إرجاء التنمية:
شرق السودان بعد اتّفاقية سلام شرق السودان

إعداد مسح الأسلحة الصغيرة

NORWEGIAN MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS
Ministry of Foreign Affairs of Denmark
DEPARTMENT OF STATE · UNITED STATES OF AMERICA ·

حقوق الطبع والنشر

نُشرت في سويسرا من قبل مسح الأسلحة الصغيرة

© مسح الأسلحة الصغيرة، المعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية، جنيف ٢٠١٥
نُشرت لأول مرة في آيار/مايو ٢٠١٥
الترجمة بالعربية ديسمبر ٢٠١٥

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة انتاج أي جزء من هذا الإصدار، أو حفظه في نظام لاسترجاع المعلومات، أو نقله، بأي شكل أو بأية وسيلة، دون إذن خطي مسبق من منظمة الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة، أو بما يبيحه القانون صراحةً، أو بموجب أحكام متّفق عليها مع منظمة حقوق النسخ التصويري الملائمة. كما وينبغي إرسال الاستفسارات المتعلقة بإعادة الإنتاخ خارج نطاق ما ذُكِر أعلاه إلى مدير الإصدارات، الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة، على العنوان أدناه.

Small Arms Survey
Graduate Institute of International and Development Studies
Maison de la Paix, Chemin Eugène-Rigot 2E, 1202 Geneva, Switzerland

محرّر السلسلة: إيميل ليبرون Emile LeBrun
تحرير النسخة: أليكس بوتير (alex.potter@mweb.co.za)
المراجعة اللغوية: دونالد ستراتشان (stracd@yahoo.com)
رسم الخرائط: جيليان لوف (www.mapgrafix.com)
تصميم بخط Axt Manal وخط Myriad Pro: واتق زيدان (watheqz@gmail.com)
الطباعة: nbmedia في جنيف، سويسرا
رقم ISBN 978-2-940548-21-7

This is an Arabic translation of HSBA Working paper 36, *Development Deferred: Eastern Sudan after the ESPA*

قائمة المحتويات

قائمة بالخرائط والجداول والأشكال ٤
I. المقدمة والاستنتاجات الرئيسية ٦
II. لمحة عامّة ١١
معنى التهميش ١١
المشاهد الطبيعية ١٤
السكان ١٦
الصراع المسلح ٢١
الأبعاد الدولية لصراع شرق السودان ٢٥
III. اتّفاقية سلام شرق السودان لعام ٢٠٠٦ ..... ٢٧
التفاوض وتوقيع اتّفاقية سلام شرق السودان ٢٧
بنود اتّفاقية سلام شرق السودان ٢٩
IV. النتائج المتأخرة: تنفيذ اتّفاقية سلام شرق السودان ٣٢
قضايا سياسية: الحكم والسلطة ٣٢
V. القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ٣٩
VI. تهميش المرأة واتّفاقية سلام شرق السودان ٤٩
مكانة المرأة في شرق السودان ٤٩
اتّفاقية سلام شرق السودان والمرأة ٤٩
القطع المفقودة ٥١
VII. الترتيبات الأمنية ٥٣
VIII. الخلاصة ٦٠
ملحق. التسلسل الزمني لشرق السودان ٦٣
شكر وتقدير ٦٩
المراجع ٧٤

الخرائط

الخريطة رقم (١) شرق السودان

الخريطة رقم (٢) المشاريع الزراعية في شرق السودان

الجدول رقم (١) الناتج المحلي الإجمالي في السودان والنمو القطاعي خلال السلام والحرب، ١٩٧٢-٢٠٠٨ (٪)

الجدول رقم (٢) مساهمات الولايات السودانية الشرقية في زكاة المحاصيل، ٢٠١٢

الجدول رقم (٣) مؤشّرات التنمية البشرية في السودان حسب المنطقة، ٢٠٠٨

الجدول رقم (٤) وفيات ما دون سنة الخامسة لكل ١٠٠٠ ولادة حية، ١٩٩٣، و٢٠٠٠، و٢٠٠٦

الجدول رقم (٥) سكان السودان، ٢٠٠٨

الجدول رقم (٦) الأحكام الأساسية لاتّفاقية سلام شرق السودان والتقدّم في التنفيذ اعتباراً من كانون الثاني ٢٠١٥

الجدول رقم (٧) تغطية التأمين الصحي حسب المنطقة والفئة الاجتماعية، ٢٠٠٩ (٪)

الجدول رقم (٨) مقاتلو جبهة الشرق السابقون المدمجون ضمن قوّات الحكومة السودانية بحلول ٢٠١٤

الجدول رقم (٩) مقاتلو جبهة الشرق السابقون الواردون في قائمة عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج

الشكل رقم (١) نصيب الفرد من الدعم المركزي من قبل الدولة، والمتوسط للأعوام ٢٠٠٠-١٠ (مليون جنيه سوداني)

المختصرات

اتفاقية السلام الشامل	CPA
نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج	DDR
الجبهة الشرقية	EF
اتّفاقية سلام شرق السودان	ESPA
صندوق إعادة بناء وتنمية شرق السودان	ESRDF
مجلس تنسيق ولايات شرق السودان	ESSCC
لجنة مراقبة تحديد المخصصات المالية	FFAMC
ختان الإناث	FGC/M
الناتج المحلي الإجمالي	GDP
الحكومة السودانية	GoS
اللجنة العسكرية العليا المشتركة	HJMC
حركة العدل والمساواة	JEM
حزب المؤتمر الوطني	NCP
التحالف الوطني الديمقراطي	NDA
جهاز الأمن والمخابرات الوطني	NISS
صندوق الاحتياطي الوطني	NRF
قوات الدفاع الشعبي	PDF
القوات المسلحة السودانية	SAF
الجنيه السوداني	SDG
الجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان	SPLM/A
الجبهة الثورية السودانية	SRF
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	UNHCR
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	UNDP
الجبهة الشعبية المتحدة للتحرير والعدالة	UPFLJ
الدولار الأمريكي	USD

I. المقدّمة والاستنتاجات الرئيسية

بتاريخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أقدم أحد المقاتلين السابقين في جبهة الشرق على إشعال النار في جسده في مكاتب الحكومة المحلية في بورتسودان، شرق السودان، للاحتجاج على المعاملة التمييزية للمقاتلين السابقين من قبل الحكومة، وهو فعل يذكّرنا بتضحية محمد بوعزيزي بنفسه، والتي أشعلت وألهمت المظاهرات والمطالبات بتغيير الحكم في تونس ومصر وغيرها من مناطق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ٢٠١٠ و٢٠١١. قبل ثلاثة شهور، حاول المقاتل ذاته إشعال النار في جسده مع مقاتل سابق آخر بعد فشله في تحديد موعد للقاء محمد طاهر إيلا، حاكم ولاية البحر الأحمر السودانية، للاحتجاج على إخفاق الحكومة في تلبية إلتزاماتها المادية التي وعدت بها كجزء من ترتيبات نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة دمجهم والمرتبطة باتّفاقية سلام شرق السودان، التي وقّعتها الحكومة السودانية وجبهة الشرق – تتألّف الأخيرة من مؤتمر البجا، والأسود الحرة (قبيلة الرشايدة)، والحزب الديمقراطي لشرق السودان – عام ٢٠٠٦، إلّا أنّ العديد من جوانب تنفيذها قد تأخرّ كثيراً. وتلخِّص هذه الأفعال من الاحتجاج السياسي الاستياء الذي يعاني منه شعب شرق السودان لتسعة أعوام بعد توقيع اتّفاقية سلام شرق السودان.

شهد عاما ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ سلسلة من اتّفاقيات السلام بين الحكومة السودانية من جانب، والحركات المختلفة التي تشكّل التجمع الوطني الديمقراطي من جانب آخر. وكان من أبرزها اتّفاقية السلام الشاملة التي وقّعتها الحكومة السودانية مع الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في كانون الثاني/يناير لعام ٢٠٠٥ في نيفاشا، كينيا. كما وقّعت الحكومة السودانية اتّفاقية سلام في القاهرة، مصر، مع غالبية القوى السياسية التي يتألف منها التجمّع الوطني الديمقراطي في حزيران/يونيو ٢٠٠٥. وفي مفاوضات التجمّع الوطني الديمقراطي والحكومة السودانية في القاهرة، طالب مؤتمر البجا والأسود الحرة (الرشايدة)، واللذان سعيا لتمثيل شعب شرق السودان، بتمثيلٍ أفضل وبملتقىً منفصل للمناقشات في المنطقة. وقد نظّم مؤيدو مؤتمر البجا مظاهرة في بورتسودان ورفعوا العديد من المطالب بما في ذلك الاعتراف بالتنظيم وإنشاء منبر مفاوضات منفصل معه خارج السودان. وبعد ثلاثة أيام، بتاريخ ٢٩

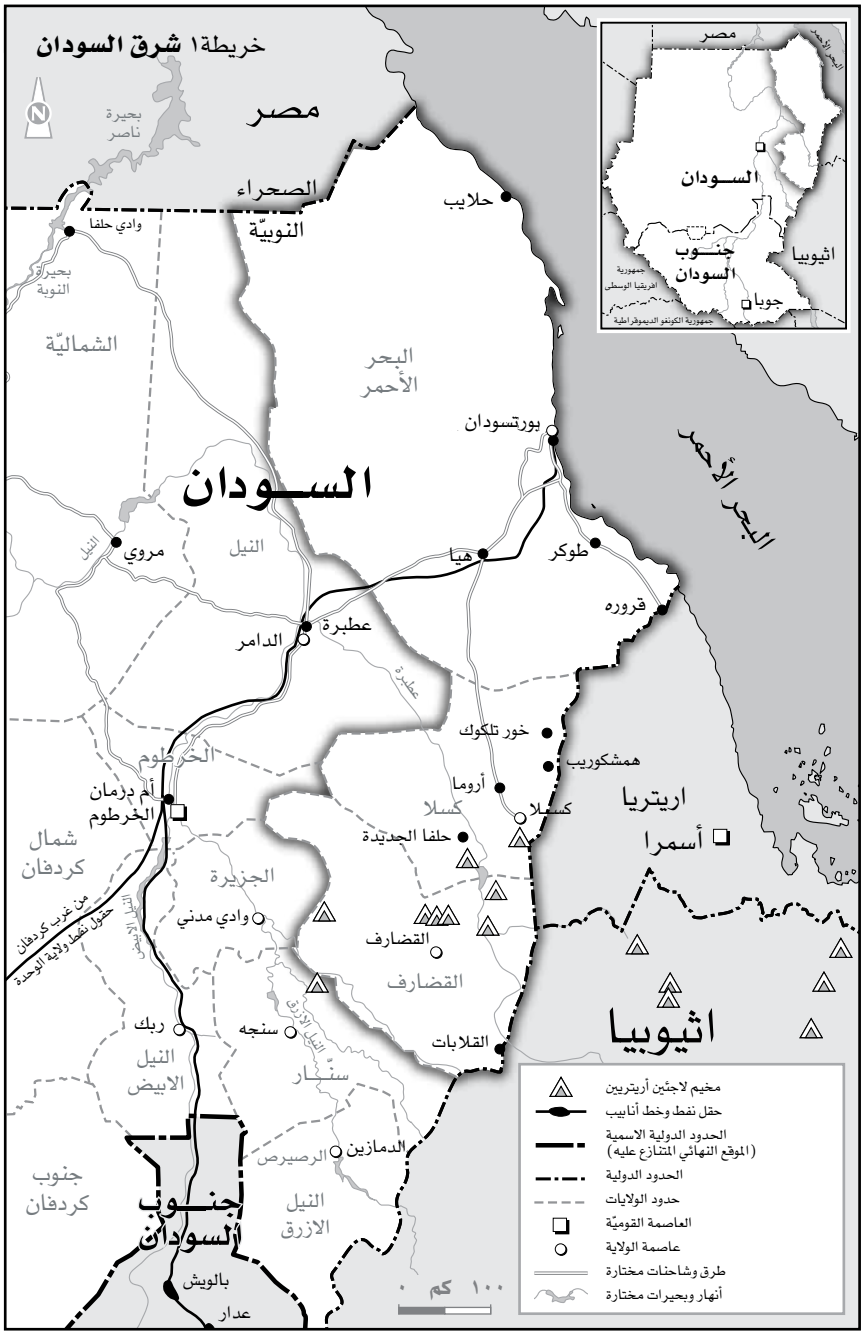
خريطة١ شرق السودان
مصر
بحيرة ناصر
الصحراء النوبيّة
حلايب
وادي حلفا
بحيرات النوبة
الشماليّة
البحر الأحمر
بورتسودان
السـودان
البحر الأحمر
النيل
مروي
النيل
هيا
طوكر
قروره
عطبرة
الدامر
عطبرة
خور تلكوك
همشكوريب
الخرطوم
أم درمان
الخرطوم
أروما
كسلا
كسلا
اريتريا
أسمرا
حلفا الجديدة
شمال كردفان
الجزيرة
وادي مدني
القضارف
القضارف
اثيوبيا
ربك
سنجه
القلابات
النيل الابيض
سنّـار
النيل الازرق
الدمازين
الرصيرص
جنوب كردفان
جنـوب السودان
النيل الازرق
بالويش
عدار
١٠٠ كم ٠
مخيم لاجئين أريتريين
حقل نفط وخط أنابيب
الحدود الدولية الاسمية (الموقع النهائي المتنازع عليه)
الحدود الدولية
حدود الولايات
العاصمة القوميّة
عاصمة الولاية
طرق وشاحنات مختارة
أنهار وبحيرات مختارة
مصر
السـودان
جنـوب السودان
اثيوبيا
جوبا
جمهورية افريقيا الوسطى
جمهورية الكونغو الديموقراطية

كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، قتلت الشرطة ٢٧ متظاهراً على الأقل في منطقة ديم عرب في بورتسودان، وكان جميعهم من مؤيدي مؤتمر البجا باستثناء إثنين.

انسحب مؤتمر البجا والأسود الحرة (الرشايدة) من التجمّع الديمقراطي الوطني وشكّلا جبهة الشرق بتاريخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وتشكّل الحزب الديمقراطي لشرق السودان بعد انفصال مؤتمر البجا، والذي انضمّ لجبهة الشرق أيضاً. فيما وقّعت جبهة الشرق اتّفاقية سلام شرق السودان مع الخرطوم في أسمرا، إريتريا، بتاريخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، بوساطة إريتريا.[١]

شدّدت اتّفاقية سلام شرق السودان، المكوّنة من ستة فصول، على التهميش الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لشعب شرق السودان باعتباره سبباً جوهرياً للصراع في المنطقة. وشملت القضايا السياسية والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والترتيبات الأمنية للمقاتلين السابقين لجبهة الشرق. كما نصّت أيضاً على عقد مؤتمر استشاري لشعب شرق السودان للتعريف بالاتفاقية وحشد الدعم لها في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، نصّت الاتّفاقية على عقد مؤتمر وطني لمعالجة الهيكل الإداري في السودان، بهدف تحديد ومعالجة أوجه عدم المساواة في توظيف ومشاركة شعب المنطقة – ومناطق أخرى من السودان – في الخدمة المدنية والهياكل الأخرى.

وبعد نحو عقد من السنوات من توقيع اتّفاقية سلام شرق السودان، تستدعي الضرورة إجراء مراجعة مستقلة لعملية تنفيذها، تأخذ بالاعتبار وجهات نظر أصحاب المصلحة المشاركين أو المتأثّرين بالاتّفاقية. لذا، تحلّل ورقة البحث هذه وتتحرّى في تنفيذ اتّفاقية سلام شرق السودان في محاولة للإجابة عن أسئلة رئيسية: ما الدور الذي أدّته حكومة السودان في تنفيذ الاتّفاقية؟ بماذا تمثّلت أدوار الحركات التي شكّلت جبهة الشرق؟ ماهو الأثر الذي أحدثته اتّفاقية سلام شرق السودان على شعب شرق السودان؟ ماهي التحديات الحالية والقيود المفروضة على أمن الإنسان في المنطقة؟ ما هي احتمالات تنمية المنطقة؟ وتطبّق الدراسة الحالية أيضاً نهجاً قائماً على النوع الاجتماعي لتوضيح الطريقة التي قد يؤثّر بها كلٌ من الصراع في شرق السودان واتّفاقية السلام على أرواح الرجال والنساء بشكلٍ مختلف.

تستند ورقة البحث إلى بحث مكتبي وبحث ميداني أجري في السودان خلال شهري حزيران/يونيو وتموز/يوليو عام ٢٠١٤. وقد اشتمل العمل الميداني على لقاءات مع مختلف أصحاب المصلحة، بمن فيهم: مسؤولو الحكومة السودانية وأعضاء وقادة للحركات المكونة لجبهة الشرق وغيرهم من نشطاء المجتمع

المدني والنشطاء السياسيين. وقد أجريت اللقاءات في الخرطوم وكسلا والقضارف وبورتسودان؛ كما أجريت العديد منها في أسمرا، أريتريا، في حزيران/يونيو ٢٠١٤ وعبر سكايب.

من بين الاستنتاجات الرئيسية لورقة البحث:

- في حين يعتبر مسؤولو الحكومة السودانية اتّفاقية سلام شرق السودان قصّة ناجحة، يؤكّد الناشطين السياسيين وناشطي المجتمع المدني أنّ وثيقة اتّفاقية سلام شرق السودان قصرت عن عكس تطلعات شعب شرق السودان الذي لم تتم استشارته مطلقاً حول محتوى الاتّفاقية. فلم يتم الترويج للاتّفاقية على نطاق واسع ولا سيما على مستوى المجتمع.
- لم تقضِ اتّفاقية سلام شرق السودان على الأسباب عميقة الجذور للصراع في المنطقة، بما في ذلك التهميش الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، حسبما أمِل وتوقّع منها العديدين في المنطقة. فعلى العكس تماماً، عزّزت الاتّفاقية من سيطرة الحكومة السودانية على المنطقة، والتي تعدّ منطقة حيويّة بالنسبة لصادرات النفط، ومصدراً للموارد المعدنية، لا سيما الذهب. ولا تزال المجتمعات في المنطقة، خصوصاً المرأة، تعاني التهميش.
- ساهم عدم إلتزام الحكومة، وضعف قيادة جبهة الشرق، وحقيقة أنّ جبهة الشرق تشكّلت على عجل، في ضعف تنفيذ الاتّفاقية.
- كان للاستقطاب العرقي في المنطقة، والتوتر النابع من أصول تشكيل جبهة الشرق من سلالات البجا والرشايدة وبني عامر، تداعيات خطيرة على التعايش السلمي بين الجماعات العرقية المختلفة التي تعيش هناك.
- على عكس ما حدث في مناطق 'ما بعد الصراع' الأخرى في السودان وجنوب السودان، تم تسريح أو دمج العديد من المليشيات الموالية للحكومة وجماعات المتمردين السابقين في شرق السودان في هياكل أمنية رسمية وشبه نظامية، كالجيش أو حرس الحدود. وفي الوقت ذاته نجح حزب المؤتمر الوطني الحاكم في تنظيم صفوف أنصاره وتطوير مواقع نفوذه، وإستمالة زعماء جبهة الشرق السابقين الى العملية.
- في البداية، لم يتم دمج العديد من المقاتلين السابقين لجبهة الشرق في القوات المسلحة السودانية، ولم يكن قد تمّ تسريح أو إعادة دمج القوات الأخرى لتسع سنوات بعد توقيع اتّفاقية سلام شرق السودان، مما خلق حالة من الإستياء بين العديد من المقاتلين السابقين، بحيث آل مصير بعضهم

إلى حياة من التهميش الاجتماعي والاقتصادي. اما المقاتلين السابقين، خصوصاً الذين لم تنزع عنهم اسلحتهم، فإن من الممكن إعادة تعبئتهم بكل سهولة.

- منذ توقيع اتّفاقية سلام شرق السودان، استخدمت الحكومة السودانية قوات الأمن لقمع الاحتجاجات الشعبية ضد التهميش السياسي والاقتصادي، إلّا أنّها لم تتخذ خطوات لمعالجة أوجه الظلم الملحة كالإتجار بالبشر، الذي يتكاثر في المناطق الحدودية مع اريتريا. إذ تشكّل المنطقة محوراً للتهريب ومنطقة عبور لكل من البشر والأسلحة.
- اقتصرت ترتيبات قسمة الثروة لاتّفاقية سلام شرق السودان على صندوق إعادة بناء وتنمية شرق السودان. ومن مجموع الالتزامات الأولي للحكومة بتوفير مبلغ ٦٠٠ مليون دولار، والذي كان من المفترض إنفاقه على مدى خمس سنوات، إنفقت الحكومة ما يقارب ١٢٥ مليون دولاراً أمريكيّاً. وقد قام الصندوق بدعم بناء الطرق والمدارس والعيادات وغيرها من البنى التحتية، إلّا أنّ بعض المباني تُستخدم حالياً للتخزين. وواجه الصندوق أيضاً تُهم الفساد وسوء إدارة الموارد.
- لم تؤدّي اتّفاقية سلام شرق السودان إلى استثمارات كبيرة في التنمية العادلة. فبدلاً من ذلك، ما تزال المنطقة تخطو على مسار مجحف فيما يخص التنمية، بقيادة الزراعة التجارية والتعدين. وقد خلّف الاقتصادي النامي العديد من العمّال وعامّة الشعب خلفه ودفعهم نحو أعمال الاحتجاج والتظاهر ضد تدنّي مستويات المعيشة. وما تزال وفيات الأمهات ووفيات الأطفال وأوجه عدم المساواة بين الجنسين سائدة. وصار بعض السكان في المنطقة يدعون إلى الانفصال.

II. لمحة عامّة

معنى التهميش

يمثّل 'التهميش' مصطلحاً مألوفاً بالنسبة للجهات السياسية الفاعلة على امتداد أطراف السودان المتنوعة والأقل حظاً في الثروة خلال القرن العشرين والحادي والعشرين مثل مناطق: شرق السودان ودارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان وجنوب السودان. ويُشير مصطلح التهميش إلى تمركز الثروة والسلطة في قلب الدولة، الخرطوم، ووادي النيل الشمالي، مما استنزف طاقة الأطراف من الموارد والعمال والفرص. كما ويُشير أيضاً إلى محاولة فرض لغة وثقافة نخبة المركز على المزيج الغني من اللغات والثقافات في الأطراف. إلّا أنّ التهميش استُخدِم على نحوٍ مختلف في المناطق المختلفة، ففي دارفور وجنوب كردفان وجنوب السودان، جاء التهميش كنتيجة لسياسات الإهمال المتعمّد التي تلت عنف الغزو الاستعماري، حيث كانت البنيّة التحتية في تلك المناطق غير متطورة: حتى يومنا هذا، لم يتم ربط جنوب السودان أو دارفور بطريق معبّد بالخرطوم. وعلى العكس من ذلك، فإن شبكات الطرق والسكك الحديدية والموانئ وخطوط الأنابيب تربط شرق السودان بأسواق الخرطوم. وتُطعِم فوائض الحبوب التي تنتجها المنطقة غالبية مناطق السودان، وتجذب مزارعها ومناجمها ومدنها مهاجرين من جميع أنحاء السودان ومنطقة القرن الإفريقي، لكن التنمية الاقتصادية في شرق السودان حدثت إلى جانب، أو ربمّا حتى من خلال، عمليات الصراع والتهميش.

ثمة مفارقة في تاريخ السودان الحديث هي أن الدولة شهدت نمواً اقتصادياً خلال فترة الحرب، على الأقل على مستوى إنتاج ناتج محلّي إجمالي أعلى؛ فوفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تسارعت وتيرة النمو في السودان خلال الحرب الأهلية الطويلة، بينما أظهر القطاعان ،الزراعي والصناعي، التغيير الأكثر وضوحاً (انظر الجدول رقم (١).

شكّلت صناعة النفط، التي نشأت خلال فترة الصراع، الجزء الأكبر من النمو، إلّا أنّ الانتاج الزراعي قد نما، هو الآخر، بشكلٍ كبير؛ وربما حدث بعض النمو المتسارع، على الأقل في هذا القطاع، في شرق السودان. ووفقاً لإحصائيات رسمية، فإن هذه المنطقة، والتي يسكنها نحو ١١,٦ ٪ تقريباً من سكّان السودان، أنتجت ٢٧ ٪ من إجمالي محصول البلاد الاجمالي من الذرة في ٢٠٠٨- ٢٠٠٩.

الجدول رقم (١) **الناتج المحلي الإجمالي في السودان والنمو القطاعي خلال السلام والحرب، ١٩٧٢-٢٠٠٨ (٪)**

الفترة	نموّ الناتج المحلّي الإجمالي	النمو القطاعي		
		الزراعة	الصناعة	الخدمات
قبل الصراع (١٩٧٢ – ١٩٨٢)	٣.٩	١.٧	١.٣	٢.٧
الصراع (١٩٨٣ – ٢٠٠٤)	٥.٨	٣.٥	١٢.٧	٣.٣
بعد اتّفاقية السلام الشامل (٢٠٠٥-٠٨)	٨.٩	٧.٠	٨.٦	٩.٦

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٢، الجدول ٢٤)

وقد سُجّلت ثلاثة أرباع هذا الانتاج في المزارع الآلية في القضارف وكسلا: أنتجت ولاية القضارف وحدها، والتي يقيم فيها ٣,٤٪ من سكّان السودان، ما يقارب ٢٠ ٪ من الذرة في السنة المالية ذاتها (الجهاز المركزي الإحصائي، ٢٠٠٩، الصفحات ٩٣-٩٥).

ومنذ ٢٠٠٩، لم يكن الوصول إلى إحصائيات الإنتاج على مستوى الولايات في السودان متاحاً، إلّا أنّ سجلات الزكاة الوطنية (صدقة فرضت بموجب نص من القرآن، يتم جمعها رسمياً) تُعطي فكرة عن الثروة الخاضعة للضريبة لكل ولاية. فعلى سبيل المثال، ٤٤,٨٪ من الزكاة تأتي من مساهمات المحاصيل العينية، والتي تتضمن الحبوب والبقول والبذور والخضروات والفواكه، وليس من المحاصيل النقدية كالقطن. ففي ٢٠١٢، ساهم شرق السودان بما يزيد عن الثلث من مساهمات الفواكه والمحاصيل لصندوق الزكاة القومي وما يقارب الخمس من مساهمات المواشي، مع وجود القضارف في الصدارة (الأمانة العامة لديوان الزكاة، ٢٠١٢، صفحة ٢٨) (انظر الجدول رقم (٢)).

يجذب اقتصاد شرق السودان العمالة المهاجرة، إلّا أنّ الاحصائيات تُشير إلى أن سكّان المنطقة يواجهون الفقر والمجاعات.

الجدول رقم (٢) **مساهمات الولايات السودانية الشرقية في زكاة المحاصيل، ٢٠١٢**

	المبلغ (جنيه سوداني)	٪ من إجمالي المساهمة الوطنية	الترتيب بين ١٧ ولاية
القضارف	١٠٥،٢٩٣،٦١٧ (١٠،٥٢٩ دولار أمريكي)	٢٩.١	١
كسلا	١٧،٣٢٠،٢٤٨ (١٧،٣٢١ دولار أمريكي)	٤.٨	٨
البحر الأحمر	٣٥٧،٦٥٨ (٣٥،٧٦٥ دولار أمريكي)	٠.١	١٧

المصدر: الأمانة العامة لديوان الزكاة (٢٠١٢، ص ١٥)

الجدول رقم (٣) **مؤشّرات التنمية البشرية في السودان حسب المنطقة، ٢٠٠٨**

الإقليم	محو أمية الكبار (٪)	الالتحاق بالتعليم الابتدائي (٪)	الالتحاق بالتعليم الثانوي (٪)	متوسّط العمر المتوقع عند الولادة (سنة)	معادل القوة الشرائية لنصيب الفرد من الدخل (دولار أمريكي)
الشمالي	٧٦.٠	٦٧.٢	٣٨.٢	٦١.٥	٢،٦٢٨
الشرقي	٧٤.٠	٥٦.٥	٣٣.٢	٥٧.١	١،٧٤٨
الخرطوم	٨٥.٦	٨٩.٣	٧٣.٣	٦٥.٩	٣،٥٠٨
الأوسط	٧٠.٠	٧٤.٩	٦٣.٧	٦٠.٥	٢،٤٢٨
كردفان	٦٣.٠	٦٠.٣	٣٩.٤	٥٨.٥	٢،٠٢٨
دارفور	٤٤.٠	٦٥.٥	٤٤.٧	٥٦.٣	١،٥٨٨

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٢، ص. ١١٤)

وجدت دراسة شملت مسحا أسريا وطني لعام ٢٠٠٩ أنّ لولاية البحر الأحمر أعلى مستوى لنقص التغذية بين الولايات الشماليّة إذ بلغت نسبته ٤٤ ٪. كما أن ما يقارب ثلث سكّان كسلا، والتي تشكّل موطناً لما يقارب ٣-٤ ملايين من أفقر سّكان السودان وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٣، ص. ١٤)، يعانون من سوء التغذية، مثلما هو الحال بالنسبة لما يزيد عن خُمس سكان القضارف، التي تشكّل سلة غلال السودان؛ ويفتقر السكّان المتضرّرين من المجاعة إلى ما يقارب ٣٠٠ سعر حراري يومياً (مركز جنوب السودان للتعداد السكاني والإحصاء والتقييم، ص. ٢٧، ٣١). وبينما جاءت نسبة الأمية من بين أقل المعدلات في البلاد، فإن نسبة التسرب من المدرسة جاء بين أعلى المعدلات. ويقل احتمال إلتحاق الفتيات بالمدرسة عن الصبيان. ويثبط أحد أهم مزوّدي التعليم الإسلامي من الهمم في ما يتعلق بتعليم الفتيات (انظر الجدول رقم (٣)).

ولدى شرق السودان بعض أسوأ مؤشّرات الصحة في الدولة، وفقاً للدراسات التي تم إجراؤها في العقد الماضي، حيث تحتوي المنطقة على بنية تحتية محدودة في مجال الصحة، وتُشكك العادات المحلية في أجزاء من السودان في عدم استخدام الأدوية الحديثة وتشجيعها.[٢] هذا وتسبب الانتقال من أنظمة الصحة التي تموّلها الضرائب إلى أنظمة الصحة التي يموّلها التأمين خلال العقدين الماضيين إلى بقاء العديد من فئات السكان غير مؤمّن عليهم. وفي عام ٢٠٠٩، حصل ما يقل عن ٦ ٪ من المزارعين وما يقل عن ٣ ٪ من الرعاة في شرق السودان على تأمين صحي (الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٠٩، ص. ٢٧١، ٢٧٣). وكانت معدّلات

الجدول رقم (٤) **وفيات ما دون سنة الخامسة لكل ١٠٠٠ ولادة حية، ١٩٩٣، و٢٠٠٠، و٢٠٠٦**

الإقليم	١٩٩٣	٢٠٠٠	٢٠٠٦
البحر الأحمر	١٧٥	١٦٥	١٢٦
كسلا	١٤٧	١٤٨	٨١
القضارف	١٩٠	١١٧	١٣٧
الولايات الشمالية	١٥٧	١٠٤	١٠٢

المصدر: أبو اليامن وآخرون (بدون تاريخ، ص. ١١٨، ١٢٦)؛ ديكاياليت ومولين وغوين (٢٠٠٣، ص. ٣)؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٢، ص.٤٦)

وفاة الأطفال مرتفعة أيضاً في المنطقة مقارنةً بغيرها من ولايات شمال السودان (أبو اليامن وآخرون، بدون تاريخ، ص. ١١٨، ١٢٦؛ برنامج الأمم المتحدّة الإنمائي، ٢٠١٢، ص. ٥٣) (انظر الجدول رقم (٤)).

أشارت دراسات استقصائية عديدة إلى أنّ معدلات وفيات الأمهات كانت عالية بصورة استثنائية في ولاية كسلا: وقد وجدت الدراسة التي أجريت على أسر السودان في عام ٢٠٠٦ أنّ ١,٤ ٪ من الأمهات توفين خلال فترة الحمل أو خلال ستة أسابيع من الولادة – وهي نسبة أفضل من تلك التي سجّلتها دارفور أو جنوب السودان، إلّا أنّها أسوا من أي دولة أخرى في العالم تقريباً (حكومة الوحدة الوطنية/حكومة جنوب السودان، ٢٠٠٧، ص. ١٦٧).[٣]

كيف يمكن لمنطقة تنتج فائضاً كبيراً من الحبوب أن تعاني ذلك القدر العالي من المجاعة والوفيات بين الأطفال؟ يعود السبب وراء المجاعة ومعدّلات وفيات الأطفال، جزئياً، إلى تنوّع طبيعة وبيئة المنطقة – صحارى في الشمال وأراضٍ ري مطري في الجنوب. إضافةً إلى ذلك، تعكس معدّلات الفقر هذه أنماط التنمية التي دفعت بالرعاة للمدن وتركت بعض المجموعات دون أراضي وجعلت من آخرين ملّاك أراضي رئيسيين. وساهمت أنماط التنمية هذه بظهور التقسيم الطبقي بين السكان المحليين، إذ تمخضت عن تكوين مجموعات أكثر ثراءً وأخرى أكثر فقراً (ميلير، ٢٠٠٥، ص. ٣٥).

المشاهد الطبيعية

في الثمانينات، عندما اتّبعت الحكومة حينها سياسة تجميع الوحدات الإدارية لشمال السودان في ست مناطق كبيرة، حيث ألّفت الولايات الثلاث: القضارف وكسلا والبحر الأحمر إقليم الشرق – بمساحة ٣٠٠،٠٠٠ كم٢ تقريباً، وهو بذلك أكبر قليلاً من النرويج (بدل، ١٩٨٦). ويحدّ الإقليم من الشرق البحر الأحمر، والتلال الإثيوبية من الجنوب الشرقي، والنيل وروافده ،عطبرة والرهد، من الغرب. لكن على

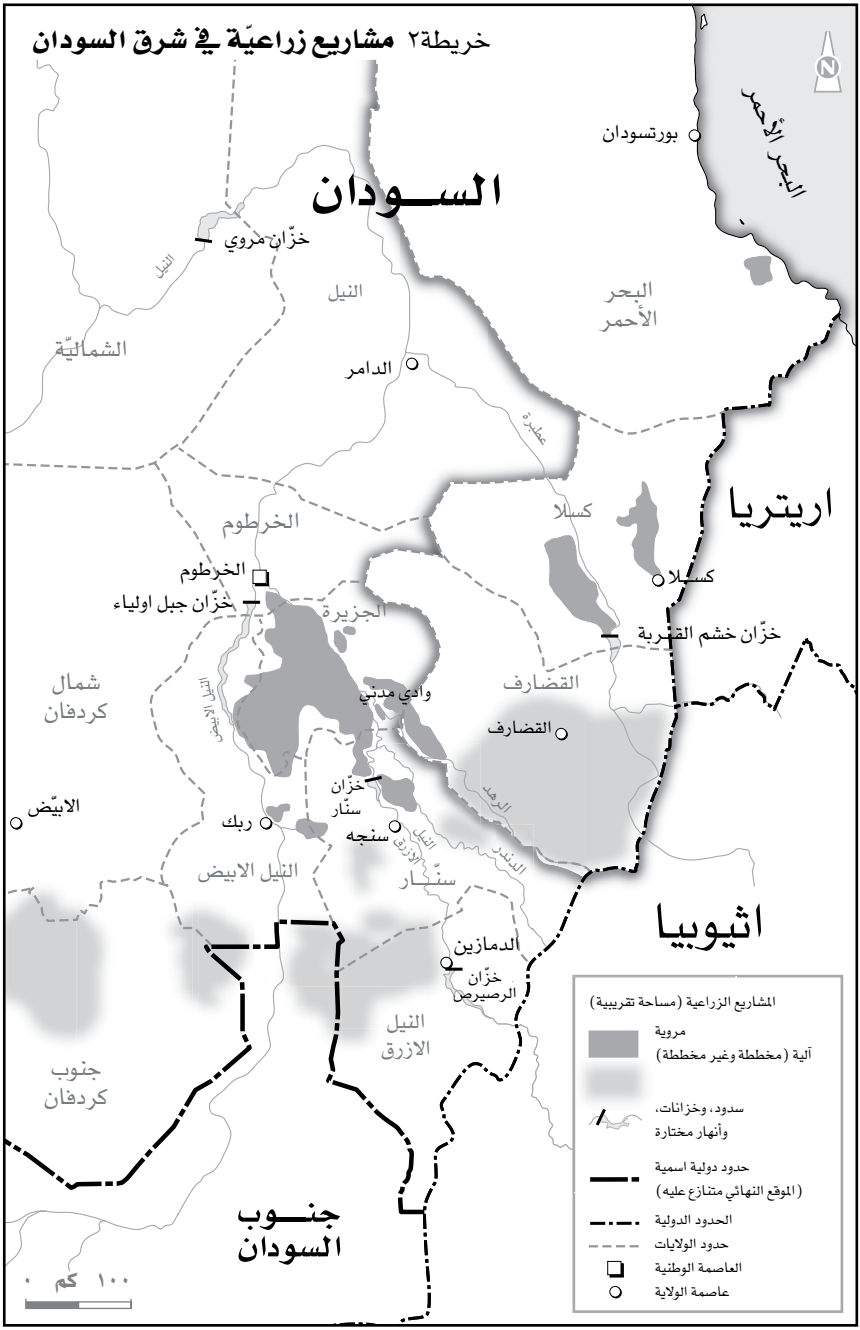
خريطة٢ مشاريع زراعيّة في شرق السودان
السـودان
بورتسودان
البحر الأحمر
خزّان مروي
النيل
الشماليّة
الدامر
عطبرة
الخرطوم
الخرطوم
خزّان جبل اولياء
الجزيرة
كسلا
كسلا
اريتريا
خزّان خشم القربة
القضارف
وادي مدني
شمال كردفان
القضارف
الرهد
الدندر
خزّان سنّار
الابيّض
ربك
سنجه
النيل الازرق
سنّـار
النيل الابيض
اثيوبيا
الدمازين
خزّان الرصيرص
النيل الازرق
جنوب كردفان
جنـوب السودان
٠ ١٠٠ كم
المشاريع الزراعية (مساحة تقريبية)
مروية
آلية (مخططة وغير مخططة)
سدود، وخزانات، وأنهار مختارة
حدود دولية اسمية (الموقع النهائي متنازع عليه)
الحدود الدولية
حدود الولايات
العاصمة الوطنية
عاصمة الولاية

امتداد معظم مراحل تاريخ السودان، كانت هذه الأرض الشاسعة المتنوعة مقسمة إلى وحدات أصغر تتوافق تقريباً مع الولايات الثلاث اليوم.

تختلف الولايات الثلاث في طبيعتها، حيث تحتل ولاية البحر الأحمر ما يزيد عن ٨٠٠ كم من الساحل بالإضافة إلى شريط ساحلي ضيق يمتد على طول خط تلال البحر الأحمر الغنية بالمعادن. وتغلب الصحراء والأراضي شبه القاحلة على ولاية البحر الأحمر. ويبلغ معدّل تساقط الأمطار السنوي في مقاطعة حلايب في أقصى الشمال ٢٥ ملم تقريباً (عبّاس وتيلي، ١٩٩١، ص. ٧٨)، إلّا أنّ السيول الموسميّة للمرتفعات الإثيوبية الجنوبية تجري في دلتا طوكر الخصبة الممتدة على طول البحر الأحمر، لتشكّل المياه القادمة من المرتفعات الإثيوبية أنماط الاستيطان في الجنوب. ويصب نهر القاش الموسمي في الدلتا الداخلية حول بلدة كسلا. أمّا نهر ستيت فيقع إلى جنوب نهر القاش؛ وينضم إلى نهر عطبرة، أحد روافد النيل، قرب الحدود بين ولايتي القضارف وكسلا. ويشكّل نهر الرهد، أحد روافد النيل الأزرق، الحدود الجنوبية الغربية لولاية القضارف وشرق السودان. ويقع سهل البطانة الطيني بين نهري عطبرة والنيل. وتدعم هذه المنطقة الزراعة المكثّفة: يصل معدل سقوط الأمطار السنوي إلى ٨٠٠ ملم في أقصى جنوبها، والذي يقع على خط يبعد نحو ٥٠ كم عن بلدة الرنك، التي تقع اقصى شمال دولة جنوب السودان (ماكينون، ١٤٨، ص. ٦٩٩–٧٣٣؛ سوربو، ١٩٩١، ص. ٢٢٢).

دُمِجت معالم شرق السودان من سواحل وصحارى ومناطق دلتا وسهول طينية ضمن اقتصادات أفريقية وشرق أوسطية أوسع في العصور القديمة: تاجرت المنطقة بالذهب والحبوب مع الفراعنة والخلفاء (إهرِت، ٢٠٠٢، ص. ٢٠٩؛ باول، ١٩٥٤، ص. ٢٧، ١٠٣). ومنذ القرن التاسع عشر، ظلت الدول المتعاقبة التي تتخذ من الخرطوم عاصمة لها، تعيد بشكل مستمر تنظيم زراعتها. وقد نشأت مشاريع القطن التجارية لأول مرة في ستينيّات القرن التاسع عشر في دلتا القاش ودلتا طوكر. وأطعمت حبوب المنطقة جنود الاستعمار (سيريلس، ٢٠١٢؛ تلهامي، ١٩٧٥، ص. ١٢٧). وبنت الحكومات المتعاقبة على الخرطوم السكك الحديديّة والموانئ والطرق، وحفرت مناجم الذهب، وأقامت السدود على الأنهار، ونقلت السكّان، وحوّلت ترتيبات حيازة الأراضي، واستخدمت الزراعة لأغراض تجارية، وخلال هذه العملية تحوّلت حالات الجفاف الدورية إلى مجاعات أكثر شدّة (ميلر، ٢٠٠٥، سيريلس، ٢٠١٢).

السكان

وفقاً للتعداد السكاني لعام ٢٠٠٨، فإن عدد سكّان الولايات الثلاث التي تشكل شرق السودان بلغ ما يزيد عن ٤,٥ مليون، أي ما يقارب ١٤,٧ ٪ من سكان السودان الحديث (إريتون، ٢٠٠٥؛ يوسف وحجّابي وأحمد، بدون تاريخ، ص. ١٨٨) (انظر الجدول رقم (٥)).

الجدول رقم (٥) **سكّان السودان، ٢٠٠٨**

المنطقة	السكّان
البحر الأحمر	١،٣٩٦،١١٠
كسلا	١،٧٨٩،٨٠٦
القضارف	١،٣٤٨،٣٧٨
شرق السودان	٤،٥٣٤،٢٩٤
الولايات الشمالية	٣٠،٨٩٤،٠٠٠
السودان (إجمالي)	٣٩،١٥٤،٤٩٠

المصدر: الجهاز المركزي الإحصائي (٢٠٠٩)

ويمكن تصنيف سكان شرق السودان وفقاً لسبل العيش والعرق ونوع الجنس (الجندر)، من بين طرق أخرى. ففي عام ٢٠٠٩، كان ثلثا سكان المنطقة ريفيين، وكان ما يقارب ١٠ ٪ رعاة (الجهاز المركزي الإحصائي، ٢٠٠٩، ص. ٤٨-٥١). وتعدّ نسبة الرعاة في تراجع. ومن جانبٍ آخر، تُعيد حالات الجفاف والتغيّر الاقتصادي تشكيل سبل العيش سريعاً، فقد تكيّفت بعض المجموعات بطريقة مبتكرة، بالانخراط بالتجارة الدولية أو ربط الإنتاج الريفي بالأسواق الحضارية، في حين انتقلت مجموعات أخرى للمدن تصدياً لشدائد الريف. وغالباً ما تصبح هذه المجموعات عمالاً يدويين أو من صغار التجار أو حراس أمن.

يتحدّث السكان لغات متعدّدة – تتحدث نسبة كبيرة من سكان ولاية كسلا لغة البجا"Tu-Bedawyi" باعتبارها اللغة الأم. أمّا لغة التعليم فهي اللغة العربية، ويشكّل الضعف في إمكانيات تعلم اللغة العربية عاملاً مساهماً في المستويات المتدنية نسبياً للتحصيل التعليمي. وفي عام ٢٠٠٩، وصل إجمالي الالتحاق بالتعليم الأساسي في كسلا إلى ٤٥ ٪، أي أقل بعشر نقاط مئوية من المعدّل الذي وجد في إحدى الدراسات قبل خمس سنوات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٢، ص. ٣٧).

ويعتبر تعدد اللغات في شرق السودان من مؤشرات التنوّع العرقي في الأقليم، فإلى جانب لغة البجا، هناك مجموعات كبيرة من السكّان تتحدث اللغات الاريترية والدارفورية والنوبية ولغات غرب أفريقيا. وتؤثّر الخلفية العرقية على أنماط سبل العيش، ويعدّ فهم الروابط بين العرق والتغيّر الاجتماعي والاقتصادي مهماً في فهم الصراع في المنطقة.

ويُعدّ شعب البجا من أقدم سكان المنطقة، إذ يعود تاريخهم الطويل من التفاعل السلمي والتجارة مع شعوب شمال وادي النيل إلى حقبة طويلة قبل الاستعمار. وتمتلك لغة البجا أوجه شبه مع لغات الصومال والأورومو، وجميعها مصنّفة كلغات كوشية ظل يتحدّثها سكّان القرن الإفريقي لآلاف السنين (إهريت، ٢٠٠٢، ص. ٧٩، ٣٠٨). ولآلاف السنين، ظل مهاجرون من المنطقة العربية ومجموعات من المرتفعات الإثيوبية يندمجون في مجتمعات البجا ويتبّنون لغتهم (بول، ١٩٥٤). وعلى نحوٍ تقليدي، تُنظَّم ثقافة البجا حول الدوابات، وهي جماعات رعي صغيرة ينتظمّها نظام صلة القرابة. وللدوابات استحقاقات تقليدية

وصلات عاطفية ببعض الأراضي، إلّا أنّها تستطيع أن تتشارك الأرض مع مجموعات أخرى مقابل اعتراف رمزي بذلك الاستحقاق التقليدي. ويعترف مجتمع البجا بتجمعات أكبر أيضاً – وتتمثل في ثلاثة من أكبرها: الهدندوة (يرتبطون في الغالب بكسلا وجنوب ولاية البحر الأحمر)، والبشاريين (شمال، وشمال غرب ولاية البحر الأحمر)، والأمرأر (السهول الساحلية شمال ميناء بورتسودان). وتعيش الجماعة الرابعة الأكبر، بني عامر، على جانبي الحدود الاريترية. لذا، عكست بني عامر تاريخياً التصنيفات الاجتماعية للمرتفعات الاريترية، على نقيض الأنظمة الأكثر عدلا في الشمال. ويتحدّث غالبية أفراد بني عامر التيغري، وهي لغة سامية (جاكوبسين، ١٩٩٨، ص. ٢٣؛ مورتون، ١٩٨٩، ص. ٦٦).

قبل حقبة الاستعمار، مارس غالبية أفراد البجا الزراعة ورعي الابل في الشمال، والماشية في الجنوب، وكذا الأغنام، والماعز، بالإضافة إلى الحبوب، وتُزرع غالبيتها في دلتا القاش ودلتا طوكر (ميلير، ٢٠٠٥، ص. ٢٧، ٣٩). ومنذ العصور القديمة، شاركت مناطق البجا في التجارة الدولية في الحبوب والمعادن والثروات من داخل أفريقيا (بول، ١٩٥٤، ص. ٢٧ وما يليها). وفي القرنين التاسع عشر والعشرين، تولّت الحكومات التي مرت على حكم الخرطوم شأن هذه التجارة، وعزّزت زراعة القطن في مناطق زراعة الحبوب، مستغلة في الغالب من أثر المجاعات الدورية في إعادة تنظيم سبل عيش البجا (نيبلوك، ١٩٨٧، ص. ١٤٨؛ سيريلس، ٢٠١٢). وبحلول نهاية القرن العشرين، كانت جميع الأراضي الصالحة للزراعة تقريباً في كسلا والقضارف تقع في نطاق مشاريع الزراعة الآلية التابعة للدولة أو الخاصة، التي تُقام على امتداد أنهار المنطقة وفي أراضي الري المطري في البطانة (ميلير، ٢٠٠٥، ص. ٢٤).

استقرت بعض جماعات البجا في البلدات وغيرها واستأجرت هذه المشاريع – ولا يزال معظم المستأجرين من البجا (ميلير، ٢٠٠٥، ص. ٣٧؛ باول، ١٩٥٤، ص. ١٢٦). وحوّلت هذه المشاريع المراعي إلى مزارع، غالباً بقصد تحويل الرعاة بشكل مباشر إلى حضر مستقرين. وقد أعيد تشكيل الرعي من خلال نقل ملكية الأرض، إلّا أنه لم يختف تماماً. وقد قضى جفاف ١٩٨٣–٨٥ على جميع ماشية المنطقة تقريباً إلّا أنّ القطعان عادت للانتعاش منذ ذلك الحين (ميلير، ٢٠٠٥، ص. ٢٧).

وبالنسبة للعديد من أفراد البجا، يبدو أنّ تربية الحيوانات قد أصبحت جزءاً من مجموعة من استراتيجيات البقاء التي تسمح لهم بالتعايش مع المسار المحيّر للنمو الاقتصادي لشرق السودان. ففي ما كان يُعرف آنذاك بمقاطعة البحر الأحمر، على سبيل المثال، أصبح العديد ممن فقدوا حيواناتهم في مجاعة ١٩٨٣–٨٥ عُمّال شحن وتفريغ في ميناء بورتسودان، وغالباً ما يحصلون على العمل من خلال نظام اليوميّة. في عام ٢٠١٣، سُرِّح آلاف عمّال الشحن والتفريغ بعد أن أصبح العمل في الميناء آلياً. وقد

صار العديد من عمّال الشحن والتفريغ السابقين مربو أو تجار ماشية، حتّى أولئك الذين لم يصفوا أنفسهم بالرعاة (عبد العاطي وآخرون، ٢٠١١، ص. ١٢). وانتقل بعض العمال المُسرّحين إلى الاستخراج غير الرسمي للذهب ، والذي استوعب نحو ٤٠،٠٠٠ شخص في ولاية البحر الحمر، وولاية نهر النيل المجاورة عام ٢٠١٠ (كالكينس وإيلي، ٢٠١٤، ص. ٦٦).

سعت الحكومات المركزية إلى إدارة هذه التغيّرات الاجتماعية من خلال تعيين قادة تحصيل ضرائب 'قبليين' أو تقليديين – جدد على جماعات البجا وعشائرها. وقد مُنح العديد من وجهاء قبائل البجا لقب ناظر، أو رئيس أسمى، والذي يتضمن حقوقا في الأرض. إلّا أنّ هؤلاء الوجهاء حصلوا على اعتراف الحكومة في وقت ضعفت فيه السيطرة التقليدية على الأرض، ودُفعت قبائل البجا نحو أسواق عمل جديدة قاسية في البلدات والموانئ. لقد تعزّزت الانتماءات العرقية بدلاً من أن تضعف خلال العملية، لأن الحكومات في الخرطوم اشترعت أنظمة قبلية للحكم في الأطراف، حوّلت به الزعماء التقليديين الحديثين من أمناء على الأراضي ومحصّلين للضرائب إلى سماسرة لتوفير خدمات الحكومة لأعضاء جماعاتهم العرقية. وصارت هذه السمسرة، أو تقنين الخدمات، وسيلة للحكومة لإدارة سحب الاستثمار من مجال الخدمات في مناطقها الطرفية ولطمس الانقسامات الاقتصادية الصارخة الناشئة في شرق السودان (عبد العاطي، ٢٠١٣، ص. ٢١).

لا تزال الخرطوم تستخدم حقوق الأرض للتدخل في العلاقات بين المجتمعات العرقية. وكانت قبائل الرشايدة قد جاءت من شبه الجزيرة العربية لتستقر حول طوكر جنوب ولاية البحر الأحمر خلال القرن التاسع عشر ثم انتشرت في جميع أنحاء الحدود الاريترية السودانية. وعلى عكس بعض الوافدين السابقين، لم يندمج هؤلاء في مجتمع البجا، بل كانت العلاقات عدائية بينهم في بعض الأحيان. وباعتبارهم وافدين جدد لا يملكون أراضي، لم يكن لهم ناظر، ولا تزال المفاوضات حول اعتراف الولاية بحقوقهم في الأراضي تشغل سياسات الرشايدة بشكلٍ روتيني (يونغ، ٢٠٠٨). إلّا أنّ رعاة الرشايدة تعاملوا مع إقصائهم من المجال المتقلص للحقوق التقليدية للأرض من خلال تحقيق الاستفادة القصوى من الاقتصاد العالمي الجديد، وقد احتلوا الوظائف كعمّال مهاجرين في السعودية واستثمروا رأس المال الذي جمعوه في تجارة الإبل في البحر الأحمر والتكنولوجيا، كالشاحنات وهواتف الأقمار الصناعية مما سمح لهم بتحديث اقتصادهم الرعوي (بشرى، ٢٠٠٥، ص. ٢٩٨). ويُعدّ الوصول إلى التمويل الآن أهم بكثير من حقوق الأرض التقليدية، ولا سيما منذ خصخصة المشاريع الزراعية. ويتم التحكم في التمويل من خلال البنوك التي ترتبط مصالحها مع مصالح الحكومة. وخلال العقدين الماضيين، أعادت البنوك الإسلامية تشكيل

الاقتصاد الزراعي لشرق السودان، ويشكّل الأشخاص الذين لهم صلة بالحركة الاسلامية المستفيدين الأساسيين (أحمد، ٢٠٠٥).

نالت قبيلتا البجا والرشايدة شهرة واسعة نتيجة ارتباط اسميهما بجماعتين مسلحتين تشكلتا في شرق السودان ما بين ١٩٩٣ و٢٠٠٦. إلّا أنّهم لا يشكّلون على الارجح غالبية السكان، في حال وضع الاعتبار الديموغرافي للعرق كمؤشر تقريبي، فقد أوضح تعداد عام ١٩٩٣، وهو آخر ما تناول البعد العِرقي، أنّ قبائل البجا شكّلت ما يقارب ٤٥ ٪ من سكّان ولاية كسلا و٦,٣ ٪ من ولاية القضارف. ويضم شرق السودان أعداداً أخرى كبيرة من السكان:

- جماعات تتحدّث العربية من منطقة البطانة، ذات خلفيات رعوية، يعيد تشكيلها الجفاف وعلاقة الاقتصاد الزراعي بالسوق كجماعة الشكرية (سوربو، ١٩٨٥، ص. ١٠٠)؛
- جماعات تتحدث العربية يُنظر إليها كجماعات مهاجرة لأنّها انتقلت من مناطق أخرى في السودان في القرنين التاسع عشر والعشرين. ويُعيد التغيّر الاقتصادي تشكيل تقاليدهم الرعوية؛ كرعاة الإبل اللحويين (أحمد-خالد-عبد الله، ٢٠١٠، ص. ١٤٩ وما يليها)؛
- جماعات تتحدث العربية من وادي النيل الشمالي. ويؤدّي العديد من هؤلاء دوراً مهماً في العمل في دواوين الحكومة والتجارة، ولا يزال الأغنياء منهم يستفيدون من التحوّلات في مجال الزراعة في شرق السودان، رغم تراجع أوضاع بعض الجماعات ذات المستوى المتوسط نتيجة زيادة تركيز الثروة (عبدالعاطي، ٢٠١٣، ص. ١١؛ ميلير، ٢٠٠٥، ص. ٣١)؛
- النوبيون من منطقة سد اسوان، والذين أُعيد توطينهم قسراً في مشروع زراعي مروي في حلفا الجديدة، ولاية كسلا، في ستينيات القرن العشرين (ثيمم، ١٩٧٩)؛
- دارفوريون انتقلوا للمنطقة استجابةً للطلب على العمل المأجور بعد توسّع الزراعة التجارية في أربعينات القرن العشرين. ويمثّل هؤلاء منطقة نفوذ لحركات المعارضة الشرقية والدارفورية (عبد العاطي وآخرون، ٢٠١١، ص. ١٥؛ ميلير، ٢٠٠٥، ص. ٣١)؛
- جماعات قبلية تتحدث لغة الهوسا والفولاني من غرب أفريقيا انتقلت إلى أسواق العمل في شرق السودان واستغلّت الفرص في المنطقة لكسب التعليم؛
- جماعات قبلية أثيوبية وإريترية انتقلت للمنطقة للجوء فرارا من الحرب خلال ستينيات القرن العشرين. وكان الوافدون السابقون من مجموعات ذات صلة وثيقة بالسودان كبني عامر، في حين فرّ الوافدون اللاحقون من الحرب والقمع في دولة أريتريا الجديدة، وتم استيعاب العديد من الوافدين في وقتٍ مبكر كعمال زراعيين (كبريب، ١٩٩٦؛ وزارة الخارجية الأمريكية، ٢٠٠٦)؛ و
- النازحون من الحروب في جنوب السودان، وكردفان، والنيل الأزرق، ودارفور.

غالباً ما تُعرَّف هذه الجماعات على أساس العرق أو اللغة، وهي غالباً ما تتجمع حول بلدات أو قطاعات اقتصادية أو مؤسسات معينة، وتعيش تلك المجموعات بشكل مختلف تجربة مسارات شرق السودان غير المنصفة والسريعة في التنمية؛ وليس لأيٍ من هذه المجموعات هيكل سياسي موحّد؛ وقد ينخرط أفراد من كل مجموعة مع جانب مختلف في حروب السودان الأهلية. ومع ذلك، فإن الاختلافات في العرق والأصل تُستخدم في هيكلة القوّى العاملة وبناء مناطق النفوذ أو الحركات المسلحة. وبهذه الطريقة، يشكّل العرق ملامح النزاع.

كانت التنمية غير المتوازنة وأشكال الاستياء المختلفة في المنطقة تعني أنّ عدداً قليلاً نسبياً من الناس انضموا إلى التمرّد الذي اندلع في شرق السودان في تسعينيات القرن العشرين. ولربما كانت المشاركة من ولاية القضارف قليلة على نحو خاص (رغم أنّ من غير الممكن تحديد هذا كمّياً) – تمتلك الولاية قدر أكبر من الحبوب والمال، وجوع أقل، وتنوّع في السكان، وعدد أقل من البجا والرشايدة، وهما المجموعتان العرقيتان اللتان اقدمتا على تشكيل فصائل معارضة مسلحة.

شكّل مؤتمر البجا حركة معارضة رئيسية في ولايتي كسلا والبحر الأحمر. لفتت النصوص الأولى للحركة، مثل،"كفاح البجا" الذي كتبه م. د. اسماعيل (١٩٥٣)، الانتباه إلى الطريقة التي عطّل فيها التعدين والزراعة التجارية سبل عيش البجا. وأثار مؤتمر البجا اللبس لفترة طويلة بين العرق والجهوية كأساس لتنظيمه السياسي. ويعكس هذا جزئياً الاستجابات المحلية المعقدة لإعاقة سبل العيش من خلال عمليات التنمية والتهميش المترابطة. وقد تنظّم بعض الناس في المنطقة ضد التغيّرات الاقتصادية التي تركتهم في وضع سيء، بأن شاركوا في الاضرابات العمالية والاحتجاجات على السكن أو حول تكاليف المعيشة، وقد حدثت هذه الاضرابات في أقوى معاقل مؤتمر البجا في بورتسودان وفي المشاريع الزراعية والبلدات الصغيرة على امتداد الولاية (الداقوري، ٢٠١٤؛ التغيير، ٢٠١٣). في حين لجأ آخرون إلى وشائج قرابتهم وشبكاتهم العرقية للتعامل مع التغيّرات بدلاً من التنظيم حول حقوق الأرض أو حول حقوق عمّال المزارع أو الموانئ أو المناجم. وعلى أي حال، لدى حكومات الخرطوم ودوائر المصالح المالية قوى أمنية ومؤيّدين وبنية تحتية تسمح لهم بالرد الفعّال على المقاومة المنظّمة الساعية للتغيير.

الصراع المسلح

كان مفكّرو البجا من بين أول من عبّر عن الاستياء الإقليمي بعد استقلال السودان عام ١٩٥٦. فمنذ تأسيس مؤتمر البجا عام ١٩٥٨، طالب بوجود نظام فدرالي، كما سعى إلى ربط حالات استياء شرق

السودان بتلك الموجودة في أطراف البلاد الأخرى، لا سيما دارفور وجبال النوبة وجنوب السودان (مورتون، ١٩٨٩). وقد حقّقت تلك القرى نجاحاً متواضعاً في الانتخابات خلال الأنظمة البرلمانية في ستينيات وثمانينيات القرن العشرين. مع ذلك، لم يؤدّي التهميش إلى العصيان حتّى بعد حالات الجفاف خلال ١٩٨٣-٨٥، حينما نفقت جميع الحيوانات وانتقلت قبائل البجا إلى طريق بورتسودان للتسوّل؛ ولا حتّى بعد أن زادت برامج 'التكيُّف الهيكلي' من مخاطر انعدام الأمن الغذائي المزمن، ولا حتّى بعد عام ١٩٨٩، عندما حظر الانقلاب العسكري الذي قاده الرئيس الحالي عمر البشير كافّة الأحزاب السياسية؛ ولا حتّى عام ١٩٩١، عندما أخبر البشير، بحسب ما ذكِر، ممثّلي البجا وغيرهم من جماعات المعارضة في خطاب ألقاه في بورتسودان أنّهم إذا رغبوا في إنهاء تهميشهم، فعليهم أن يحملوا السلاح ضد الحكومة (مجموعة الأزمات الدولية، ٢٠٠٦، ص. ٥؛ مورتون، ١٩٨٩، ص. ٦٩). وقد شُرِع في وضع خطط الكفاح المسلّح في ولاية البحر الأحمر عام ١٩٩٢، ونُظّمت أول عملية عسكرية للبجا في السودان – محاولة غير ناجحة عام ١٩٩٣ لتفجير جسر سنكات بولاية البحر الأحمر (عبد العاطي، ٢٠١٣، ص. ١١).

تشكّلت مشاريع البجا السياسية في بورتسودان، التي تُعتبر مركز تثقيف ونشاط للبجا، إلّا أنّ الكفاح المسلح حدث في الريف والمناطق الحدودية. وفي عام ١٩٩٤، انتقلت عناصر ثورية من مؤتمر البجا إلى إريتريا لبدء التحضيرات للكفاح المسلّح من الحدود، في حين بقي الأعضاء الآخرون في السودان ونظّموا مؤتمر البجا في الداخل، كما كان يُسمّى الجناح الداخلي للحركة. وبدأ الكفاح المسلح عام ١٩٩٦، بعد عام من انعقاد اجتماع في العاصمة الإريترية أسمرا، عندما أسس التجمع الوطني الديمقراطي، وهو تحالف لأحزاب المعارضة المحظورة؛ والتي ضمت مؤتمر البجا، تعاوناً رسمياً مع الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان، والتي كانت قد بدأت ثورتها في جنوب السودان عام ١٩٨٣، وتنظيم قوات التحالف ذات الأغلبية الشمالية. وشكّل الانتقال إلى اريتريا التركيبة الاجتماعية لقوات مؤتمر البجا، وقد جاء العديد من مقاتليها من فروع الهدندوة التي عاشت على طول الحدود وشاركت في التجارة عبر الحدود، بما في ذلك فرع الجميلاب من همشكوريب. وقد أصبحت المنطقة مركزاً للتعليم الاسلامي على يد شيخ ذو شخصية جذّابة يُدعى سليمان علي بيتاي، وطريقاً لمزارعي كسلا للوصول إلى موانئ إريتريا. وقد قاد أبناء بيتاي ومؤيديهم وطلابهم الى معسكرات للمؤتمر الوطني الديمقراطي المسلّحة في إريتريا. وبدعم من نيران الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان والجيش الإريتري. استولى مقاتلو التجمع الوطني الديموقراطي على مساحة ما يقارب ١٠٠ كيلو متر مربع جنوب طوكر على الحدود الإريترية مع ولاية البحر الأحمر ومقاطعة همشكوريب على الحدود مع ولاية كسلا. وظل التجمع الوطني الديمقراطي

يستولي بشكل دوري على هذه الأراضي، فقد احتفظ بهمشكوريب لأربع سنوات من عام ٢٠٠٢، كما أنّه يهدّد البنية التحتية الاستراتيجية، مثل طريق بورتسودان وخط النفط.

ساهم مؤتمر البجا ببضعة آلاف جندي فقط في التجمع الوطني الديمقراطي، واعتمد بشكلٍ كبير على دعم إريتريا والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. ورُغم وجود ذلك الدعم، لم تكن قوات مؤتمر البجا قادرة على الاحتفاظ بالجيوب الحدودية لفترة طويلة، كما أنّها لم تستطع الاحتفاظ بالبلدات أيضاً (مجموعة الأزمات الدولية، ٢٠٠٦، ص. ٥ وما يليها، يونغ، ٢٠٠٧، ص. ٢٢)، فاستنزفت الانشقاقات قوتها، وأظهر في عام ١٩٩٩ انشقاق البيتاي وقواتها، وهي مجموعة ترتبط بصلة وثيقة بالمنطقة الرئيسية التي يسيطر عليها مؤتمر البجا في السودان، الصعوبات التي واجهت الحركة في تنظيم مقاومة إقليمية حول قاعدة قطاعية ضيقة نسبياً. وقد بقي أتباع البيتاي يحملون السلاح بعد انشقاقهم نتيجة سياسة الحكومة لتسليح المليشيات المحلية في المناطق التي تنتشر فيها قوّاتها (مجموعة الأزمات الدولية، ٢٠٠٦، ص. ١٣، خالد، ٢٠١٠، ص. ٣٩٣ وما يليها).

هناك أشكال شبه لتمرّد شرق السودان مع حالات التمرّد الطرفية الأخرى في السودان. فعلى غرار جنوب السودان، ودارفور، وجبال النوبة، والنيل الأزرق، ونوبيو الشمال، كانت التنمية الاجتماعية لشرق السودان تتلكأ إلى الوراء. ففي الثمانينات، زادت سياسات التكيُّف الهيكلي إلى حدٍ كبيرة من تأجيج الأزمات الطرفية، حيث استندت هذه السياسات إلى سحب سريع لاستثمارات الدولة في ريف السودان. وكتلك الأطراف الأخرى، كانت ثقافات الشرق القديمة تتناقض مع نُسخ الإسلام والعروبة في مركز الدولة. وكجبال النوبة والنيل الأزرق، قوّض بشكل كامل تحوّل ضرورات الزراعة التجارية اقتصاد المنطقة الرعوي – الزراعي. أمّا في تسعينيات القرن العشرين، ومع اشتداد الحرب في جنوب السودان، فقد تأثّر التجنيد العسكري القسري بشرق السودان. وفي الوقت ذاته، اتجّهت حكومة الخرطوم إلى مصالحة دائنيها من خلال جولات قاسية من التقشّف وخصخصة الأصول العامة – وهي السياسات التي رسّخت القوة الاقتصادية لعملاء النظام ودفعت بالعاملين نحو البطالة. وفي أجزاء أخرى من السودان، دفعت الضغوطات ذاتها الشعب نحو ثورة مفتوحة. ومع ذلك، فإن شرق السودان لم ينجح مطلقاً في خوض تحدّي عسكري متواصل لقوة الدولة وحلفائها التجاريين. ورغم تشكيل حكومة الخرطوم لمليشيات محلية، كالبيتاي في همشكوريب، فإنّها لم تُخضِع شرق السودان لحرب كاملة على التمرد، الذي قوّض الأمن في غالبية أطراف السودان بصورة جذرية (باس، ٢٠١٢، ص. ٨٨).

تمثّل أحد الأسباب المحتملة للنطاق المحدود نسبياً للعنف في شرق السودان في اصرار الخرطوم على

قمع التمرّد في المنطقة. ففي معظم مناطق السودان الطرفية، انسحبت حكومات الخرطوم من الريف إلى البلدات ذات الحاميات المحاصرة التي كانت أحيانا تُستسلّم للثوار مؤقتاً. إلّا أنّ ذلك لم يكن ممكناً في شرق السودان حيث شكّلت البلدات مراكز إنتاج وبنية تحتية استراتيجية – أنابيب النفط والسكك الحديدية والطرق – التي كانت تمر عبر الريف. وهناك سبب آخر هو نشوء التمرّد الشرقي خارج السودان. فعندما أُعلِن قرار الشروع في كفاحٍ مسلح، فإنه جاء من الجناح الخارجي المنفي لمؤتمر البجا، بمساندة الحكومة الإريترية (انظر محمّد، بدون تاريخ). بينما استمرّ الجناح الداخلي بالمشاركة في السياسات غير العنيفة في السودان.

وقد أكّدت هذه الدراسة حتّى الآن على الطريقة التي خلقت فيها العمليات الاقتصادية طويلة المدى تمايزاً بين الرابحين والخاسرين في شرق السودان. وقد لعبت هذه الاختلافات أيضاً دوراً في تشكّل استراتيجيات المقاومة المختلفة. وتشير أسماء كلتا الحركتين المسلحتين الشرقيتين الرئيسيتين إلى العرق – البجا والرشايدة، وقد كان ذلك غير مألوف في السودان في تسعينيات القرن العشرين والعقد الاول من القرن الحادي والعشرين: أشارت غالبية الحركات المسلحة السودانية إلى نفسها بمسميات تجريدية ('التحرّر'، 'العدل'، 'المساواة'، 'الشعب'). ورُغم تعريف مؤتمر البجا لنفسه بوضوح بأنّه حركة تسعى إلى تغيير كل السودان، وليس إلى احراز تقدم في مجال المصالح المحلية الضيقة، وربّما أشار اسم الحركة إلى أنّ التمرّد الريفي كان الأقرب إلى جذب الجماعات العرقية التي تواجه ضغوطاً معيّنة، كمجموعات الرعي كثيرة الترحال والتي يمكنها الوصول إلى الحدود الإريترية. إلّا أنّ استراتيجيات المقاومة لم تكن مطروحة بوضوح على أساس عرقي، فعلى سبيل المثال، كان كثير من أفراد البجا مستأجرين في مشروع القاش الزراعي بالقرب من بلدة كسلا. وقد حصل أشخاص من خلفيات رعوية، يحملون عقود إيجار مشاريع، كاتّحاد مزارعي دلتا القاش، على فرص مختلفة للتمثيل السياسي: تنظيمات (ميلير، ٢٠٠٥، ص. ١١٤). كما حصلوا على فرص التنويع الاقتصادي التي لم يشاركهم فيها من يقيمون في المناطق الأقل حظّاً (ميلير، ٢٠٠٥، ص. ٣٧). إلّا أنّهم واجهوا أيضاً تحدّيات محلية مثل انخفاض حاد في المساحة الصالحة للزراعة مصحوبة بزيادة في عدد السكان (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ٢٠٠٤، ص. ١). وقد ارتبطت أشكال التدهور هذه بنقل مسؤولية تمويل التنمية الزراعية من الدولة للبنوك الإسلامية. ولم تضطر القبائل التي تمكّنت من اجتياز تلك الضغوط المعقّدة إلى اللجوء إلى التمرّد الريفي – بعضهم كان من الرابحين من النظام.

وتعدّ ثورة شرق السودان 'من الخارج إلى الداخل' استثنائية – تشكلت كافة نزاعات السودان الأخرى حول الأراضي التي تستولي عليها حركات المعارضة المسلحة. ومع ذلك، فإن صراع شرق السودان يوضّح خاصية مهمة مشتركة مع أي صراع آخر في البلاد: أصداء الصراعات الإقليمية والعالمية. وقد كان شرق السودان موقع تردد صدى للصراعات الأوسع نطاقاً في القرن الإفريقي والأبعد منها. وقد تمكّنت الحركات السياسية للمنطقة في كثيرٍ من الأحيان من الاستفادة من تدهور العلاقات بين السودان وجاراتها ليكون لها حضور في المنطقة الحدودية للبلاد.

الأبعاد الدولية لصراع شرق السودان

شكّلت مساحة شاسعة من أراضي السودان في القرن التاسع عشر رابطاً للعديد من محاور الصراع الإقليمي: القرن الإفريقي، ومنطقة البحيرات الكبرى الأفريقية، والساحل، والشرق الأوسط. وقد لعبت دوراً هاماً في الحرب الباردة وفي ما يُسمى 'الحرب ضد الإرهاب'. وقد ترددت أصداء جميع هذه الصراعات في شرق السودان في غضون بضعة عقود من الزمن.

شكّل السياق الإقليمي الصراع المسلح في شرق السودان منذ البداية (محمد، بدون تاريخ). ومع اقتراب الحرب الباردة من نهايتها، تولّى نظام جديد السلطة من خلال القيام بانقلاب في الخرطوم عام ١٩٨٩، قاده تحالف من الإسلاميين والمتعاطفين معهم في الجيش والقطاعين المالي والتجاري للاقتصاد. وفي سنواته القليلة الأولى في السلطة، سعى النظام الجديد إلى تصدير الجماعة المتشدّدة في الإسلام إلى الدول المجاورة. وقد خرجت دول أثيوبيا وإريتريا وأوغندا المجاورة من الحرب الباردة بأنظمة ثورية جديدة وصلت إلى السلطة بعد صراعات إقليمية طويلة. وقد رأوا في توسّع الخرطوم تهديداً لا سيما بعدما حاول مسلّحون يعتقد أنهم على صلة بالخرطوم اغتيال الرئيس المصري في أديس أبابا عام ١٩٩٥. وفي منتصف التسعينات، فتحت إريتريا وأثيوبيا قاعدتين في أراضيها لخصوم الخرطوم في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، ومؤتمر البجا، وغيرها من الحركات المنضوية تحت مظلة التجمع الوطني الديموقراطي. وقد نقلت الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان لواءً كاملاً إلى حدود شرق السودان بعد عام ١٩٩٥ (دي وال، ٢٠٠٤، ص. ١٨٢ وما يليها).

وإضافةً إلى ذلك، تردد صدى الصراعات في الشرق الأوسط في المنطقة، وانتقل أسامة بن لادن إلى السودان عام ١٩٩١. وبدعم من الحكومة، استثمر في مجال زراعة شرق السودان وبنيتها التحتية (وزارة الخارجية الأمريكية، ١٩٩٦). وفي ذلك الوقت، كانت علاقة السودان مع دول الخليج تشهد ضغطاً شديداً

بسبب دعم الخرطوم لاحتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠-٩١. وقد كان الخليج وجهة تصديرية هامة لتجّار الرشايدة الذين منحتهم أصولهم العربية امتياز الوصول إلى أسواق الخليج. وقد استطاع رعاة الرشايدة استخدام هذا الوصول كوسيلة لإعادة بناء اقتصادهم بعد جفاف ثمانينيات القرن العشرين، من خلال توجيه اقتصادهم الرعوي نحو الأسواق الدولية.

خلال حرب الخليج في عام ١٩٩٠-٩١، حارب عدّة مئات من عمّال الرشايدة المهاجرين إلى جانب الكويت، وبالمقابل، منحت الحكومة الكويتية شعوب الرشايدة ٤٠٠ مركبة تمشي على الطرقات الوعرة والتي نُقلت إلى السودان واستُخدمت في التجارة عبر الحدود بين شرق السودان وإريتريا، إلّا أنّ الخرطوم صادرت هذه المركبات خلال حملات مكافحة التهريب؛ وكجزءٍ من الرد على ذلك، أسس زعماء الرشايدة حركة الأسود الحرة وانضموا للتجمع الوطني الديمقراطي عام ١٩٩٩ (بشرى، ٢٠٠٥، ص. ٢٩٩؛ كالكينز، ٢٠١٤، ص. ١٩٤؛ يونغ، ٢٠٠٧، ص. ٢١).

بعد عام ٢٠٠٢، بدأت مجموعات المعارضة المتواجدة في إريتريا البحث في إمكانيات توسيع نطاق كفاحها عبر السودان. ومنذ عام ٢٠٠٣، أسست حركة العدل والمساواة وجوداً لها في شرق السودان، وهي حركة معارضة دارفورية ذات تطلعات وطنية كانت تتمركز على الحدود السودانية التشادية في ذلك الوقت، ووقّعت اتّفاقاً مع الأسود الحرة (الرشايدة) عام ٢٠٠٤ (حركة الأسود الحرة (الرشايدة) وحركة العدل والمساواة، ٢٠٠٤).

III. اتّفاقية سلام شرق السودان لعام ٢٠٠٦

التفاوض وتوقيع اتّفاقية سلام شرق السودان

بدعمٍ من الولايات المتحدة، ساعدت 'دول خط المواجهة' المكوّنة من أثيوبيا وإريتريا – وبدرجةٍ أقل أوغندا – في تحويل أوضاع الاستياء في شرق السودان إلى ثورة مسلّحة بعد عام ١٩٩٥، إذ انضم الجناح المسلح لمؤتمر البجا إلى التجمع الوطني الديمقراطي، والذي سعى إلى تأسيس وجود عسكري على طول الحدود السودانية - الإريترية. وفي عام ١٩٩٨، حينما خاضت إريتريا وأثيوبيا حرباً حدودية، تعثّر دعم المعارضة السودانية في أثيوبيا ومن ثمّ في إريتريا، وتباطأ زخم الصراع المسلّح في شرق السودان إلّا أنّه لم يتوقّف. وبدأت أثيوبيا تقارباً بطيئاً مع الخرطوم بينما تواصل الدعم الإريتري للتجمع الوطني الديمقراطي. أمّا في جنوب السودان، فقد حيّد القتال بين وضمن المجتمعات العرقية التقدّم ضد حكومة الخرطوم، وبالنسبة للحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، بدأت الدبلوماسية والسياسة بإلقاء ظلالهما على استراتيجيتها الوطنية. في نهاية 'الحرب ضد الإرهاب' والطفرة النفطية ذات الصلة التي بدأت بعد عام ٢٠٠١ تم ضبط الإيقاع من أجل السلام. وقد كان السودان خائفاً من أنّه قد يصبح هدفاً لهجمة أمريكية، ومع الاستثمار في شرق آسيا بدأت بتصدير النفط.

كانت حكومة الخرطوم والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان قد أجرت محادثات سلام شاملة منذ بداية أعوام الحرب الأهلية. وبعد عام ٢٠٠١، دفع الضغط العالمي والفرص المحلية الطرفين إلى طاولة المفاوضات. إلّا أنّ الحكومة رفضت التفاوض مع التجمع الوطني الديموقراطي وأصرت على التعامل مع الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان فقط. وفي كانون الثاني/يناير لعام ٢٠٠٥، وقّعت الحكومة السودانية اتّفاقية السلام الشامل مع الحركة الشعبية؛ ولم تتعامل هذه الاتّفاقية صراحةً مع الصراع في شرق السودان كما لم تتعامل معه الاتّفاقية التي وقّعتها الحكومة مع التجمع الوطني الديمقراطي بعد ستة أشهر. قدّم مؤتمر البجا والأسود الحرة (الرشايدة) مذكّرة تفاهم للتجمع الوطني الديمقراطي يطلبان فيها منبرا منفصلا للمفاوضات بشأن شرق السودان. كان رئيس التجمع آنذاك محمد عثمان الميرغني، قائد الطريقة الصوفية الختمية، ورئيس الحزب الاتّحادي الديمقراطي، والذي كان يتمتّع بحضور قوي في شرق السودان على مر التاريخ. ورداً على مذكرة التفاهم، أبلغ الميرغني ممثّلو

مؤتمر البجا بشكلٍ غير مباشر أنّ 'شرق السودان ينتمي بالكامل للطريقة الختمية'.[٥] وقد قاد هذا الرد حركات شرق السودان إلى اتّخاذ قرار بالتفاوض مع الحكومة في منبر منفصل.[٦]

وقد أثّرت عوامل أخرى على القرار، فقد قرّرت إريتريا التي استضافت حركات المعارضة في أرضها لأكثر من عقد من السنوات إعادة التواصل مع الخرطوم. وقاد الجناح الداخلي لمؤتمر البجا تظاهرة في بورتسودان بتاريخ ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ والتي دعت إلى الاعتراف بأنّ مؤتمر البجا هو الممثل الوحيد لشرق السودان في أية مفاوضات. وقامت قوات الأمن الحكومية بقتل متظاهرين، معظمهم من البجا، خلال احتجاج آخر في ٢٩ كانون الثاني/يناير، وقد أثار هذا القمع العنيف السخط ووحّد الرأي في مؤتمر البجا. وبمطالبتها بحصّة عادلة من ثروة النفط الجديدة للبلاد، هدّدت جبهة الشرق (انظر أدناه) بقطع خط الأنابيب الذي يحمل النفط من حقوله في جنوب ساحل البحر الأحمر. فاضطّرت الحكومة إلى الدفع بقوّات إضافية إلى الشرق لترتيب لقاءات تصالحية مع زعماء البجا التقليديين بعد عمليات القتل، وتوجّهت نحو عقد اتّفاق سلام منفصل لشرق السودان، بهدف تطبيع العلاقات مع إريتريا.[٧]

وفي شهر شباط/فبراير لعام ٢٠٠٥، شكّل كلٌ من مؤتمر البجا والأسود الحرة (الرشايدة)، جبهة الشرق بدعم من أريتريا وحركات المعارضة الدارفورية، وأصبح موسى محمّد أحمد، والذي يمثّل الجناح الخارجي لمؤتمر البجا، رئيساً لجبهة الشرق، في حين أصبحت آمنة ضرار من مؤتمر البجا الداخلي (أي الجناح الداخلي) نائباً للرئيس. وأصبح مبروك مبارك سليم، وهو رئيس الأسود الحرة (الرشايدة)، الأمين العام، كما قامت الحكومة الإريترية بدور الوسيط.

في نيسان/ابريل عام ٢٠٠٦، انسحبت الحركة الشعبية لتحرير السودان من همشكوريب، وأعادت القوات المسلحة السودانية احتلال الأرض فوراً، لتشكّل كلٌ من جبهة الشرق وحركة العدل والمساواة قوى المعارضة الوحيدة الباقية على الحدود. وسريعاً ما برزت التوترات بين جبهة الشرق ومؤتمر البجا. وقد كان للجناح الداخلي لمؤتمر البجا قاعدة اجتماعية حدودية على خلاف الجناح الداخلي، والذي لا يتمتع إلا بتمثيل قليل نسبياً من جماعات بني عامر وكان للرشايدة والبجا تاريخ طويل من التعايش السلمي (سالم، ١٩٩٦، ص. ١٩١-٩٢)[٨]، إلّا أنّ التوترات بشأن حقوق القادمين الأوائل والقادمين الجدد في الأرض أثقلت علاقتهم. ووفقا لسالم (١٩٩٦، ص. ١٩١)، زادت الحكومات المتتابعة في الخرطوم هذه المشكلات عند تقديمها للبجا على أنّهم عنصريين وللرشايدة باعتبارهم طامعين في أرض البجا، في حين أنّ أيٍّ من القبيلتين لم تصل إلى 'أراضي الدرجة الأولى' داخل أو خارج المنطقة، وقد صعّدت الخرطوم من

هذه التوترات لإضعاف شريكها المفاوض المتمثّل بالجبهة الشعبية (عسّال وعلي، ٢٠٠٧). إلّا أنّها بالكاد احتاجت لذلك، نظراً لغياب القيادة القوية والوحدة في جبهة الشرق، والقدرة الضعيفة للأطراف التي شكّلت التنظيم.

بنود اتّفاقية سلام شرق السودان

كما أشير سابقاً، احتوت اتّفاقية سلام شرق السودان على ستة فصول وستة ملاحق، وغطّت الاتّفاقية قضايا الحكم والسياسة؛ والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والترتيبات الأمنية. ونصّت الاتفاقية على عقد مؤتمر تشاوري بشأن اتّفاقية سلام شرق السودان. وقد اتّبعت الاتّفاقية على نطاق واسع هيكل اتفاقية السلام الشامل لعام ٢٠٠٥ بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، واتّفاقية سلام دارفور لآيار/مايو عام ٢٠٠٦. وفي نطاق قضايا المساواة بين الجنسين، أكّدت الاتفاقية على أهمية مشاركة المرأة على قدم المساواة والإنصاف على كافّة المستويات، وقرّرت أيضاً أنه ينبغي لجميع برامج التنمية الاستجابة إلى الاحتياجات المحدّدة للنساء (انظر القسم VII، أدناه).

أمّا فصل الترتيبات الأمنية، فقد تطلّب تسريح قوى المعارضة المسلّحة بالكامل خلال أربعة أشهر من توقيع الاتّفاقية، إلّا أنّه لم يتطلب تقليص عدد قوات الحكومة، رُغم أنّ المادة ٨٨ ألزمت الطرفين بضمان 'عدم وجود قوى مليشيا أو أية مجموعات مسلّحة أخرى في السودان غير القوات السودانية المسلحة'. ومع ذلك، لم تكن هناك أية تدابير لحل المليشيات المحلية أو حرس الحدود بموجب سلطة النظّار القبليين — مراقبة ضمنت بقاء المناطق الحدودية مدجّجة بالسلاح. وقد ساهم ذلك، بحسب التقديرات، في انتشار التهريب والاتجار بالبشر في المنطقة.

وحدّد الفصل الذي يتناول موضوع الترتيبات السياسية قيام مجلس تنسيق من ١٥ عضواً للولايات الشرقية الثلاث يتألّف من ١٢ مسؤول ولاية رفيع المستوى (جميعهم من أعضاء حزب المؤتمر الوطني في ذلك الوقت) وثلاثة ممثلين لجبهة الشرق. وفي حين تطلّبت الاتّفاقية تخصيص مناصب حكومية لجبهة الشرق، جاءت ١٠٠ منصباً على الأقل من أصل ١٢٠ منصباً كانت على المستوى الفرعي للولايات ومستوى الحكومة المحلية.

أمّا الفصل الذي يتناول القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فقد قبل، بشيءٍ من عدم الدقة، مبادئ التوزيع العادل للثروة واحترام الاختلاف الثقافي واللغوي. وقد عبّر أيضاً عن احترام الحقوق العرفية للأرض. كانت الاتّفاقية أكثر دقة فيما يتعلّق بصندوق إعادة بناء وتنمية شرق السودان الذي

أسسته، والذي يتطلب تحويل ٦٠٠ مليون دولار أمريكي إلى شرق السودان خلال فترة خمسة أعوام. وقد جاء هذا المال كإضافة إلى ترتيبات شفّافة جديدة لتجميع وتقاسم العائدات الوطنية من خلال هيئة تؤسسها اتّفاقية السلام الشامل، هي لجنة مراقبة تحديد المخصصات المالية. وقد سعت هذه الهيئة إلى عكس اتجاه عملية سحب الاستثمارات من أطراف السودان، التي تلت الأزمات المالية لثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين. ومن حيث القضايا التي تتعلق بالنوع الاجتماعي، يؤكّد الملحق الذي يتناول موضوع صندوق إعادة بناء وتنمية شرق السودان على دور الحكومة والمنظمات غير الحكومية في رفع الوعي بالصحة الإنجابية وصحة الأم، وحدّد أهمية تعليم الفتيات وتثقيف النساء في المناطق الريفية بقدرتهن على 'أداء أدوارهن المستقبلية' (لجنة التنفيذ المشتركة، ٢٠١٠، ص. ٧٢) (انظر القسم XII).

وشكّلت الحكومة أيضاً لجنة مشتركة من عشرة أعضاء لتنفيذ اتّفاقية سلام شرق السودان بين الحكومة السودانية وجبهة الشرق (لجنة تنفيذ مشتركة)، برئاسة النائب الأول للرئيس السوداني، وموسى محمد أحمد نائباً للرئيس، وبتمثيل متساو من حزب المؤتمر الوطني وجبهة الشرق.

وكُلّفت لجنة التنفيذ المشتركة بتنظيم مؤتمر تشاوري خلال ٣٠ يوماً من توقيع اتّفاقية سلام شرق السودان، ودعوة مشاركين يمثلون الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والجمعيات التجارية والمهنيين ورجال الأعمال والمغتربين السودانيين. وقد منحت اتّفاقية سلام شرق السودان تفويضاً للتمثيل القانوني للمرأة والشباب في المؤتمر. إلّا أنّ المؤتمر، الذي كان يُفترض فيه أن يجمع الدعم لاتّفاقية سلام شرق السودان ويلتمس وجهات نظر أصحاب المصالح بشأن أحكامها، لم يتحقق مطلقاً. فقد قال بعض ممن أجريت معهم مقابلات لهذا البحث أنّ الحكومة السودانية عرقلت بشكل متعمّد تنظيم المؤتمر، لعدم رغبتها في طرح اتّفاقية سلام شرق السودان للنقاش أو تحريك ضغوط لتنفيذها، إذ اعتقد بعضهم أنّ الوقت كان متأخراً جداً على عقد المؤتمر في هذه المرحلة، بينما شدّد آخرون على أهمية عقد المؤتمر بهدف تقييم التقدّم المحرز في تنفيذ اتّفاقية سلام شرق السودان؛ باستطلاع آراء الناس على المستوى الشعبي (بما في ذلك استطلاعهم حول قضايا الديمقراطية، والتوزيع العادل للثروة والسلطة، والطريق إلى الأمام)؛ والعمل على المصالحة بين الجماعات العرقية، والتعامل مع المظالم، بما في ذلك العائلات التي فقدت ذويها في مظاهرة كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ والمقاتلين السابقين الذين لم يتلقوّا حزم عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج الخاصة بهم. ويشير الجدول رقم (٦) إلى الأحكام الرئيسية لاتّفاق سلام شرق السودان والتقدّم في تنفيذها ابتداءً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

الجدول رقم (٦) **الأحكام الأساسية لاتّفاقية سلام شرق السودان والتقدّم في التنفيذ اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٥**

الأحكام الأساسية	التقدّم في التنفيذ
الفصل ١: القضايا السياسية	
• تأسيس مجلس تنسيق ولايات شرق السودان، الذي يتكوّن من حكّام الولايات ورؤساء المجالس التشريعية للولايات، وجبهة الشرق وغيرهم من ممثلي الأطراف الأخرى (الفقرة ١١) • مؤتمر قومي حول الهياكل الإدارية للسودان بحلول ٢٠٠٧ (الفقرة ١٢) • المناصب القومية والولائية والخاصة بالولاية وبالحكومة المحلية للجبهة الشرقية (الفقرات ٢٠-٢٧، ٣٥-٤٣) • الإجراءات الإيجابية لقيام الحكومة بتوظيف مواطنين من شرق السودان والمشاركة السياسية للمرأة (الفقرات ٧، ١٤-١٩، ٢٣، ٢٤، ٢٨-٣٠) • تعزيز التعليم الابتدائي والثانوي وتعليم لغات شرق السودان (الفقرات ٣١-٣٤)	• لم يتم تأسيس مجلس تنسيق ولايات شرق السودان • لم يعقد المؤتمر القومي • تم شغل المناصب العليا؛ وتم شغل مناصب أخرى • زاد نظام الكوتا في انتخابات ٢٠١٠ مشاركة المرأة • تحسين مستوى الالتحاق بالابتدائي ومعدّلات الإتمام بين ٢٠٠٦ و٢٠١٠
الفصل ٢: القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	
• تجميع كافّة الموارد الوطنية في صندوق العائدات الوطنية والتوزيع العادل للموارد الوطنية من خلال لجنة مراقبة تحديد المخصصات المالية (الفقرات ٥٦-٦٣) • التشاور مع المواطنين بشأن تنمية الموارد الوطنية؛ استعادة الحقوق في الأراضي التي أُخذت تعسّفياً أو بشكل غير قانوني (الفقرات ٦٤-٧٣) • تأسيس صندوق إعادة بناء وتنمية شرق السودان بمبلغ ٦٠٠ مليون دولار أمريكي في الموارد المالية المخصصة على خمسة أعوام (الفقرات ٧٧-٨٣)	• تم تأسيس صندوق العائدات الوطنية ولجنة مراقبة تحديد المخصصات المالية في اتّفاقية السلام الشامل عام ٢٠٠٥، إلا أنّ الشفافية لا تزال مشكلة. • لا يوجد دليل على حدوث ذلك • تم تمويل صندوق إعادة بناء وتنمية شرق السودان دون التخصيص بشكلٍ كبير
الفصل ٣: وقف إطلاق نار شامل وترتيبات أمنية نهائية	
• حظر الميليشيات والجماعات المسلّحة عدا القوات السودانية المسلحة شرق السودان (الفقرة ٨٨) • وقف إطلاق نار دائم (الفقرات ٩٠-٩٣) • لجنة عسكرية مشتركة عليا لتنفيذ وقف إطلاق النار (الفقرات ٩٤-١٠٠) • دمج قوات جبهة الشرق؛ وتسريح قوات جبهة الشرق السابقة غير المدمجة؛ وتشجيع التجنيد في شرق السودان (الفقرات ١٠١-٣٠) • رفع حالة الطوارئ (الفقرات ١٣١-٣٣) • تنفيذ اتّفاقية طرابلس بشأن إعادة الموجودات المصادرة إلى الأسود الحرة (الرشايدة) (الفقرة ١٣٤)	• لا تزال بعض الميليشيات عاملة في شرق السودان كحرس للحدود • وجود وقف إطلاق نار فعّال • تم تأسيس لجنة عسكرية مشتركة عليا • بدأت عملية التسريح، رُغم وجود بعض أوجه القصور والتي تشمل الفساد وعدم التنفيذ الصحيح • تم رفع حالة الطوارئ • لا دليل على أنّ ذلك قد حصل
الفصل ٤: مؤتمر تشاوري	
• عقد مؤتمر تشاوري خلال ٣٠ يوم للترويج وحشد الدعم للاتّفاقية (الفقرات ١٣٧-٤٤)	• لم يتم عقده
الفصل ٥: تنفيذ الأساليب والجدول الزمني	
• لجنة تنفيذ مشتركة لمراقبة تنفيذ الاتّفاقية (الفقرة ١٤٦)	• تم تشكيلها
الفصل ٦: أحكام عامّة	
• لجنة ثلاثية تتألف من السودان وإريتريا وجبهة الشرق لتسوية النزاعات (الفقرة ١٤٩)	• سوّت إريتريا النزاعات حول تخصيص المناصب

IV. النتائج المتأخرة: تنفيذ اتّفاقية سلام شرق السودان

يناقش هذا القسم تنفيذ البنود السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والترتيبات الأمنية لاتّفاقية سلام شرق السودان، وتناقش أقسامه الفرعية الإنجازات وأوجه القصور والفشل في تنفيذ الاتّفاقية، وتحدّد أسباب الفشل. كما وتسلّط الأقسام الفرعية أيضاً الضوء على المقاومة والمظاهرات الناتجة عن التنفيذ السيء.

قضايا سياسية: الحكم والسلطة

تضمّنت البنود السياسية لاتّفاقية سلام شرق السودان تخصيص مناصب حكومية لممثّلي الأحزاب التي تشكّل جبهة الشرق والتمثيل الأوسع نطاقاً الذي يعكس التنوّع العرقي لشرق السودان. ومن هذا المنطلق، تسعى الاتّفاقية إلى إجراء تغييرات صغرى تتضمن إضافة ممثلين من شرق السودان دون إحداث تغيير الهياكل السياسية التي ساهمت في تهميش المنطقة. لم تفِ الاتّفاقية بالالتزامات بالمشاركة الأوسع نطاقاً على المستوى المحلي، في حين أُبعد زعماء جبهة الشرق ممن عُيّنوا في مناصب حكومية أعلى، تدريجيا، من دوائر نفوذهم في شرق السودان.[٩]

وعقب توقيع اتّفاقية سلام شرق السودان، عيّن الرئيس السوداني القيادة الثلاثية لجبهة الشرق في مناصب قيادية، حيث أصبح موسى محمد أحمد (من قبيلة البجا)، رئيس مؤتمر البجا، مساعداً للرئيس، في حين أصبحت آمنة ضرار (من قبيلة بني عامر)، والتي أسست الحزب الديمقراطي لشرق السودان بعد ظهور انقسام في مؤتمر البجا خلال المفاوضات بشأن اتّفاقية سلام شرق السودان، مستشاراً للرئيس؛ وأصبح مبروك مبارك سليم (من قبيلة الرشايدة)، مؤسس الأسود الحرة (الرشايدة) وكان في قيادة الحزب القيادي الاتّحادي، وزيراً للدولة. وقد خصصت الحكومة أيضاً ٦٠ منصباً نصت عليها الاتّفاقية لجبهة الشرق على طول الخطوط العرقية والسياسية، فذهب ثمانية عشر منصباً منها إلى مؤتمر البجا، و١٦ إلى الحزب الديمقراطي لشرق السودان، و١٤ للأسود الحرة (الرشايدة). وبالإضافةً إلى ذلك، خصصت الحكومة السودانية ١٢ منصباً إلى 'الجنسيات الأخرى في شرق السودان'. وقد ذكر العديد ممن أجريت معهم مقابلات في الخرطوم وكسلا أنّه بسبب التهميش التاريخي في شرق السودان، كان من الصعب تحديد البجا المؤهلين على سبيل المثال لشغل المناصب المخصصة. وذكر آخرون أنّه تم استبعاد بعض المؤهلين بسبب 'التحدّث علناً' ضد قيادة مؤتمر البجا.[١٠]

لم يُبعَد زعماء جبهة الشرق ممن تولوا مناصب حكومية عليا من دوائر نفوذهم على نحو متزايد فحسب، بل وأن انتخابات ٢٠١٠ وضعت اتّفاقية السلام الشامل، بهدف تسهيل التحوّل الديمقراطي في الدولة، ووضعت هؤلاء الزعماء في مواقع أكثر إضعافاً. وتميّزت الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس الولايات بمزيجٍ من الدوائر الانتخابية الإقليمية بنظام الفوز للأكثر أصواتاً، وقوائم التمثيل النسبي للمرأة والأحزاب. وقد تنافس مؤتمر البجا والأسود الحرة (الرشايدة)، والحزب الديمقراطي لشرق السودان في الانتخابات. وقد نافس مؤتمر البجا في الانتخابات الوطنية لعام ١٩٦٥ وفاز بعشرة مقاعد، وعام ١٩٦٨ وفاز بثلاثة مقاعد، وعام ١٩٨٦ وفاز بمقعد واحد. أما في عام ٢٠١٠، فلم يفز مؤتمر البجا بمقعدٍ واحدٍ في الهيئة التشريعية الوطنية، إلّا أنّه فاز بمقعد في مجلس محلي في ولاية البحر الأحمر. وفاز حزب المؤتمر الوطني بجميع المقاعد عدا اثنتين من الدوائر الانتخابية الإقليمية واثنين من المقاعد على قوائم التمثيل النسبي (تم تأجيل نتائج خمس دوائر اقليمية). وفي حين كانت الأحزاب الثلاث غير مستعدة للانتخابات، قال بعض المراقبين أنّ الانتخابات أُفسِدت بسبب القمع السياسي وانتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء السودان. بالإضافة إلى انتشار الإخفاقات اللوجستية والمشكلات الفنية (منظمة رصد حقوق الإنسان، ٢٠١٠).

دعم موسى محمد أحمد حملة الرئيس البشير الرئاسية في انتخابات عامي ٢٠١٠ و٢٠١٥، ودعمت آمنة ضرار أيضاً حملة البشير الرئاسية عام ٢٠١٥، مما زاد بُعد كلا الزعيمين عن دوائر نفوذهم. وقد أبطلت انتخابات ٢٠١٠ المناصب المخصصة لزعماء جبهة الشرق، وأصبح الوصول إلى المناصب الحكومية العليا خاضعاً للاتّفاقيات الثنائية بين زعماء الأحزاب التي تشكّل جبهة الشرق من جهة، وحزب المؤتمر الوطني من جهة أخرى. وعلاوةً على ذلك، انخفض عدد أعضاء جبهة الشرق في المجلس التشريعي القومي والمجالس التشريعية التابعة للولايات بصورة ملحوظة بعد انتخابات عام ٢٠١٠، إذ أخفقت انتخابات ٢٠١٠ بتوفير مشاركة أكبر في الدوائر الانتخابية المحلية في شرق السودان. كما ولم يتم تأسيس الآليات والهياكل الأخرى لإجراء مشاورات عامة وصوت شعبي، وآليات التنسيق التي نصّت اتّفاقية سلام شرق السودان عليها مثل المؤتمر التشاوري وآليات التنسيق مثل مجلس تنسيق ولايات شرق السودان.

لمجابهة عدم توصّل المفاوضات بشأن الحكم الذاتي الإقليمي لشرق السودان إلى اتّفاقية بين الحكومة السودانية وجبهة الشرق، والتي اقترحت جبهة الشرق ورفضت الحكومة السودانية، نصّت اتّفاقية سلام شرق السودان على تأسيس مجلس تنسيق للولايات في الاقليم: مجلس تنسيق ولايات شرق السودان. وقد

أخفقت لجنة التنفيذ المشتركة التي كانت مسؤولة، بموجب الاتّفاقية، على تأسيس هذا المجلس، في القيام بذلك.[١١] وقد ذكر العديد ممن أجريت معهم مقابلات من مؤتمر البجا والأسود الحرة (الرشايدة) أنّ الحكومة السودانية تعمّدت عدم تشكيل مجلس التنسيق، لأنّه قد يوفّر منبراً للتنسيق للولايات الثلاث في شرق السودان، مما قد يوسع نطاق أصوات وشواغل نشطاء المجتمع المدني والنشطاء السياسيين في شرق السودان. وذكر بعضٌ آخر أنّ القيادة الضعيفة، وانعدام القدرة، والصراع بين حركات جبهة الشرق كان سبباً رئيسياً في عرقلة تنفيذ هذا وغيره من البنود الأخرى للاتّفاقية.

وكما نوقش أعلاه، فإن اتّفاقية سلام شرق السودان نصّت على عقد مؤتمر استشاري بعد إبرام الاتّفاقية، بهدف حشد الدعم للاتّفاقية واستطلاع ردود الفعل عليها.[١٢] وذكر نشطاء المجتمع المدني وأعضاء مؤتمر البجا ممن أجريت معهم المقابلات لأغراض هذا البحث أنّه كان حريٌّ بالمؤتمر أن يشكّل فرصة لتقوية الروابط بين زعماء جبهة الشرق ودوائرهم الانتخابية على المستوى الشعبي، وأنّ يعرّف الناس على المستوى الشعبي بأحكام اتّفاقية سلام شرق السودان.[١٣] ووفقاً للبعض ممن أجريت معهم المقابلات، مُنعت مناقشة اتّفاقية سلام شرق السودان في البداية في بعض المناطق مثل كسلا. كما لم يتوفّر الاطلاع على الاتّفاقية حتّى لبعض زعماء مؤتمر البجا، أو الزعماء التقليديين، أو نشطاء المجتمع المدني.

وقد جاءت الجهود المحدودة للتعريف بالاتّفاقية من منظمات المجتمع المدني الوطنية والمحلية. فعلى سبيل المثال، نظّم مركز الشرق للثقافة والعون القانوني ورش عمل، وزّع فيها نص اتّفاقية سلام شرق السودان وردود الفعل المستطلعة عليها من قادة المجتمع المحلي. كما نظّمت منظمة أخرى هي أصدقاء السلام والتنمية برامج إذاعية باللغة العربية واللغات المحلية حول محتوى اتّفاقية سلام شرق السودان عام ٢٠٠٦ و٢٠٠٧. كما ونشر مركز السلام في وزارة الرعاية الاجتماعية، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، اتفاقية سلام شرق السودان في كتيبات. وحتّى بعد سماح الحكومة بمناقشة اتّفاقية سلام شرق السودان، أصبح ذلك إضافة طفيفة لورش العمل، 'وكأنّها طبق جانبي'، حسب تعبير ناشط سياسي في ولاية كسلا.[١٤] وقد ساهم ذلك كله في محدودية مشاركة شعب شرق السودان في تفاصيل الاتّفاقية.

لم يكن نقص الوعي بوثيقة اتّفاقية سلام شرق السودان والإخفاق في عقد المؤتمر التشاوري هما السببان الوحيدان وراء ضعف المشاركة في اتّفاقية سلام شرق السودان وما كانت تمثّله على المستوى الشعبي، فقد أثّر كلٌّ من ارتفاع الأمية – لا سيما بين النساء – والفقر، ضعف فرص الوصول إلى الماء،

وانعدام الأمن الغذائي، ومشكلات الصحة (وكلها تشكّل قضايا محورية لأسباب الصراع في شرق السودان، ومركزية بالنسبة للاتّفاقية)، بالإضافة إلى قمع التظاهر السياسي، وكلها عوامل أثرت على إشراك الناس في اتّفاقية سلام شرق السودان، ولربّما كانت المراكز التي أنشئت لتقوية قدرة المرأة والشباب ستؤدي دوراً مهماً في دعم المحادثات حول الاتّفاقية، لولا انها ركّزت على دعم سبل العيش للمرأة، في حين كان أعضاء حزب المؤتمر الوطني غالباً ما يتحكمون في مراكز الشباب.[١٥]

والأهم من ذلك، كان من الممكن للمؤتمر أن يكون بمثابة منبر لمناقشة ومجابهة مقتل ما يقارب ٢٧ متظاهراً في ديم العرب، بورتسودان، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، بما في ذلك إمكانية الوصول إلى العدالة. فلا تزال كل عائلات المتظاهرين والمنظمات الوطنية والمحلية تُحيي ذكرى المتظاهرين والمذبحة كل كانون الثاني/يناير.

أنشأت الحكومة السودانية لجنة تقصّي حقائق لمعالجة مخاوف عائلات المتظاهرين الذين قُتلوا وعيّنت لهم قاضياً كرئيس. وقد اشتمل أعضاء اللجنة على عمداء شرطة وموظفين من جهاز الأمن القومي والاستخبارات، بالإضافة إلى أحد قادة حزب المؤتمر الوطني. وقد جالت لجنة تقصّي الحقائق ديم العرب والمناطق المحيطة، وسألت أقارب الذين قُتلوا عمّا إذا كانوا يستطيعون تحديد الجناة، وعمّا إذا كانوا قد قبلوا بالدية.[١٦] وقد نُظِر إلى ممانعة الحكومة نشر نتائج التحقيق على أنّه عدم احترام لمخاوف شعب شرق السودان (عسال، ٢٠١٣، ص. ١٥٤).

وإضافةً إلى اتّخاذ إجراء قانوني، راسلت لجنة عائلات الضحايا اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب التابعة للإتحاد الأفريقي. وعلاوةً على ذلك، عملت على 'خلق رأي عام' يربط أحداث ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ مع غيرها من المظالم التي يواجهها الآخرون في جميع أنحاء السودان، بما في ذلك الذين قُتلوا خلال التظاهرات في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.[١٧]

وتربط اللجنة كفاحها بالكفاحات الأخرى القائمة في أماكن أخرى في السودان. ويواجه المشاركون في هذه اللجنة مضايقات مستمرة على أيدي أجهزة الأمن القومي. حيث قال أحدهم،

سُرِّحت من عملي نتيجة نشاطي في اللجنة، وبعد ذلك، عرضت عليّ الحكومة أرضاً وإعادة تعييني في وظيفتي السابقة، إلّا أنّني رفضت .... نشعر بألم هؤلاء الذين تأثّروا بالظلم في البلاد. قد رفع نشاطنا في هذه اللجنة وعينا بما يواجه الناس في أجزاء أخرى في البلاد.[١٨]

نأت اللجنة على نحوٍ متزايد بمقاومتها عن مؤتمر البجا. وباستثناء مسيرة الذكرى التي أحيتها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، فإن اللجنة منعت خلال السنوات الخمسة الماضية قيادة البجا من المشاركة في فعالياتها لإحياء الذكرى السنوية لأحداث ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، لأنّها لم ترغب باستغلال مؤتمر البجا لهذه الفعاليات لتحقيق مكاسب سياسية بدلاً من دعم مطالب اللجنة بالإنصاف.[١٩]

وبشكلٍ عام، لم تر الدوائر الانتخابية للأحزاب التي شكّلت الجبهة الشعبية الكثير من التغيير عقب توقيع اتّفاقية سلام شرق السودان. وكما نوقش أعلاه، فإن زعماء هذه الأحزاب الذين شغلوا مناصب حكومية عليا قد ابتعدوا عن أتباعهم وتفتّت الأحزاب. وقد انقسم مؤتمر البجا إلى عدد من الفصائل، والتي تشمل:

- مؤتمر البجا، يقوده موسى محمّد أحمد، الذي عُزل؛ وأغلبية عضويته من الهدندوة. وقد ذكر بعض أعضائه أنّ موسى محمد أحمد لم يعدّ ممثّلاً عن التنظيم؛
- الحزب الديمقراطي لشرق السودان، حزب أصغر تقوده آمنة ضرار؛
- حزب المنبر الديمقراطي شرق السودان، تقوده آمال ابراهيم، بروفيسورة في جامعة القضارف. ويشارك الحزب في الحوار الوطني لحزب المؤتمر الوطني؛
- مؤتمر البجا – التصحيحي، تقوده زينب كبّاشي. ويتألّف هذا الحزب من زعماء مؤتمر البجا الذين اعترضوا على اتّفاقية سلام شرق السودان، والذين عُزلوا عن التنظيم نتيجةً لذلك؛ و
- الجبهة الشعبية المتحدّة للتحرير والعدالة، وهي تحالف واسع للحركات السياسية التي شكّلها مؤتمر البجا – التصحيحي والتي تشمل منظمات المجتمع المدني ومجموعات الطلبة التي تقع داخل وخارج السودان. في تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٣، انضمت الجبهة الشعبية المتحدة للتحرير والعدالة إلى الجبهة الثورية السودانية، وهي تحالف بين الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال والعديد من الحركات الدارفورية والشخصيات المعارضة من عددٍ من الأحزاب السياسية، والتي بدأت حركة التمرّد ضد الحكومة في الخرطوم. وتقود زينب كبّاشي رئيس مؤتمر البجا – التصحيحي الحلف.

ذكر العديد من أعضاء مؤتمر البجا ممن أجريت معهم مقابلات لأغراض هذا البحث أنّ هناك استياء واسع بين أعضاء مؤتمر البجا والأسود الحرّة (الرشايدة). وقال بعضهم أنّهم سافروا إلى إريتريا عام ٢٠١١ لمناقشة إمكانية استئناف المقاومة المسلّحة، إلّا أنّ الحكومة الإريترية رفضت دعم هذا الخيار.

هذا وصرّح العديد ممن أجريت معهم مقابلات أنّه في حال استئناف مؤتمر البجا الكفاح المسلّح، فإنّه سيبدأ عملياته من أجزاء أخرى من السودان، وليس من الشرق.

في آيار/مايو ٢٠١٤، عقد موسى محمد أحمد اجتماع مع ممثّلين من الجبهة الثورية السودانية – ميني ميناوي والتوم هاجو. وأصدر مؤتمر البجا تصريحاً صحفياً أشار إلى أنّ الاجتماع كان يهدف إلى إعطاء الأولوية لإيجاد حل شامل وسلمي لأزمة السودان، والحوار الوطني، والحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للأزمة. ووفقاً للتصريح الصحفي، فإن مؤتمر البجا والجبهة الثورية السودانية ناقش أيضاً الحاجة إلى إجراء اتّصالات أوسع، تشمل القوى السياسية الأخرى، لتحقيق السلام والعدالة الاجتماعية في السودان (انظر صحيفة الراكوبة الالكترونية على الموقع: Alrakoba.net, 2015).

يواصل شعب شرق السودان المشاركة في أشكال متعدّدة من المقاومة، بما في ذلك التظاهرات. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، على سبيل المثال، نظّم النشطاء السياسيون ونشطاء المجتمع المدني تظاهرات في بلدات بورتسودان والقضارف وكسلا بسبب تدهور الوضع الاقتصادي وبعد قرار الحكومة برفع الدعم الحكومي عن السلع الأساسية كالمواد الغذائية والوقود. ورداً على ذلك، اعتقلت الحكومة العديد من زعماء المجتمع المحلي والسياسيين.[٢٠]

في آب/أغسطس ٢٠١٤، شهدت كسلا تظاهرات لشباب الرشايدة الذين كانوا يحملون السلاح، وأغلق المتظاهرون الطريق الذي يربط الخرطوم ببورتسودان قرب مناطق الحفائر ومنكوت قرب بلدة كسلا، وأوقفوا ما يقارب ٤٠ حافلة وسيارة، وحرقوا إطارات السيارات وبعضهم قذفوا السيارات بالحجارة. وقد طالب المتظاهرون الذين سعوا دون نجاح لعقد اجتماع مع المعتمد (محافظ المنطقة المحلية) بخدماتٍ أفضل بما في ذلك الحصول على الكهرباء والماء والصرف الصحي، وقد تدخّل زعماء الرشايدة المحليون وقوى الأمن والمسؤولون المحليون وأقنعوهم بالمغادرة. وقد تفرّق الحشد فيما بعد، عقب وصول قائد الشرطة في المنطقة المحلية (المجهر، ٢٠١٤؛ الصحافة، ٢٠١٤).

قال بعض المعلّقين أنّ السبب الرئيسي لهذا الاحتجاج هو أنّ الحفائر تشكّل 'منطقة حرة' لتهريب السلع بين إريتريا والسودان. وقد أقنعت بعض جماعات الرشايدة شركة البحر الأحمر (شركة إريترية) بأنّهم الأقدر على تحمّل مسؤولية النقل بين السودان وإريتريا، وقد تم إيقاف عمّال الرشايدة في النقل مؤخراً عن العمل لما تكبّدته الشركة من خسائر عندما كشفت شرطة مكافحة التهريب عن بعض عمليات الرشايدة، وخلُصَت الأخيرة إلى أنّ شرطة مكافحة التهريب اخترقت أنشطتها من خلال سكّان الحفير غير الرشايدة، فكان من بين مطالبهم التأكيد بأنّ السوق المحلية سيقتصر على محلية ريفي غرب كسلا

(وهم الرشايدة حصراً). وذكر المعلّقون أن التظاهرات بدأت بعد طعن بائع خبز من الهدندوة بسبب ارتفاع سعر الخبز. وقال المعلقون أيضاً أنّ التظاهرات كانت رسالة من مبروك مبارك سليم، والذي صرّح في مؤتمر صحفي أنّ الخرطوم همّشته، إلى الحكومة يقول فيها أنّه يستطيع حشد نفوذه من الرشايدة.[٢١]

إضافةً إلى ذلك، تعمل العديد من المنظمات والمراكز الثقافية على زيادة الوعي بالقضايا الوطنية والقضايا المحدّدة بالمنطقة على حدٍ سواء، وقد استهدفت الحكومة بعض هذه المنظمات، فعلى سبيل المثال أخلى ملتقى الشروق الثقافي في القضارف مبانيه بتاريخ ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٤ لعدم سماح الحكومة له باستئناف أنشطته. كما أغلقته قوى الأمن بتاريخ ١١ شباط/فبراير ٢٠١٤ خلال مناقشة اتّفاقية سلام شرق السودان. وقد اعتُقل مؤسسو المنتدى مرّات عدّة (التغيير، ٢٠١٤).

على صعيدٍ آخر، شارك ٦٦٪ من الناخبين المسجلين في ولاية كسلا في التصويت في انتخابات نيسان/ابريل ٢٠١٥، وهي النسبة الأعلى في البلاد. أمّا في القضارف والبحر الأحمر، فقد قصد أقل من نصف الناخبين صناديق الاقتراع. وقد حافظ حزب المؤتمر الوطني على هيمنته في هيئة التشريع الوطني، بفوزه في ٢١ دائرة انتخابية من أصل ٣١ دائرة في شرق السودان. في حين ذهبت الدوائر الباقية إلى مستقلين وفصائل حزب الأمة والحزب الاتّحادي الديمقراطي، والذي هيمن على السياسة البرلمانية خلال القرن العشرين في السودان. وقد فاز حزبان وطنيان – حزب العدالة والديمقراطية لشرق السودان والأسود الحرة (الرشايدة) – بمقعد لكلٍ منهما. هذا وقد اكتسح حزب المؤتمر الوطني الهيئة التشريعية للولاية والتي تتألف من ٤٨ مقعداً، بأن حصل على ٣٧ مقعداً في القضارف و٣٨ في كسلا و٣٩ في البحر الأحمر. وقد فازت الأحزاب الوطنية بخمسة مقاعد: فاز الحزب الديمقراطي لشرق السودان بمقعد في البحر الأحمر وآخر في القضارف؛ وفاز حزب العدالة والتنمية لشرق السودان بمقعد في القضارف، وتم فوز الأسود الحرة (الرشايدة) بمقعدين في كسلا. إلّا أن أحد التعديلات الدستورية لعام ٢٠١٥ أنهى ممارسة انتخابات حكّام الولايات، وصاروا يُعيّنوا الآن في مناصبهم من قبل الرئاسة (اللجنة الوطنية للانتخابات، بدون تاريخ).

بينما أتاحت اتّفاقية سلام شرق السودان مساحة محدودة لمناقشة التهميش والتنمية في شرق السودان، وبينما أتاحت مشاركة أفضل في الهياكل السياسية لشعب شرق السودان، فإن التنفيذ في المجال الأخير كان متقطعاً، فالزعماء الثلاث للجبهة الشرقية السابقة معزولون نسبياً الآن عن قواعدهم في الحركتين، ولا سيما موسى محمد أحمد. ويشعر العديد من مشاركي مؤتمر البجا والأسود الحرة (الرشايدة) في هياكل الحكم على مستوى الولاية أنّهم مستبعدون من صنع القرار وأنّهم لا يتولّون أية مسؤوليات.

٧. القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

إلى أي مدى تناولت اتّفاقية سلام شرق السودان التهميش الاقتصادي والاجتماعي الذي شخصّته على أنّه سبب الصراع في شرق السودان؟ خصّصت اتّفاقية سلام شرق السودان فصلاً للقضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اشتمل على مبادئ عامة لمعالجة الاستبعاد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي؛ والفيدرالية المالية والعلاقات بين الحكومات، بما في ذلك التوزيع العادل للموارد في جميع أنحاء السودان؛ وحق جميع أجزاء السودان في التنمية؛ واتّخاذ إجراءات إيجابية للمناطق المتأثّرة بالحرب. والتزمت اتّفاقية سلام شرق السودان بالتنمية والتوزيع العادل للموارد الطبيعية في المنطقة، بما في ذلك حيازة الأراضي والموارد الساحلية والبحرية. كما وقرّرت أيضاً سياسات اقتصادية واجتماعية وثقافية لإعادة بناء وتنمية شرق السودان، بما في ذلك الإلزام بضمان تناول جميع مشاريع التنمية للاحتياجات الخاصة للمرأة وتنفيذ خطة تنمية للمنطقة.

وقد نصّت اتّفاقية سلام شرق السودان على تأسيس صندوق إعادة بناء وتنمية شرق السودان، كان النية وراء إقامة الصندوق الذي أنشيء بموجب مرسوم رئاسي عام ٢٠٠٧، أن يكون بمثابة العنصر الرئيسي في تخطيط وتنفيذ ومتابعة إعادة بناء وتنمية شرق السودان، باستثناء المشاريع الوطنية التي نفّذتها الحكومة في المنطقة.

التزمت الحكومة بمبلغ ٦٠٠ مليون دولار أمريكي لصندوق إعادة بناء وتنمية شرق السودان، وقد خطّطت لإنفاق ١٠٠ مليون دولار أمريكي خلال العام الأول من الاتّفاقية و١٢٥ مليون دولار في كل سنة لاحقة لمدة أربع سنوات. وإضافةً إلى ذلك، نظّمت الحكومة السودانية مؤتمراً للمانحين لشرق السودان، والذي انعقد في الكويت عام ٢٠١٠. وخلال المؤتمر، التزمت الحكومة بملغ ١,٥٧٢ مليار دولار لإقامة مشروعات في مجالات التعليم والرعاية الصحية والماء والكهرباء والتنمية الزراعية وأنظمة الري وتربية الحيوانات (أحمد، ٢٠١٠). وخلال المؤتمر نفسه، ساهمت الكويت بمبلغ ٤٥٠ مليون دولار أمريكي لصالح بناء البنية التحتية في الاقليم، بالإضافة إلى تقديم منحة بمبلغ ٥٠ مليون دولار أمريكي لصالح خطط التنمية الإنسانية أو 'الاجتماعية' (الصباح، ٢٠١٠). وفي المجموع، شاركت ٤٢ حكومة، و٣٠ منظمة محلية ودولية، و٨٤ شركة من القطاع الخاص. والتزم المشاركون بما يزيد عن ٣ مليار دولار أمريكي للبرامج الاقتصادية، والتنمية، وبناء السلام.

وفي حين كان من الممكن للصندوق أن يؤدّي دوراً أساسياً في التنمية وإعادة البناء في الاقليم، فإن القسم المتعلّق بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من اتّفاقية سلام شرق السودان قلّص حل هذه القضايا إلى تأسيس صندوق إعادة بناء وتنمية شرق السودان بدلاً من 'وضع خطّة اقتصادية شاملة للمنطقة' (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٣، ص. ١٩). ماذا عن الالتزام الآخر لاتّفاقية سلام شرق السودان بالتعامل مع التأخّر الإنمائي لشرق السودان، أي الجمع والاقتسام الشفّاف للعائدات الوطنية؟ منذ أن أصبح السودان مصدّراً للنفط، أقامت الحكومة العديد من الاستثمارات في الأجزاء الطرفية من البلاد، وقد ازدادت هذه الاستثمارات بعد اتّفاقية السلام الشامل. وقد عدّلت هذه الاستثمارات جزئياً من سياسات سحب الاستثمار التي كانت قد تبنّتها الحكومة في تسعينيات القرن العشرين، بناء على طلب مؤسسات مالية دولية. وفي تلك الفترة، أوكلت الخرطوم لحكومات الولايات مسؤولية تقديم الخدمات الاجتماعية في تزامن مع خفض ميزانياتها باسم التقشّف (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٢، ص. ٦٠) (انظر الشكل رقم (١)).

الشكل رقم (١) **نصيب الفرد من الدعم المركزي من قبل الدولة، والمتوسط للأعوام ٢٠٠٠-١٠ (مليون جنيه سوداني)**

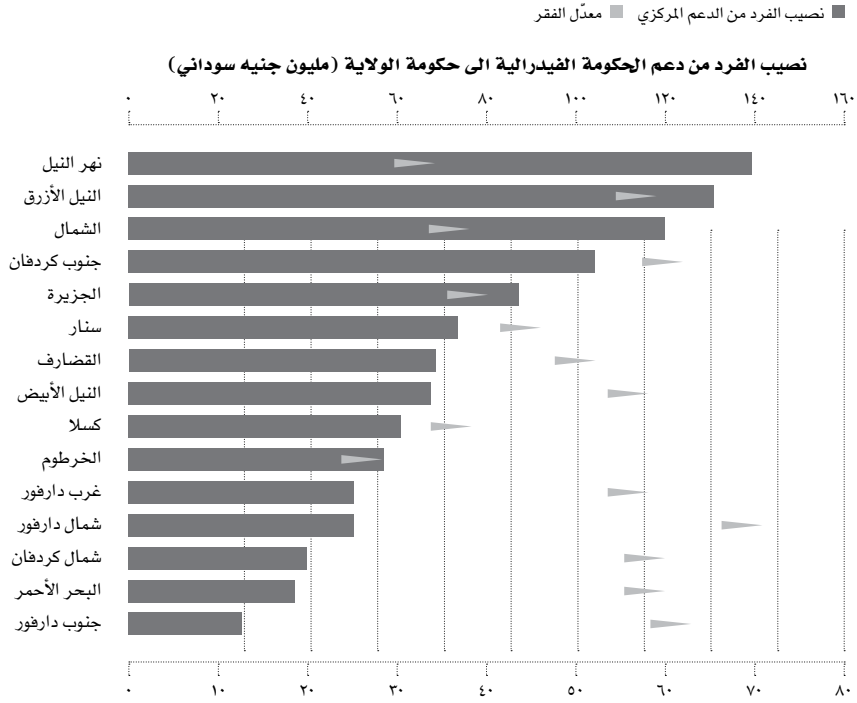

أصبحت إعادة الاستثمار في ولايات السودان ممكنة من خلال عائدات النفط ومطلباً لاتّفاقية السلام الشامل. إلّا أنّ الاستثمار الجديد في تلك الولايات، أُنفِقَ على نحوٍ غير متساوي، حيث ذهبت غالبيته إلى أجور عاملين في الحكومة – وهم يشكلون مجموعة يبدو أنّها مستفيد أساسي من الاستثمار الاجتماعي المتولّد عن عائدات النفط.[٢٢] وتعمل أنظمة تعيين موظفي الحكومة في بعض الأحيان كوسيلة للدولة لتطوير مجموعات عملاء لها في البلدات والمستوطنات الكبرى.

وتظهر الطبيعة غير المتساوية للاستثمار الاجتماعي بعد عام ٢٠٠٦ أيضاً في تغطية التأمين الصحي، إذ بدأت الحكومة بنظام تأمين صحي عام ١٩٩٤ للتعويض عن سحب الاستثمارات الدرامي في مجال الصحة العامة والناتج عن الضغط من الدائنين الدوليين وعن نفقات القتال في الحرب الأهلية. وبحلول عام ٢٠٠٤، غطّى التأمين الصحي ١٣ ٪ من السكان فقط (منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٦، ص. ٣٢). وفي السنوات التي تلت توقيع اتّفاقية السلام الشامل واتّفاقية سلام شرق السودان، سعت الحكومة إلى توسيع دائرة التأمين الصحي، إلّا أنّها استهدفت به في كثير من الأحيان مجموعات العملاء بدلاً من السكان من أولئك الذين لا يملكون وصولاً للرعاية الصحية. في عام ٢٠٠٩، تمت تغطية ٤٥٪ من سكان ولاية القضارف، و٣٠ ٪ من سكان ولاية كسلا، و٢٦ ٪ من سكان ولاية البحر الأحمر، بالتأمين الصحي، إلّا أنّ التغطية تباينت بشكل كبير بين مختلف الفئات الاجتماعية (انظر الجدول رقم (٧).

لم تفِ الحكومة بالتزاماتها في اتّفاقية سلام شرق السودان جيّداً بالاستثمار في شرق السودان، كما يبيّن القسم التالي بقدر من التفصيل، فقد ذهبت معظم الموارد الملتَزَم بها إلى المشاريع الوطنية – رُغم

الجدول رقم (٧) **تغطية التأمين الصحي حسب المنطقة والفئة الاجتماعية، ٢٠٠٩ (٪)**

الولاية	المتقاعدون	طلاب الجامعات	طلاب خلوة[أ]	العائلات الفقيرة	المزارعون	عائلات قتلى الحرب[ب]	الرعاة	المحاميون	القطاع العام
قضارف	٦٩	١٠٠	١٣	٩٦	١	١٠٠	٠	٨٧	٩٩
كسلا	٧٢	٥١	١٧	٣٦	٦	١٠٠	٣	٩٩	١٠٠
البحر الأحمر	٦٧	٥٥	٠	٨٨	٠	٩٦	٠	٧٧	١٠٠

[أ] طلّاب حفظ القرآن في الخلوة (مدارس دينية) للشيخ سليمان علي بيتاي

[ب] عائلات جنود الحكومة الذين قتلوا. وتشكّل هذه العائلات دائرة نفوذ حكومية رئيسية.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء (٢٠٠٩، ص. ٢٦٧-٧٥)

أنّ المادة ٧٩ من الاتّفاقية تستثني صراحةً تمويل صندوق إعادة بناء وتنمية شرق السودان من الاستخدام في مشاريع التنمية. ورُغم أنّ هذه المشاريع الوطنية تولّد استثماراً ووظائف محلية، إلّا انّها تهجّر عدداً كبيراً من السكّان وتعيد تشكيل الزراعة حول أنظمة ري تتطلب كثافة في رأس المال.

منح المؤتمر الدولي للمانحين والمستثمرين لشرق السودان لعام ٢٠١٠ قدراً مجهولاً من المال المدفوع ليتم انفاقه بواسطة صندوق إعادة بناء وتنمية شرق السودان. وقد صرف الصندوق ما يقارب ٢٤ مليون دولار امريكي تقريباً على ٢٨٢ مشروع طوارئ انقاذي صغير عامي ٢٠٠٨-٠٩. كما ساهم أيضاً بمبلغ ١٠٠ مليون دولار امريكي لصالح بناء سد قرب نقطة التقاء نهري عطبرة وستيت، على الحدود بين ولايتي القضارف وكسلا، قرب سد خشم القربة دعم المشروع الزراعي الذي أنشيء لاحتواء شعب النوبة النازحين من منطقة سد أسوان في ستينيات القرن العشرين (صندوق الكويت، ٢٠١٠، ص. ١٥). ويُعدّ سد عطبرة/ستيت واحداً من ثلاثة مشاريع سدود سودانية كبيرة على النيل، وقد حدد موقع وحدة تنفيذ السدود الإلكتروني كلفته بمبلغ ١,٩ مليار دولار امريكي، أي أكثر من ثلاثة أضعاف القيمة المتوقّعة لصندوق إعادة بناء وتنمية شرق السودان. ومع ذلك، أصبحت السدود شكلاً جذّاباً للاستثمار لحكومات القرن الافريقي التي تعاني من ضائقة مالية، ربما بسبب قدرتها على إظهار قوّة الدولة ولأنّها تسمح للدولة بإعادة تشكيل مجتمعاتها الريفية بالكامل، من خلال بناء وتدمير التحالفات المحلية خلال تلك العملية.[٢٣]

ووفقاً لوحدة تنفيذ السدود، والتي تتبع لمؤسسة الرئاسة، يمتلئ سد خشم القربة القائم بالطمي (سيول المرتفعات التي تروي شرق السودان مليئة بالطمي). وسيوسّع السد الجديد أيضاً من نطاق الزراعة المروية في المنطقة العليا من نهر عطبرة، وسيساعد على توطين جماعات البدو (وحدة تنفيذ السدود، ٢٠١٢)، وسيؤمّن مياه الشرب لولايتي كسلا والقضارف. ومع ذلك، ينتهك تمويل هذا المشروع شروط صندوق إعادة بناء وتنمية شرق السودان، كما نوقش أعلاه، لاعتباره مشروعاً قومياً. وعلاوةً على ذلك، قد لا تتفق العواقب الاجتماعية لبناء السد مع مبادئ اتّفاقية سلام شرق السودان للتنمية الاقتصادية، كالقضاء على الفقر، والتوزيع العادل للثروة، و'ضمان جودة الحياة والكرامة والظروف المعيشية الجيدة لجميع المواطنين' (اتّفاقية سلام شرق السودان، ٢٠٠٦، المادة ٤٥).

وقد جلب استخدام صندوق إعادة بناء وتنمية السودان انتقادات من جهات عديدة. كما وتعرّض أداء صندوق إعادة بناء وتنمية شرق السودان للنقد أيضاً لاحتكار حزب المؤتمر الوطني لصنع القرار فيما يتعلق بالطريقة التي يُستخدم بها الصندوق ولفقدانه للشفافية، حيث تحجّج العديد من الصحفيين ونشطاء المجتمع المدني والسياسيين من مؤتمر البجا والأسود الحرة (الرشايدة) ممن أجريت معهم

المقابلات بأنّ هناك انعداماً للشفافية وللوصول إلى المعلومات حول موارد ونفقات الحكومة بشكلٍ عام وحول موارد ونفقات صندوق إعادة بناء وتنمية شرق السودان بشكل خاص.[٢٤] وحتّى أعضاء حزب المؤتمر الوطني في شرق السودان انتقدوا الصندوق.

بدأ صندوق إعادة بناء وتنمية شرق السودان عدداً من مشاريع طوارئ في مجالات المياه، والصحة، والتعليم، وبناء الطرق. وقد توزّعت المشاريع الصغيرة المنفذة عام ٢٠٠٨-٠٩ والتي بلغ عددها ٢٨٢ مشروعاً بين الولايات المختلفة كما يلي: ٥٢ مشروعاً في ولاية البحر الأحمر؛ و١٣٢ في ولاية كسلا؛ و٩٨ في ولاية القضارف. وقد نفّذ الصندوق مشاريع إضافية باستخدام منحة صينية، اشتملت على بناء وتجديد مراكز شباب ومستشفيات للأطفال وسكن للأطباء؛ وإقامة شبكات مياه؛ وحفر آبار (صندوق الكويت، ٢٠١٠، ص. ١٥). ويقوم الصندوق أيضاً بتنفيذ مشاريع أخرى من قطر بحسب ما ورد، وتشمل هذه طريقاً يربط السودان وإريتريا (صندوق الكويت، ٢٠١٠، ص. ١٦).

وأصرّ عدد من الذين أجريت معهم المقابلات على أنّ غالبية المشاريع التي نفذّها صندوق إعادة بناء وتنمية شرق السودان لم تعكس احتياجات سكّان المناطق التي أقيمت فيها، وإنّما وُجّهت نحو بناء الدعم السياسي (خصوصاً لحزب المؤتمر الوطني) في بعض المناطق، في حين ركّزت مشاريع أخرى على تنمية قرى مسؤولي الحكومة، كالوزراء. فعلى سبيل المثال، بنى الصندوق مستشفىً في عد موسى، قرية وزير الداخلية السابق لولاية كسلا ووزير الزراعة الحالي، إبراهيم محمود. وقد كشفت زيارة باحثين للمستشفى خلال ساعات العمل في تموز/يوليو ٢٠١٤ أنّه لم يكن هناك كادر طبي في المستشفى عدا مساعد طبي واحد وأخصّائي تغذية واحد، بل الأهم من ذلك، أنّ المستشفى كانت خالية من المرضى أيضاً[٢٥]. ويُذكر أنّ عد موسى كانت القرية الوحيدة التي وصلتها الكهرباء في المنطقة.

ولا يقتصر خلو مباني المستشفى على ولاية كسلا، ففي بورتسودان، بنى صندوق إعادة بناء وتنمية شرق السودان عدداً كبيراً من مراكز الرعاية الصحية، إلّا أنّ وزير الصحة في الولاية لم يوفّر مختصين في الرعاية الصحية. ونتيجةً لذلك، تُستخدم هذه المباني في الغالب كمساكن للعائلات التي يُسمح لها العيش في المراكز مقابل حمايتها.[٢٦]

وبالمثل، بنى الصندوق مدارس في مناطق لا يلتحق فيها الطلاب بالمدرسة وحيث للمجتمع المحلي شواغل رئيسية أخرى كالوصول إلى الماء النظيف.[٢٧] وقد سألت إحدى مجموعات الاهتمام المشاركة في النقاش: "كيف تتوقع من الطلبة التعلّم وهم عاجزون حتّى عن العثور على ماء للشرب؟"[٢٨] وغالباً ما يكون بناء هذه المدارس قد تم دون إجراء عمل تحضيري في المجتمعات لتوعيتهم بأهمية ومنافع التعليم بشكلٍ عام، وتعليم الفتيات بشكلٍ خاص. فعلى سبيل المثال، بنى صندوق إعادة بناء وتنمية شرق السودان

مدرسة للبنات في تيكياي، وهي جزء من محلية تلكوك، ومع ذلك، ما زال سكّان المنطقة ينظرون إلى التعليم على أنّه غير ضروري ولا سيما للفتيات، فهم يؤمنون بأنّه يكفي للفتيات تعلّم قراءة القران، مما يمكنهن من الصلاة، لكن التعليم ليس بأولوية.[٢٩]

وقد اعترف أبو عبيدة دوج، المدير التنفيذي لصندوق إعادة بناء وتنمية السودان، في مقابلة صحفية، أنّ المدارس بُنيت في مناطق يقل فيها اهتمام الناس بالتعليم، حيث قال: "هناك مناطق يقل فيها عدد الطلاب، فمثلاً قد يحتوي الصف الذي يسع ستين طالباً على عشر طلاب فقط." وذكر أيضاً أنّ تغيير المواقف تجاه التعليم الرسمي كان من مسؤولية حكومات الولايات ووزراء التعليم، على أية حال.

وبشكلٍ عام، أُتّهِم الصندوق بقلة الإنفاق على تنمية وإعادة بناء شرق السودان. واعتباراً من تموز/يوليو ٢٠١٤، لم تخصص الحكومة أكثر من ١٢٤ مليون دولار امريكي للصندوق بحسب ما ورد (مجموعة الأزمات الدولية، ٢٠١٣، ص. ١). ومع ذلك، يقول مسؤولو الحكومة بأنّ الحكومة قد ساهمت بموارد إضافية من قرض صيني وغيرها من الموارد التي التزم بها المانحون لشرق السودان، رُغم الأزمة الاقتصادية التي تلت انفصال جنوب السودان وخسارة ٧٥٪ من موارد النفط للدولة. وقالو أن الصراع في جبهة الشرق عرقل المتابعة والدعوة لضمان صرف الأموال على نحوٍ صحيح في كل سنة من السنوات التي تلت الاتّفاقية.[٣٠]

ومع ذلك، كان التفكك في جبهة الشرق أحد أسباب قصورها عن المتابعة الفعّالة فقط. وقد ذهبت غالبية مناصب صندوق إعادة بناء وتنمية السودان إلى مسؤولي حزب المؤتمر الوطني، الذين تحكّموا بعملية صنع القرار. وخلال مفاوضات اتّفاقية سلام شرق السودان، وافقت جبهة الشرق وحزب المؤتمر الوطني على أنه ينبغي لوزير المالية والاقتصاد الوطني لحزب المؤتمر الوطني في السودان أن يترأّس مجلس الصندوق لتسهيل صرف الأموال في الوقت المناسب، على أن يشتمل أعضاء المجلس الآخرين على حكّام الولايات الثلاثة لشرق السودان، ووزراء المالية لكل ولاية، وثلاثة مرشّحين من جبهة الشرق، وممثلين يعينهما رئيس جمهورية السودان. وتنص اتّفاقية سلام شرق السودان (٢٠٠٦، المادة ٢٣، الفقر٨٢(ب) على:

يدير صندوق إعادة بناء وتنمية السودان مدير مهني يعيّنه رئيس الجمهورية من قائمة مرشحين يقدّمها المجلس وفريق إداري يعمل بأمره/بأمرها يتألّف من أشخاص مؤهلين وذوي خبرة.

وقد قال أحد قياديي جبهة الشرق أنّ جبهة الشرق أعدّت سيراً ذاتية للمدراء المحتملين. ولكن، كان من الواضح أنّ الحكومة كانت تستعد لتعيين أبو عبيدة دوج[٣١] عضو حزب المؤتمر الوطني رئيساً للصندوق.[٣٢]

وشكّل كلٌ من انعدام الشفافية والفساد عاملين رئيسيين في عرقلة عمل صندوق إعادة بناء وتنمية السودان. ففي شباط/فبراير ٢٠١٣، نشر المراجع العام لحكومة السودان تقريراً سلّط الضوء على أشكال عدم اتساق في حسابات الصندوق. وأصدر ممثلو جبهة الشرق في المجلس وفي إدارة صندوق إعادة بناء وتنمية السودان بياناً صحفياً انتقدوا فيه وزير المالية والمدير التنفيذي للصندوق لانعدام الشفافية والمسؤولية، ولاستبعاد أعضاء جبهة الشرق من المناصب القيادية في إدارة الصندوق. وادّعى البيان أن جميع ممثلي صندوق جبهة الشرق عُزِلوا بوضعهم في وحدة إدارية واحدة وأنّ المدير جرّدهم من أية مسؤوليات.

واتّهم البيان الصحفي المدير التنفيذي لصندوق إعادة بناء وتنمية السودان بتنفيذ مشاريع لم يوافق عليها مجلس الصندوق، وأشار إلى تقرير المراجع العام، الذي حدّد نفقات على بنود لم يوافق عليها المجلس وإعادة تخصيص أموال دون اتّباع إجراءات الصندوق المالية. وأخيراً، انتقد البيان الصحفي انعدام شفافية الصندوق في عملية تقديم العطاءات لتنفيذ مشاريعه (صحيفة الراكوبة الالكترونية على الموقع: Alrakoba.net, 2013)، حيث اتّهمت قيادة صندوق إعادة بناء وتنمية السودان بانتهاك قانون المشتريات العامة للدولة، والذي يوجب طرح مشاريع المشتريات العامة الرئيسية في عملية مناقصة تنافسية (بوابة مكافحة الفساد في قطاع الأعمال، بدون تاريخ). ولكن بشكلٍ عام، ما كان في الإمكان لاتّفاقية سلام شرق السودان معالجة الفساد في شرق السودان، نظراً لأنّ الدولة احتلّت المرتبة ١٧٣ (من بين ١٧٥ دولة) للمؤشر العالمي لمدركات الفساد لعام ٢٠١٤ لمنظمة الشفافية الدولية.

في تموز/يوليو ٢٠١٣، شكّل موسى محمد أحمد لجنة فنّية بقيادة بابكر البدري، مدير مشاريع صندوق إعادة بناء وتنمية شرق السودان، وعُيِّن مدير تنمية صندوق إعادة بناء وتنمية شرق السودان، الأمين الطاهر الأمين، نائباً للرئيس. وقد حدّدت اللجنة أوجه القصور في أداء الصندوق خلال الفترة ٢٠٠٨ – ٢٠١٣، والتي شملت عدم الالتزام بإجراءات وزارة المالية عند شراء المعدّات والتعاقد مع البائعين، كما حدّدت أيضاً انعدام الشفافية، وسوء الإدارة، وعمليات صنع القرار الخاطئة باعتبارها تحديات أساسية. وقد قدّم مؤتمر البجا التقرير للنائب الأول للرئيس السوداني، بكري حسن صالح، وإلى مصطفى عثمان اسماعيل، وهو عضو حزب المؤتمر الوطني المسؤول عن اتّفاقية سلام شرق السودان (لجنة تقييم وتقويم أداء صندوق إعادة بناء وتنمية شرق السودان، بدون تاريخ).

ولم يقتصر النقد على ممثلي جبهة الشرق في صندوق إعادة بناء وتنمية شرق السودان: لقد انتقد أعضاء ومسؤولو حزب المؤتمر الوطني أيضاً أداء الصندوق. فخلال الحوارات حول استفتاء جنوب السودان في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، على سبيل المثال، كتب الصحافي عبد القادر باكاش، رئيس تحرير سابق لصحيفة حزب المؤتمر الوطني في ولاية البحر الأحمر، برؤوت، افتتاحية حذّر فيها من أنّ الناس في شرق السودان وغيرها من المناطق المهمّشة في السودان قد يفضلون الانفصال بسبب التهميش والإهمال. وانتقد فصل البجا من المناصب الحكومية وزيادة الأسعار، في ظل الضائقة الاقتصادية التي يعيشها سكان شرق السودان. اعتُقِل باكاش ونُقِل إلى الخرطوم لاستجوابه من قبل الأجهزة الأمنية (أبو آمنة، ٢٠١١).

وفي الآونة الأخيرة، انتقد عدد من الشخصيات القيادية في حزب المؤتمر الوطني، بما في ذلك وزراء ولايات، أداء صندوق إعادة بناء وتنمية شرق السودان. ففي اجتماع مجلس الولايات في نيسان/ابريل ٢٠١٤، على سبيل المثال، ذكر وزير الصحة في ولاية كسلا، عبد الله درف، وهو عضو قيادي أيضاً في حزب المؤتمر الوطني، أنّ صندوق إعادة بناء وتنمية شرق السودان افتقر إلى ضبط الجودة والالتزام بالمقاييس، وقال أيضاً أنّ الصندوق قد بنى ٣٢ مركزاً صحياً ومستشفى، لكن كل هذه المراكز لا تعمل.

وفي الاجتماع ذاته، أكّد وزير المالية في ولاية البحر الأحمر، صلاح سر الخاتم، أنّ العديد من المشاريع التي أنشأها صندوق إعادة بناء وتنمية شرق السودان باتت مباني خالية، وقال أنّ المشاريع غالباً ما تخدم أهداف سياسية ضيّقة، حتى بالنسبة إلى زعماء جبهة الشرق. كما وانتقد علي أوشام، عضو الجمعية العامة لهمشكوريب، الصندوق لبناء مدرسة للفتيات في منطقته التي لم تلتحق فيها الفتيات بالمدرسة.[٣٣]

وقال أشخاص ذوي خبرة في عمل منظمات المجتمع المدني في كسلا وبورتسودان أنّ على العمل المتعلّق بصندوق إعادة بناء وتنمية شرق السودان أن يركّز على تمكين المجتمعات المحلية وإقناعها بأهمية الوصول إلى مراكز الرعاية الصحية، إذ غالباً ما تفتقر المجتمعات المحلية للوعي بأهمية استخدام مرافق الرعاية الصحية الحديثة؛ ويشمل هذا خدمات الرعاية الصحية للمرأة. ورُغم تغيّر وضع المرأة في العديد من أجزاء شرق السودان نتيجة عمل المنظمات المحلية والدولية والتغيّرات المرتبطة بالصراع المسلح في أجزاء الاقليم المتأثّرة بالحرب بشكلٍ مباشر، لا يزال هناك، على سبيل المثال، قناعة بألّا تُعالج النساء إلّا على أيدي طبيبات.

وذكر مَن أجريت معهم المقابلات أنّ اتّفاق سلام شرق السودان لم يساهم كثيراً في تثقيف وبناء قدرات المجتمعات المحلية في المنطقة، حيث قال أحدهم،

قوّض نقص الاستثمار في مجال التنمية البشرية أثر [صندوق إعادة بناء وتنمية شرق السودان]. فرغم وجود ميزانية للتنمية البشرية، إلّا أنّ هذه الموارد لم تُستخدم لبناء المعرفة ومهارات الناس في [ولاية البحر الأحمر]، فالأنشطة المنفذة معزولة ولا تترك أثراً في العادة .... يرغب جانب الحكومة أن يبدو منفّذاً [لاتّفاقية سلام شرق السودان]، إلّا أنه يبقيها لاغية عملياً.[٢٤]

في نيسان/ابريل ٢٠١٤، نشرت العديد من الصحف مقابلات مع المدير التنفيذي لصندوق إعادة بناء وتنمية شرق السودان، أبو عبيدة دوج، والذي رد على الانتقادات المتزايدة لأداء الصندوق وانعدام الشفافية والمساءلة، فقد دحض دوج اتّهامات انعدام الشفافية والذي قال أنّها كانت نتيجة للمنافسة بين الولايات الثلاث، وأكّد أن الصندوق

يضمن الشفافية في عملياته، إذ تُراقب العديد من الهيئات عمل الصندوق، وتشمل هذه مجلس الصندوق ولجنة التنفيذ المشتركة لاتّفاقية سلام شرق السودان (عبد الله، ٢٠١٤).

وذكر دوج أيضاً أنّ الصندوق كان مكلفاً ببناء مرافق بدلاً من تعيين كادر صحّي أو معلّمين. وقال أيضاً أنّ سبب شحّ الموارد هو الأزمة الاقتصادية في السودان والتي بدأت بعد انفصال جنوب السودان.

ووفقاً لدوج، فإن وزارة المالية خصّصت عام ٢٠١٣ مبلغ ٢٠٠ مليون جنيه سوداني (٤٠ مليون دولار أمريكي) لصندوق إعادة بناء وتنمية شرق السودان، إلّا أنّ البنك المركزي قد رفض تقديم المبلغ بسبب نقص السيولة. وفي عام ٢٠١٤، خصّصت وزارة المالية المبلغ عينه للصندوق، إلّا أنّ البنك المركزي وافق على السماح بصرف هذه الموارد فقط في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. فقد تلقى الصندوق بحسب ما ورد مخصصات كانت معلقة تبلغ ٢٣٠ مليون جنيه سوداني (٤٦ مليون دولار أمريكي) للعامين ٢٠١٢ و٢٠١٣ في كانون الأول/ديسمبر لعام ٢٠١٤.

وفي الأساس، لم تتناول اتّفاقية سلام شرق السودان الأسباب العميقة للتهميش الاقتصادي في شرق السودان. وذكر العديد من الذين أجريت معهم المقابلات لأغراض هذا البحث أنّ شعب شرق السودان ما يزال يقبع في الفقر رغم وجود الذهب وغيره من الموارد في أرضه، ورغم الوضع الاستراتيجي للمنطقة باعتبارها المنفذ الوحيد للبحر الأحمر. ويقول موقع شركة لا منتشا أنّ الشركة استخرجت ٢ مليون أوقية من الذهب خلال الفترة من ١٩٩١ حتى ٢٠٠٦. وبالرجوع إلى استخراج الذهب؛ قال أحد الصحفيين:

خاطب حاكم ولاية البحر الأحمر [محمد طاهر إيلا، حزب المؤتمر الوطني] مجلس الولاية، طالباً أن تنتفع ولاية البحر الأحمر بـ ٧٪ (بدلاً من ١٪) من أرباح شركة أرياب للتعدين. والمشكلة أنّ ذهب أرياب لا يظهر في الميزانية العامة لحكومة السودان أو في ميزانية الولاية، وأنّ الاتّفاقية بين الشركة والحكومة غير متاحة في الميزانية، وأنّ اتفاقية سلام شرق السودان غير واضحة فيما يتعلق بهذا الشأن .... أرياب هي النعيم في خضم الحرمان المفرط والبؤس، ومن المؤسف ألّا يتلقى سكّان مناطق التعدين أي منافع أو خدمات. [٢٥]

أعاق انعدام الشفافية والفساد وسوء إدارة الموارد سير عمل صندوق إعادة بناء وتنمية شرق السودان. فقد أساءت وزارة المالية، على سبيل المثال، بحسب ما يُذكر، تخصيص بعض الأموال التي كان يجب أن تُموّل بها مشاريع التنمية في شرق السودان لصالح شراء 'البضائع والخدمات' (أونور، ٢٠١٣). وخصصت وزارة المالية ٦١٦،٤٢٠ جنيه سوداني (١٠٨،٢٨٦ دولار أمريكي) لصالح بترول السيارات المستخدمة لنقل الموظفين والقرطاسية والوجبات 'والضيافة' (الشاي والقهوة)، ولم يكن هناك أية فواتير أو وصولات إنفاق بحسب ما ذُكِر. وقد كتب أحد المراسلين الصحفيين أنّ صندوق إعادة بناء وتنمية شرق السودان

أنُشئ ليتعامل مع التنمية المشوهة في منطقة يعاني سكّانها من الفقر وسوء التغذية، كما تعاني من أعلى نسبة وفيات أمومة في البلاد. ومع ذلك نسمع أنّه لم تُنفق أموال يبلغ حجمها ٨٤٦،٠٠٠ جنيه سوداني (١٤٨،٦١٦ دولار أمريكي) فحسب في وقت أدخلت فيه الحكومة تدابير التقشّف، إلّا أنّ الإدارة أيضاً لم تجد طريقاً أفضل من إعادة تخصيص هذا الفائض لصالح 'البضائع والخدمات' (أونور، ٢٠١٣).

وكما نوقش أعلاه، فإن الفقر والبطالة والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي وانعدام التنمية العادلة في شرق السودان كانت من بين الأسباب الرئيسية لاندلاع الصراع في المنطقة، إذ يعزّز الفقر والتهميش كلاً من الصراع والأنشطة الاقتصادية الإجرامية، والتي قد تُزعزع ليس فقط شرق السودان وإنّما البلاد بأسرها والقرن الإفريقي الأوسع نطاقاً.

VI. تهميش المرأة واتّفاقية سلام شرق السودان

مكانة المرأة في شرق السودان

تعاني النساء اللاتي ينتمين إلى جماعات عرقية واجتماعية - اقتصادية مختلفة في شرق السودان من التهميش بطريقة تختلف في الغالب عن تلك التي يعانيها الرجال في المجموعات العرقية أو الاجتماعية - الاقتصادية ذاتها، إذ تمارس العديد من المجموعات الرعوية في شرق السودان، ولا سيما البجا والرشايدة، التمييز بين الجنسين. ففي مناطق كطوقان، على الحدود السودانية الاريترية، غالباً ما يترك الرجال والفتيان ممن تجاوزوا سن السابعة الأحياء التي يعيشون فيها عند بزوغ الفجر ولا يُسمح لهم بالعودة إلا عند المغيب. ولا تبتّ النساء في أمر تعليم أولادهن أو ما إذا كان يمكنهن استخدام أحد مرافق الرعاية الصحية أم لا.

دفع التهميش الاقتصادي وانعدام الأمن الغذائي الناس من هذه المجموعات نحو البلدات داخل وخارج إطار شرق السودان، مما ساهم في تغيير بعض تقاليد هذه المجموعات، حيث تُشارك النساء في الإنتاج الزراعي والاقتصاد غير الرسمي؛ كما أنّها تتولى وظائف خدمة قليلة الأجر كأعمال النظافة، أمّا اللواتي تعلّمن فيعملن كمدرسّات وعاملات رعاية صحية. في حين تُجبر بعض النساء على ممارسة أنشطة كي تبقيهن على قيد الحياة كإنتاج الكحول وتجارة الجنس، وكلاهما غير قانوني (عبد العاطي وآخرون، ٢٠١١، ص. ٢١). أمّا الأسر، فهي مقسّمة، حيث يهاجر الرجل للبحث عن عمل، مما يؤدّي إلى ارتفاع كبير في عدد الأسر التي تعيلها النساء وفي معدلات الطلاق والانفصال.

تتدخل الولاية على نطاق واسع في العلاقات بين الجنسين، إلّا أنّ سجلاتها متفاوتة. فقد ارتفع عدد الفتيات اللواتي يلتحقن بالمدارس بشكلٍ كبير خلال ربع قرن من حكم حزب المؤتمر الوطني، وقد فتحت زيادة التعليم للمرأة سبلاً جديدة في قطاع القوّة العاملة الرسمي. ومع ذلك، تضع الهجرة في ذات الوقت الأسر تحت ضغوطٍ إذ كثيراً ما تضايق الأجهزة الأمنية النساء اللاتي يعملن في اقتصاد ريفي غير رسمي، كبائعات الشاي. وقد استخدمت القوى الأمنية قوانين النظام العام السودانية لإسكات المعارضين.

اتّفاقية سلام شرق السودان والمرأة

بينما لا تحتوي اتّفاقية سلام شرق السودان على تحليل واضح للطريقة التي يؤثّر بها التهميش بشكل محدّد على شعب شرق السودان، وبينما لا تشمل الاتفاقية أحكاماً لدمج نوع الجنس (الجندر) في تنفيذ

كافّة جوانبها، فهي لا تركّز أيضاً على مشاركة المرأة على كافّة المستويات، وإنّما تطالب بزيادة الوعي، ولا سيما فيما يتعلّق بالصحة الإنجابية وصحة الأم. وتنص الاتّفاقية أيضاً على أنه ينبغي لكافّة برامج التنمية أن تأخذ احتياجات المرأة الخاصة بعين الاعتبار. ويؤكّد الملحق المخصص لصندوق إعادة بناء وتنمية شرق السودان على الحاجة إلى تعليم النساء والفتيات، والاعتراف بمساهمات المرأة في الاقتصاد.

ومع ذلك، فإنّها لا تقدّم طرقاً خاصة للتعامل مع الممارسات الثقافية الضارة؛ أو العنف القائم على أساس نوع الجنس على مستوى الأسر؛ أو العلاقات بين الجنسين التي قد تعيق التعليم، وفرص الوصول إلى الرعاية الصحية، والمشاركة الاقتصادية والسياسية للمرأة والرجل على حدٍ سواء. وفي حين تستهدف بعض المنظمات هذه القضايا، لم يحدّد صندوق إعادة بناء وتنمية شرق السودان أوجه التضافر لضمان تحقيق التغيّر الاجتماعي والمساواة بين الجنسين في شرق السودان.

كانت مشاركة المرأة في عملية اتّفاقية سلام شرق السودان محدودة في مجال المفاوضات التي قادت إلى توقيع الاتّفاقية، باستثناء آمنة ضرار، التي كانت حينذاك نائب لرئيس جبهة الشرق. وقد تمت دعوة إمرأتين للمشاركة في المرحلة النهائية لإعداد الاتّفاقية، إلّا أنّ كلتيهما اعتقدتا أنّ مشاركتهما ما هي سوى 'مضيعة للوقت'،[٣٦] نظراً لأنّ الجبهة الشعبية والحكومة السودانية كانتا قد اتّفقتا مسبقاً على المبادئ الأساسية للاتفّاقية. ومع ذلك، منحت العديد من بنود الاتّفاقية تفويضاً بإشراك المرأة على كافّة المستويات. ويشمل ذلك المشاركة العادلة للمرأة 'في كافّة المؤسسات الحكومية على كافّة المستويات، ومشاركتها المتساوية والفعّالة' (اتّفاقية سلام شرق السودان، ٢٠٠٦، المادة ١٧).

وكجزءٍ من الموجهات لضمان المشاركة الفعّالة لشعب شرق السودان، تعهدّت اتّفاقية سلام شرق السودان باتّخاذ 'تدابير خاصة' لضمان مشاركة المرأة على كافّة مستويات الحكومة. وأوصت المادة ٩ من الاتّفاقية، التي تخصّص ثمانية مقاعد في الجمعية الوطنية لممثّلي جبهة الشرق، على نحوٍ كبير بأن ينبغي تخصيص بعض هذه المقاعد للمرأة (اتّفاقية سلام شرق السودان، ٢٠٠٦، المادة ٩)؛ ومع ذلك، كان الأسود الحرة (الرشايدة) الحزب الوحيد الذي قدّم ممثّلة في إحدى هذه المقاعد.[٣٧] لم تخصّص الاتّفاقية كوتة أو نسبة لمشاركة المرأة، كما لم تشمل أحكاماً للتعامل لمخاطبة أثر التهميش المحدد لنوع الجنس، وتخلُّف التنمية، والنزاع، والممارسات الثقافية الضارة على المرأة السائدة في شرق السودان.

القطع المفقودة

لن يكتمل تمكين المجتمعات المحلية وزيادة الوعي دون إطلاق مبادرات طويلة الأجل لتمكين المرأة والفتيات في شرق السودان، وتُعتبر معالجة العنف القائم على أساس الجنس إحدى الطرق للتعامل مع تلك القضية، وهي قضية تتخلّل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية. فهناك دراسة جديدة عن العنف الأسري ضد المرأة في شرق السودان والتي انطوت على مسح الأسر وإجراء مقابلات مع ١,٠٠٩ إمرأة تتراوح أعمارهن من ١٥ حتّى ٤٩ سنة ممن تزوجن لسنة على الأقل، تشير إلى أنّ ما نسبته ٣٣,٥ ٪ من النساء واجهن العنف الجسدي (علي وياسين وعمر، ٢٠١٤)، فقد ذكرت ١٧ ٪ من النساء التي أجريت معهن مقابلات أنّهن واجهن الإكراه الجنسي، في حين ذكرت ٤٧ ٪ منهن أنّهن تعرّضن للإساءات اللفظية. كما وذكرت ٢٦٪ من النساء اللاتي أجريت معهنّ المقابلات أيضاً تهديدات بالطلاق بينما ذكرت ٢٦,٨ ٪ منهن التهديد بالزواج عليهن، (علي وياسين وعمر، ٢٠١٤). وبالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية السيئة، أوردت الدراسة استهلاك الأزواج للكحول وتدنّي مستويات التعليم، فضلاً عن تعدد الزوجات باعتبارها عوامل مساهمة رئيسية في العنف المنزلي ضد المرأة. وسلّطت الدراسة الضوء على مشكلة أخرى تمثّلت بالتقبّل الثقافي للعنف الأسرى ضد النساء المتزوّجات، حيث تقول الدراسة، التي تسعى إلى إطلاع عملية صنع السياسات في شرق السودان، أنّ علاج العنف المنزلي يتطلب توفير فرص أفضل للتعليم، ومعالجة تعاطي الكحول، وإدخال التشريعات الحكومية التي تجرّم وتعاقب العنف القائم على أساس الجنس.

يعرقل اتساع رقعة النزاع السياسي وغيره من التحدّيات التي تواجه صندوق إعادة بناء وتنمية شرق السودان قدرة الكادر الذي تعدّ غالبيته من الذكور على الانتفاع من مثل هذه الدراسات واستخدامها في تطوير وتخطيط وتنفيذ المشاريع. وقد قصَر انعدام التنسيق مع المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والهيئات الحكومية المعنية قدرة صندوق إعادة بناء وتنمية شرق السودان على بناء أوجه التضافر ومعالجة عدم المساواة بين الجنسين والفقر والأشكال الأخرى للقمع والاستبعاد الاجتماعي في شرق السودان.[٣٨]

انطوت دراسة أخرى في آيار/مايو وحزيران/يونيو ٢٠١٢ على مسح لعينات من كل القطاعات لانتشار ختان الإناث في ولاية كسلا. شملت الدراسة ثماني مدارس و٩٧٢ فتاة تم اختيارهن عشوائياً، وتتراوح أعمارهن من ٩ حتّى ١٦ سنة. ووفقاً للدراسة، فإن نسبة انتشار ختان الإناث بلغت ٨٣,٣ ٪ (علي وآخرون، ٢٠١٣، ص.٢٨٧). ووجدت الدراسّة أنّه في حين لم تشكّل الإقامة وسيطرة الأهل والعرق عوامل

في تقرير ختان الإناث، إلّا أنّ تعليم الأب والأم (دون المستوى الثانوي)، ووجود أخت خضعت للختان، ووجود جدّة، ارتبط على نحوٍ وثيق بممارسة ختان الإناث. وقد سلّطت الدراسة الضوء على أن الافتقار لوجود حكومة قوية تقف ضدّ الختان وتقبّل المجتمع للممارسة على أنّها ضرورية وطبيعية تُعتبر عوامل مساعدة لانتشارها واستمرارها (على وآخرون، ٢٠١٣، ص. ٢٨٨).

يؤثّر ختان الإناث وغيره من العوامل على صحّة المرأة، بما في ذلك صحة الأمهات. ويبيّن ارتفاع عدد الوفيات بين الأمهات في ولاية كسلا أنّ عدم الحصول على التعليم والتفاوت بين المناطق الريفية والحضرية في شرق السودان (بما في ذلك ما يتعلق بنقص فرص الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم في المناطق الريفية) هي مسائل حياة أو موت بالنسبة للمرأة. وقد سعت دراسة أجريت على مدى ثلاث سنوات في ولاية كسلا للكشف عن الأسباب الكامنة وراء ارتفاع عدد الوفيات في كسلا مقارنة بغيرها من ولايات السودان. ووجدت الدراسة أنّ معدّل وفيات الأمومة بين النساء في عمر الإنجاب وصل إلى ٧١٣,٦ وفاة لكل ١٠٠,٠٠٠ من المواليد الأحياء (محمد وآخرون، ٢٠١١، ص. ١)، كما وجدت تفاوتاً كبيراً بين المناطق الريفية والحضرية. وقد سُجّلت أعلى وفيات في الأمهات بين الأزواج ضعيفي الإلمام بالقراءة والكتابة أو الأميين. وقد شكّل انعدام الوصول إلى مرفق رعاية صحية، والتأخر في طلب المساعدة الطبية رغم تعقيدات المخاض، وعدم توفّر المواصلات، عوامل مساهمة في وفيات الأمهات، وفقاً للدراسة.

VII. الترتيبات الأمنية

احتوت اتّفاقية سلام شرق السودان على ترتيبات أمنية واضحة، حيث تنص المادة ٢٤ على 'ألا يكون هناك وجود لمليشيات أو مجموعات مسلحة أخرى في شرق السودان خارج القوات النظامية السودانية'. وبالتالي، أنهى هذا الحكم على نحو فعّال 'الوجود المستقل للقوات المسلحة التابعة للجبهة الشرقية، وهو إجراء ذكرت جبهة الشرق من قبل أنّها لن تقبله' (يونغ، ٢٠٠٧، ص. ٣٩). كمّا شكّلت الاتفاقية أيضاً نهاية للجماعات المتحالفة مع القوات المسلحة السودانية في الاقليم، كقوات الدفاع الشعبي. وقد منحت اتّفاقية سلام شرق السودان قوات جبهة الشرق بأن تشكل 'ما لا يقل عن ٣٣ ٪ في الوحدات التي يُدمجون فيها في القواتّ المسلحة السودانية ولمدة لا تقل عن سنتين' (المادة ٢٧). كما تولّت الحكومة السودانية أيضاً مسؤولية نزع سلاح مقاتلي جبهة الشرق غير المؤهّلين للإنضام إلى القوات الحكومية ودمجهم في الحياة المدنية.

ويتناول الجدول رقم (٨) إحصائيات عدد قوات جبهة الشرق المدمجة في القوات المسلحة السودانية وغيرها من القوى بحلول ٢٠١٤، وفقاً لمصدر وثيق الصلة بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج.

وقد مُنِح غالبية المقاتلين السابقين رُتباً أدنى، نظراً لأنّ غالبية قوات جبهة الشرق تألّفت من مقاتلين لم يتلقوّن تدريباً عسكرياً تقليدياً أو تدريب شرطة، فالعديد منهم لم يحصلوا إلا على التعليم الابتدائي فقط أو كانوا من الأميين.

الجدول رقم (٨) **مقاتلو جبهة الشرق السابقون المدمجون في قوّات الحكومة السودانية بحلول ٢٠١٤**

	الأسود الحرة (الرشايدة)	مؤتمر البجا	الإجمالي
مدمجون في القوات المسلحة السودانية والشرطة وقوات الأمن	١٣٦	٣٤٨	٤٨٤
شاغلو المناصب في الحكومة أو المجلس الوطني ممن مُنحوا رتباً عسكرية	١٨	٣١	٤٩
منشقون	٦	١٠٣	١٠٩
الذين تلقّوا حوافز من جهاز الأمن والمخابرات الوطنياً	١،٠٣٩	٥١٥	١،٥٥٤

[أ] وفقاً للمصدر، دفع جهاز الأمن والمخابرات الوطني لنزع سلاح وتسريح هؤلاء المقاتلين السابقين.

المصدر: مقابلة مع مسؤول رفيع على معرفة واسعة بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج في شرق السودان، الخرطوم، تموز/يوليو ٢٠١٤

لم يتم دمج جزء من الكادر الماهر لما لعبه العرق من دور في عملية الاختيار،[٣٩] ورُغم التزام الحكومة بالمواد ١١٩-٢١ لاتّفاقية سلام شرق السودان بتدريب مقاتلي جبهة الشرق الذين انضموا للقوات المسلحة السودانية وغيرها من القوات المنتظمة، إلّا أنّ من غير الواضح ما إذا ما كان الضبّاط قد تلقوا مثل ذلك التدريب. وقد ذكر أحد الذين أجريت معهم المقابلات أنّ الحكومة ستفصل قريباً عدداً كبيراً من هؤلاء الضباط، نظراً لأنه يجب على هؤلاء الضباط – وفقاً للوائح القوات المسلحة السودانية – امتلاك مهارات محدّدة حتى تتم ترقيتهم. ويفرض جهاز الأمن والمخابرات الوطني معاييره الخاصة عند اختيار الضبّاط للانضمام إليه.[٤٠] والأهم من ذلك، تم دمج مقاتلي جبهة الشرق السابقين ضمن جيش غير متحوّل وجهاز أمن.[٤١]

وقد نصّت اتّفاقية سلام شرق السودان على وجوب قضاء المقاتلين السابقين المدمجين في القوات المسلحة السودانية ما يقارب الخمسة سنوات في شرق السودان، إلا في حالة تعرّض أمن وسيادة السودان للتهديد (اتّفاقية سلام شرق السودان، ٢٠٠٦، المواد ٢٧، ١٢٠). وبعد عامين من الاتّفاقية، نُشِر العديد منهم في مناطق مثل دارفور، وقُتل بعضهم في القتال في دارفور، في حين استقال أو انشّق آخرون عن الجيش، مفضّلين عدم محاربة حلفائهم السابقين.[٤٢]

وعقب الاتّفاقية، تمركز مقاتلو جبهة الشرق في ثلاثة معسكرات في خشم القربة وبلدة كسلا وكيرساغو (قرب بلدة كسلا). وقدّمت جبهة الشرق قائمة بأسماء ٥,٤١٧ مقاتل لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج (انظر الجدول رقم (٩))؛ بعض الذين شاركوا في شرق السودان لم يكونو جزءاً من هذه القائمة. وقد اشتمل هؤلاء على مجموعة سرّحت نفسها بنفسها بعد نشوب خلاف بين أحد زعماء مؤتمر البجا، شيبة ضرار (رئيس حزب مؤتمر البجا – الأصلي)، وموسى محمد أحمد. حيث اعتقد شيبة ضرار أنّ نظام الكوتا الذي يُخصّص مناصب في اتّفاقية سلام شرق السودان وفقاً للعرق قد همّش البجا الذين كان ينبغي أن تُخصص لهم المزيد من الموارد والمناصب السياسية نتيجة 'مساهماتهم في الثورة'.[٤٣] وبمجرد ان علم هؤلاء الجنود السابقين بتلقّي زملائهم السابقين لطرود عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، رغبوا في الإنضمام للعملية. وقد اشتملت القائمة المبكرة على أسماء الأشخاص الذين كانوا أعضاءً في قوات جبهة الشرق.

ورُغم مساهمة المرأة بعدّة طرق في الكفاح المسلّح في شرق السودان، إلا أن العديد منهنّ لم يكن محاربات. فلم يتم إدراج أسماء بعض النساء اللاتي نشِطنَ في المنطقة ضمن القائمة المبكرة التي قدّمتها جبهة الشرق للحكومة السودانية، فقد اشتملت القائمة على إسم امرأة واحدة فقط. وكانت غالبية النساء اللاتي مررن في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج من قوّات الدفاع الشعبي.[٤٤] وكان للجنة عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج أيضاً برنامجاً للمقاتلين من ذوي الإعاقات والجنود الأطفال.[٤٥]

الجدول رقم (٩) **مقاتلو جبهة الشرق السابقون الواردة أسماءهم في قائمة عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج**

	الأسود الحرة (الرشايدة)	مؤتمر البجا	الإجمالي
المقاتلون المسجّلون في قائمة جبهة الشرق الأصلية (٢٠٠٧-٠٨)	٣،١٨٤	٢،٢٣٣	٥،٤١٧
المقاتلون غير المسجلين في القائمة الأصلية	١،٩٤١	١،٥٥٨	٣،٤٩٩
الحالات الجديدة التي عرضت عام ٢٠١٢	٣،٨٣٥	٢،٢٠٠	٦،٠٣٥

المصدر: مقابلة مع مسؤول سابق في لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج السودانية، ٢٠١٤

كانت عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج معيبة من عدّة طرق؛ فالمقاتل السابق يتلقّى دعماً محدوداً يبلغ ١،٧٠٠ جنيه سوداني تقريباً (ما يقارب ٦٧٥ دولار في ذلك الوقت). وقد باع العديد من أفراد هذه الفئة طرودهم وأنفقوا المال.[٤٦]

وقد قال أحد العمال السابقين في مجال حالات نزع سلاح وتسريح وإعادة دمج في ولاية كسلا،

> عملت مع ٦٠ مقاتلاً سابقاً في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج في كسلا، حيث تركّز دوري على تقديم الدعم للمقاتلين لبدء أعمال تجارية صغيرة كبيع بطاقات تعبئة الهاتف أو بيع المواد الغذائية أو إصلاح السيارات، إلّا أنّ الجميع قد باعوا مدخلات مشاريعهم باستثناء واحد. فقد أنشأ أحد المقاتلين السابقين من قوات الدفاع الشعبي عملاً تجارياً ناجحاً، إذ أنشأ طاحونة لطحن الدقيق ثمّ وسّع تجارته من خلال بيع المواد الغذائية. عندما لاحقت المقاتلين السابقين لأقيّم أثر برنامج الدمج وجدت أنّ الغالبية قد غيّرت أرقام هواتفها ورفضت الرد على مكالماتي. واشتملت المجموعة التي عملت معها على أفراد قوّات الدفاع الشعبي السابقين وبعض المقاتلين السابقين من جبهة الشرق، وكان بين هؤلاء أشخاصاً لم يشاركوا في الحرب قط، إلّا أنّ زعماء جبهة الشرق طلبوا منهم الانضمام لينتفعوا من البرنامج.[٤٧]

تظاهر مقاتلون سابقون ممن لم يتم دمجهم في القوات المسلحة السودان أو الشرطة أو هياكل الأمن الوطنية، واستبعدوا أيضاً من البرنامج المبكر لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، ضدّ استبعادهم، نظّموا عدداً من المظاهرات في بورتسودان (حيث كانوا يحتلّون مكاتب لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج في تموز/يوليو ٢٠١٣) والخرطوم. وقد شكّلت الحكومة السودانية لجنة للتحقيق في والتعامل مع مظالم المقاتلين السابقين لجبهة الشرق. وقد ترأس زعيم جبهة الشرق الراحل، صلاح باركوين، اللجنة.[٤٨] وتمثّلت أحد استراتيجيات التعامل مع مظالم المقاتلين السابقين في توفير فرص العمل لبعضهم في شرق السودان.

وأوجدت لجنة نزع السلاح والتسرح وإعادة الدمج ١,٠٠٠ وظيفة في الخدمة المدنية للمقاتلين السابقين، إلّا أنّ أغلبهم لم يكن حائز على التعليم أو التدريب المناسب لهذه الوظائف. وبدلاً من ذلك، تم توظيف ٣,٠٠٠ مقاتل سابق كضباط أمن في المدارس، وعمال نظافة، وعمال في محلياتهم. كما تم تعيين مئتي مقاتل سابق في ولاية البحر الأحمر في مواقع وظيفية مختلفة وفقاً لتعليمهم وتدريبهم. ووضعت الحكومة ترتيبات مشابهة للمقاتلين السابقين في ولاية القضارف.[٤٩] ويشعر بعض المقاتلين السابقين وبعض زعماء مؤتمر البجا بالمرارة من أنّ 'اتّفاقية [سلام شرق السودان] حوّلت مقاتلي [الجبهة الشرقية] وأبطالها إلى جامعي قمامة'.[٥٠]

إنّ المقاتلين السابقين يعيشون وضعاً غير مستقر. ويجادل مسؤولو الحكومة السودانية أنّ زعماء جبهة الشرق كثيراً ما يستغلون الاستياء بين المقاتلين السابقين لتحقيق أهداف سياسية وفرض ضغط على الحكومة. ويُشير أعضاء مؤتمر البجا والأسود الحرة (الرشايدة) إلى أوجه قصور عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج ويقولون أنّ الحكومة السودانية لم تعالج مظالم المقاتلين السابقين من أجل صرف انتباه جبهة الشرق، وتفادي التدقيق في تنفيذ اتّفاقية سلام شرق السودان، وإعطاء المقاتلين السابقين الانطباع بأنّ زعمائهم قد نسوا أمرهم.

لم يتم دمج العديد من المقاتلين الذين كانوا جزءاً من قوّات التجمع الوطني الديمقراطي في شرق السودان وإريتريا في قوّات الحكومة، كما لم يخضعوا لعملية نزع سلاح وتسريح وإعادة دمج رسمية حتّى.[٥١] ينحدر بعض هؤلاء المقاتلين من أجزاء أخرى من السودان، ولا سيما غرب السودان، وقد تزوّج العديد منهم نساء إريتريات في تسعينيات القرن العشرين وأوائل الألفية الثانية وأنجبوا أطفالاً منهن. وهم يعملون في بلدة كسلا أو حولها ويزورون عائلاتهم في إريتريا بين الحين والآخر. وقد ذكر أحد الناشطين السياسيين في كسلا أنّ العديد من هؤلاء المقاتلين دفنوا أسلحتهم في غابة على الأطراف الغربية للبلدة. وقد كتب ما بين ١٠٠ و١٥٠ مقاتل مذكّرات يطلبون فيها الانضمام إلى برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، بينما اتصلت مجموعة صغيرة منهم بناشط سياسي في المنطقة عام ٢٠١٣ و٢٠١٤ معبرين عن رغبتهم في استئناف الكفاح المسلّح. إلّا أنّ الناشط لم يشجعهم، قائلاً أنّ حركاتهم لم توقّع اتّفاقيات سلام رغبة في ذلك، وإنّما نتيجة التغيّرات في العلاقة بين أسمرا والخرطوم.[٥٢]

لأجل التعامل مع حالة الاستياء هذه، ضمت لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج السودانية شرق السودان إلى خطتها للأعوام ٢٠١٤-١٦، والتي تستهدف المقاتلين السابقين في ولاية النيل الأزرق، وولايتي كردفان الغربية والجنوبية، والقطاع الأوسط، ودارفور، وشرق السودان (السلاح، ٢٠١٤). ووفقاً لنائب المفوّض لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج في السودان، فإن الخطة تستهدف في شرق السودان

٤,٥٠٠ مقاتل سابق، إلّا أنّ لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج تفتقر إلى التمويل لتنفيذ هذه الخطة (الإنتباهة، ٢٠١٤). ويشمل هؤلاء ٣,٠٠٠ مقاتل سابق للجبهة الشرقية بالإضافة إلى ١,٥٠٠ مقاتل سابق من المجموعات الأخرى.

ومع أن الحرب توقّفت في شرق السودان، فلا يزال الأمن غير مستقر، وكما ذكِر أعلاه، فإن عدداً من زعماء العشائر يديرون حالياً جيوشهم الخاصة، حيث للشيخ عمر محمد طاهر، ناظر (زعيم) قبيلة الكميلاب، ورئيس سابق لمؤتمر البجا – الكفاح المسلح،[٥٣] ورئيس الجبهة الشعبية لشرق السودان، والذي يقيم على الجانب الإريتري من الحدود السودانية - الإريترية، قوة كبيرة يمكن حشدها في أي وقت في حال تدهورت العلاقة بين السودان وإريتريا.[٥٤]

ويملك سليمان علي بيتاي مليشيا خاصة به. ورُغم دعمه لحزب المؤتمر الوطني، فهو يحافظ على علاقات قوية مع الأمن الإريتري. ففي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، على سبيل المثال، نظّم بيتاي – بحسب ما ذكِر – احتفالاً في همشكوريب بعد أن دعم الرئيس الاريتري افتتاح تجارة كسرة (خبز محلّي) لخدمة المدارس الدينية في المنطقة. وقد حضر الفعالية حاكم ولاية كسلا والجنرال تكلاي، والذي كان مسؤولاً عن التنسيق مع التجمع الوطني الديمقراطي وقوّات الجبهة الشعبية لتحرير السودان التي كانت ناشطة في إريتريا وشرق السودان في تسعينيات القرن العشرين وأوائل الألفية الثانية.[٥٥]

ويُعدّ شرق السودان موقعاً للجرائم العابرة للحدود كالتهريب (بما في ذلك تهريب الأسلحة الصغيرة) والاتجار بالبشر. ويرتبط تهريب الأسلحة بشكلٍ مباشر بالتوافر الواسع للأسلحة الصغيرة في المنطقة والحركة الحرة للتنقل لقبيلة الرشايدة غرب كسلا (عمّار، ٢٠١٢، جلاد، ٢٠١٤). أمّا الإتجار بالبشر فيؤثّر بشكلٍ خاص على مخيّمات اللاجئين في كسلا. فقد استضاف شرق السودان عدداً كبيراً من اللاجئين من الدول المجاورة منذ الستينات، وقد سُجِّل ٨٦,٠٠٠ لاجئ في المنطقة منذ حزيران/يونيو ٢٠١٣، وينحدر غالبية اللاجئين من إريتريا، والعدد الأصغر من أثيوبيا والصومال وتشاد (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٣). وتتوقع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وصول ما لا يقل عن ١,٠٠٠ لاجي إريتري إلى شرق السودان كل شهر خلال ٢٠١٥ (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢٠١٥).

وفي عام ٢٠١٣، أبلغت المفوضية عن زيادة في عمليات اختطاف الإريتريين في شرق السودان، خصوصاً من مخيّم شقارب للاجئين (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢٠١٣). كما أبلغت المنظمة أيضاً عن ٣٣٨ حالة إتجار تم التحقّق منها في شرق السودان عام ٢٠١٢ (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢٠١٣). ومع ذلك، أشار تقرير حديث للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

إلى أنّ عدد الحالات المسجلة للاختطاف قد انخفض منذ ٢٠١٢ (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢٠١٥). وذكر وزير خارجية السودان أنّ بيع الأعضاء البشرية يحرّك الإتجار بالبشر إلى إسرائيل، إذ وجد بحث أجري وسط رهائن ومهربين في سيناء، مصر (فان ريسن، وإستيفانوس، وريجكين، ٢٠١٣، ص. ٣٩) أنّ عدداً كبيراً ممن أجريت معهم المقابلات كانوا قد اختُطِفوا من أو قرب مخيمات اللاجئين في شرق السودان. في حين استُدرِج آخرون، بمن فيهم طلاب المدارس ممن يكملون أداء الخدمة الوطنية في مزارع يملكها الجيش الاريتري، من بلدات إريترية على حدود السودان. ويستهدف المهرّبون بشكلٍ خاص أطفال المدرسة الثانوية من الذين لهم أقارب يعيشون في دول أوروبا الغربية، ويُجبَر الأقارب على إرسال فدية إلى حساب في المملكة العربية السعودية قبل إطلاق سراح أطفالهم أو أقربائهم في الخرطوم. وقد اختُطِف بعض المهرَّبين من مخيمات اللاجئين الاريترين في إثيوبيا (كمخيّم ماي آيني) ونُقِلوا إلى مصر عبر شرق السودان (فان ريسن، وإستيفانوس، وريجكين، ٢٠١٣، ص. ٤٠). ويستدرج الخاطفون أيضاً الأشخاص بوعدهم بنقلهم إلى ليبيا مجّاناً (حيث يمكنهم منها أن يعبروا البحر المتوسط إلى أوروبا). أمّا في ميتيما، على الحدود السودانية الإثيوبية، فيُسلَّم ضحايا الإتجار إلى 'مجموعات بدوية' (فان ريسن، وإستيفانوس، وريجكين، ٢٠١٣، ص. ٤٠).

وهناك مزاعم، بما في ذلك مزاعم أوردتها مجموعة الأمم المتحدة للمراقبة على الصومال وإريتريا، بأنّ مسئولين كبار في إريتريا والسودان يشاركون في الإتجار بالبشر. وقد حدد التقرير لعام ٢٠١١ الجنرال تكلاي كِفلي كزعيم رئيسي للتهريب على الجانب الاريتري من الحدود. أمّا على حدود السودان، فقد حدّد التقرير مبروك مبارك سليم وحامد عبد الله كزعيمين رئيسيين للتهريب، والأخير (حامد عبدالله) رجل أعمال يعيش في الخرطوم له صلات قوية بمسؤولين إريتريين وصلات قرابة مع حرّاس حدود السودان (مجموعة الأمم المتحدة لمراقبة الصومال وإريتريا، ٢٠١١؛ ٢٠١٢؛ ٢٠١٣). وذكر أشخاص تم الاتجار بهم ممن أجريت معهم مقابلات لدراسة فان ريسن، وإستيفانوس، وريجكين (٢٠١٣، ص. ٤٣، ٤٤) أنّ الرشايدة اختطفوهم من القضارف. وينقل الرشايدة ضحايا الإتجار من الحدود السودانية الإريترية إلى 'مستورة' ومن ثمّ يطلبون فدية، في حين ذكر آخرون أنّ الأشخاص المهرَّبين من إريتريا يؤخذون في شاحنات الرشايدة مقابل رسوم تبلغ في المتوسط ٣,٠٠٠ دولار أمريكي، ونظراً لسقوط بعض سكان شرق السودان ضحايا للإتجار في السنوات الأخيرة، قال بعض المعلّقين أنّ هذا قد يؤدّي إلى نشوب صراع مسلّح في المنطقة، نظراً لانتماء غالبية التجار إلى قبيلة واحدة (عمّار، ٢٠١٢). وأصدرت الحكومة السودانية قانون لمكافحة الإتجار عام ٢٠١٤ والذي يفرض عقوبات شديدة على التجّار.

أخيراً، قال العديد ممن أجريت معهم مقابلات أن محتوى وتنفيذ اتّفاقية سلام شرق السودان والعملية التي أدّت إلى تشكّل جبهة الشرق خلقت وضعاً زاد الاستقطاب العرقي في شرق السوان، وهذا ما لاحظه المعلقون السابقون (إجيمي وأحمد، ٢٠٠٩، ص. ١٠٨). أحد الأمثلة على ذلك تخصيص مناصب الحكومة (في الحصص) وفقاً للعرق. ويشعر بعض البجا، لا سيما أولئك الذين ينتمون لقبيلة الهدندوة، بأنّ الحصص المخصصة لهم في الحكومة لا تعكس أعدادهم ولا دورهم في المقاومة المسلحة والسلمية في الشرق. فعلى سبيل المثال، ذُكر أن زعيماً من قبيلة الهدندوة قال في 'مؤتمر صحفي' امتد إلى ثلاث ساعات في تو-بدوية، أنّ اتّفاقية سلام شرق السودان جلبت إلى السلطة لاجئي المخيمات (بالإشارة إلى بني عامر) والمجرمين المهرّبين (بالإشارة إلى الرشايدة).[٥٦] وقد تُرجِم الاستقطاب العرقي تدريجياً إلى توتّر وانعدام تسامح بين التحالفات السابقة.[٥٧]

ويشعر آخرون أنّ اتّفاقية سلام شرق السودان تجاهلت شواغل سكّان المنطقة المنحدرين من أصول غرب أفريقية، كالهوسا. وبعيداً عن اتّفاقية سلام شرق السودان، قد كان لبعض أعضاء الهوسا القياديين علاقات جيّدة مع حزب المؤتمر الوطني، مما منحهم إمارة. وقد اعترض بعض البجا لأنّ هذا ينطوي على إتاحة فرص وصول إلى أراضٍ تنتمي تاريخياً للبجا. ويبدي شباب الهوسا استياءً متزايداً ويفكّرون في المقاومة المسلحة.[٥٨] وبالإضافة إلى ذلك، فإن العديد ممن أجريت معهم مقابلات ذكروا أنّ للخرطوم اتّفاقية سرية مع حكومة الكويت لإعادة توطين أفراد قبيلة البدون[٥٩] في الكويت في شرق السودان وأنّ هذه العملية بدأت بالفعل.

VIII. الخلاصة

يُشير البحث السابق عن اتّفاقية سلام شرق السودان إلى أنّ الاتّفاقية كانت 'نتيجة جانبية لعملية أكبر للتوفيق بين حكومتي [السودان وإريتريا]' وأنّ في حين ساهمت اتّفاقية سلام شرق السودان بإنهاء 'العنف المرتبط بتمرّد منخفض المستوى في شرق السودان'، فقد كان من غير المرجّح أن تنهي التهميش الذي 'كان قد قاد عناصر جبهة الشرق إلى إطلاق الكفاح المسلّح' (يونغ، ٢٠٠٧، ص. ٤٥). وقد بيّن التقرير ذاته أنّ

الأغلبية الضعيفة والمحرومة تكسب القليل في كثيرٍ من الأحيان وتخسر الكثير من المشاركة الدولية التي لها تأثير في قمع النزاع، لكن ليس في معالجة، ناهيك عن التغلّب على، المظالم الاجتماعية التي تُنتِج أعمال التمرّد في المقام الأول .... ويبدو أنّ هذا يشكّل خلاصة ملائمة لاتّفاقية سلام شرق السودان (يونغ، ٢٠٠٧، ص. ٤٥).

وتؤكّد نتائج البحث الحالي هذا التحليل. لقد اتفقت مجموعة من أصحاب المصالح، بما في ذلك مسؤولين في الخرطوم، وزعماء وأعضاء الحركات التي تشكّل جبهة الشرق، ونشطاء المجتمع المدني، وأفراد المجتمعات المحلية على أنّ اتّفاقية سلام شرق السودان – إلى جانب الاتّفاقيتين الأخرتين اللتين وقّعتهما الحكومة السودانية مع الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان والتجمع الوطني الديمقراطي عام ٢٠٠٥ – قد وضعت نهاية للصراع المسلّح شرق السودان. وقد تقيّدت كلٌ من جبهة الشرق والحكومة السودانية ببروتوكول وقف إطلاق النار خلال الأعوام التسع الماضية. ومع ذلك، لا يزال الأمن في المنطقة غير مستقر على مستويات مختلفة. إذ تفتقر غالبية السكّان إلى سماع صوتها والتحكّم في ثروة المنطقة، وتعاني من الفقر والبطالة والحرمان السياسي، ونقص فرص الوصول إلى الخدمات الأساسية، بينما يقف جزء من المنطقة، ولا سيما منطقة طوكر، على شفا أزمة إنسانية. وباختصار، فإن الاتّفاقية لم تقضِ على الأسباب التي قادت الأطراف التي شكّلت جبهة الشرق إلى حمل السلاح والسعي للتغيير والتحوّل، ولا الأسباب التي قادت إلى اندلاع التظاهرات التي سبقت توقيع اتّفاقية سلام شرق السودان.

وعلى العكس تماماً، فإن اتّفاقية سلام شرق السودان خلقت ظروفاً جديدة زادت من حدّة الاستقطاب بين أقلية من 'الرابحين' الذين انتفعوا من المنافع التي جلبها السلام، على المستوى الشخصي في الغالب، وأغلبية من 'الخاسرين' المحرومين والمهمّشين – ما سمّاه جعفر محمد (٢٠٠٧) 'هامش الهامش'. وقد أبعد هذا الاستقطاب قيادة جبهة الشرق عن قاعدتها، كما أضعف آفاق المقاومة الموحدة والتحوّل في شرق السودان. وعلاوةً على ذلك، أدّى غياب الحرب في المنطقة إلى ضعف الإنتباه أو الضغط الدولي لضمان تنفيذ الاتّفاقية، باستثناء استثمار الاتّحاد الأوروبي الأخير والذي يبلغ ١٢,٨ مليون يورو في الرعاية الصحية في شرق السودان (راديو دابناغا، ٢٠١٤).

ومع ذلك، يستحق الأمن في شرق السودان اهتماماً عاجلاً، إذ أصبحت المنطقة جسراً للشبكات الإجرامية العابرة للحدود، بما في ذلك الاتجّار بالبشر الذين يعملون في مخيّمات اللاجئين في شرق السودان على الحدود السودانية الاريترية والسودانية الإثيوبية، وعلى الحدود السودانية المصرية. وتتطلب مسألة الإتجار بالبشر تقييماً مستقلاً، إلّا أنّ التنفيذ الأكثر قوّة لاتّفاقية سلام شرق السودان ربّما يكون قد حال دون تزايد الجذور العميقة لمثل هذه الأنشطة والشبكات في المنطقة.

ومع ذلك، لم يكن إخفاق الحكومة في الوفاء بالتزاماتها وعدم إتمام تنفيذ الاتّفاقية هما السببان الوحيدان وراء عدم تحسين اتّفاقية سلام شرق السودان لحياة الناس العاديين إلى حدٍ كبير في شرق السودان، فقد كانت الاتّفاقية معيبة بحد ذاتها، نظراً لافتقارها إلى التأكيد على إعادة هيكلية علاقات القوة والوصول إلى الثروة في المنطقة. كما أنها أكّدت على المشاركة السياسية العادلة لشعب شرق السودان في نظام سياسي غير ديمقراطي. وقد ساعدت المناصب المحدودة التي عرضها حزب المؤتمر الوطني الحاكم على زعماء جبهة الشرق على المستوى الوطني، إلى جانب ضعف وانقسام قيادة جبهة الشرق، على المحافظة على الوضع القائم دون توفير منصة لهؤلاء الزعماء لتعزيز مبادئ حركاتهم. وقد زاد تخصيص مناصب سياسية وإدارية على أساس نظام حصص مقسّم على أسس عرقية من حدّة الاستقطاب العرقي السياسي في الولايات الثلاث لشرق السودان وأشعل الاستياء المكبوت لحد الآن بين العديد من الجماعات العرقية في المنطقة. وإضافةً إلى ذلك، لم تشكّك الاتّفاقية مطلقاً في العلاقات والمؤسسات والهياكل التي همّشت تلك المجتمعات، بما في ذلك المرأة، وحتى على مستوى الأسر.

تطلّبت اتّفاقية سلام شرق السودان تخصيص موارد للتنمية من خلال صندوق إعادة بناء وتنمية شرق السودان، وهو صندوق متواضع نسبياً، من خلال نظام التحويلات الاتّحادية التي أنشأتها اتّفاقية

السلام الشامل. ويبدو أنّ صندوق إعادة بناء وتنمية شرق السودان قد عاني من نقص التمويل بشكلٍ منتظم، ومن تخصيص الكثير من التمويل الذي تلقّاه للمشاريع الوطنية لبناء السدود، مما قد يؤدّي إلى تفاقم أنماط عدم المساواة في الاقليم. ويفتقر كلٌ من صندوق إعادة بناء وتنمية شرق السودان ونظام التحويلات الاتحادية إلى الشفافية، وتتردد السلطات في تقديم الأدلة بشأن ما إذا كان لإيٍ من الإجرائين أثر يُذكر في عدم المساواة في المنطقة. ويعزو كثيرٌ من المراقبين هذا إلى الفساد والمحسوبية.

ولّد ذلك كله أشكالاً مختلفة من المقاومة، وهناك حالياً أصوات في مؤتمر البجا تدعو مرة أخرى إلى الحق في تقرير المصير وإلى انفصال شرق السودان الآن. ورُغم أنّ من غير المحتمل نسبياً اندلاع صراع مسلح في المنطقة نظراً للعلاقات الجيّدة بين أسمرا والخرطوم، فإن الأسلحة الصغيرة تنتشر انتشاراً واسعاً، ويُرجّح انضمام بعض القوى في المنطقة إلى المقاومة المسلحة في أجزاء أخرى من السودان. وطالما بقى التهميش الذي أدّى إلى التمرّد في شرق السودان موجوداً، تظل احتمالية تجدد أشكال المقاومة المسلحة قائمة أيضاً.

ملحق. التسلسل الزمني لشرق السودان

ما قبل القرن العشرين

القرن السابع وما بعده: استقرار مهاجرين من شبه الجزيرة العربية في مناطق البجا

القرن السادس عشر: احتلال الإمبراطورية العثمانية لساحل البحر الأحمر بما في ذلك ميناء سواكن.

القرنان الثامن عشر والتاسع عشر: تأسلمت مناطق البجا؛ التجارة مع دول وادي النيل.

~١٨٠٠: استقرار شعب الهدندوة على طول نهري القاش وعطبرة في المناطق الغنية بالحبوب.

١٨٢١: اجتياح مصر للسودان.

عقد ١٨٤٠: السلطات المصرية تقيم سداً على نهر القاش وتدفع الهدندوة بعيداً عن مناطقهم الغنيّة بالحبوب. تأسيس بلدة كسلا. انتشار الطريقة الختمية الصوفية شرق السودان.

عقد ١٨٦٠: مصر تبدأ إقامة مشاريع القطن في شرق السودان. هجرة شعب الرشايدة من شبه الجزيرة العربية إلى شرق السودان.

عقد ١٨٧٠: بدء مهاجري غرب أفريقيا من العمّال بالانتقال إلى شرق السودان.

١٨٨٥-٩٨: فترة المهدية: يشكّل شرق السودان ساحة معركة للقوات المهدية والايطالية والبريطانية. مجاعات حادة.

١٨٩٨: تأسيس الحكم الإنجليزي – المصري في السودان.

القرن العشرون

١٩٠٦: تم اقتسام مناطق الرشايدة وبني عامر بين السودان الإنجليزي– المصرية واريتريا الايطالية.

١٩٠٩: إنشاء ميناء بورتسودان.

عشرينيات القرن العشرين: إنشاء سكة حديدية تربط المنطقة من الخرطوم حتّى البحر الأحمر. تأسيس مشروع القطن لنهر القاش. سنوات عديدة من المجاعة، ربما ترتبط بالمشاريع الزراعية الجديدة. إنشاء طريقة تعليمية (خلاوي) للشيخ علي بيتاي في همشكوريب.

ثلاثينيات القرن العشرين: جذب المشاريع الزراعية لعمّال من دارفور وغرب أفريقيا. انتفاع جماعات الختمية التي ساندت البريطانيين ضد المهدي من حيازة مخصصات الأراضي.

١٩٣٣: في اتّفاق توسّطت فيه الحكومة، اعترف الرشايدة بأولوية حقوق الهدندوة في الأرض والماء.

أربعينيات القرن العشرين: يشكّل شرق السودان ساحة معارك في الحرب العالمية الثانية للقوات الايطالية والبريطانية. عدّة سنواتٍ من المجاعة، ربّما تكون مرتبطة بإقامة مشاريع زراعية والاحتياج للحبوب في وقت الحرب.

الخمسينيات: إنشاء مشاريع زراعية جديدة. منح العديد من عقود إيجار المشاريع الزراعية إلى شعب الهدندوة، إلّا أنّ المشاريع أزاحت رعاة البجا من أغنى أراضي الرعي. يُشير كتاب كفاح البجا لـ م. اسماعيل (١٩٥٣) إلى الآثار الضارة لمشاريع تعدين الذهب والزراعة الجديدة على مصالح البجا. عدّة سنوات من المجاعة في أراضي البجا، ربمّا تأثّرت بالمشاريع الزراعية. في الانتخابات البرلمانية الأولى في السودان، يكسب الحزب الوطني الاتّحادي، المرتبط بالطريقة الختمية، غالبية مقاعد شرق السودان.

١٩٥٦: أصبح السودان مستقلاً عن الحكم البريطاني - المصري.

١٩٥٨: تشكّل مؤتمر البجا من مجموعة من متعلّمي البجا كبديل للحزب الوطني الاتّحادي / الختمية. يدعو المؤتمر إلى حكم ذاتي إقليمي وتدابير لمعالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية. يلغي الانقلاب العسكري النظام البرلماني.

ستينيات القرن العشرين: يبدأ اللاجئون الاريتريون بالانتقال إلى السودان، العديد منهم ينحدرون من قبائل حدودية كبني عامر. نزح أربعون ألفاً من النوبيين الذين نزحوا بسبب الفيضان الناجم عن إنشاء سد أسوان العالي، ونُقلوا إلى مشروع خشم القربة الواقع جنوب غرب أراضي البجا.

١٩٦٥: استعادة الحكم البرلماني. مؤتمر البجا يصير حزباً سياسياً؛ ويحصل على عشرة مقاعد في البرلمان الوطني.

١٩٦٨: يفوز مؤتمر البجا بثلاثة مقاعد في الانتخابات الوطنية، كما يستعيد الحزب الذي تغيرت تسميته إلى الحزب الاتّحادي الديمقراطي، المرتبط بالختمية، مصداقيته السياسية بعد أعوام من الانقسام.

١٩٦٩: حكم عسكري؛ حظر جميع الأحزاب. يتحالف العديد من زعماء البجا مع الحكومة الجديدة، وتتحوّل سياسة البجا نحو التوسط للحصول على الخدمات الحكومية وجذب استثمارات التنمية.

سبعينيات القرن العشرين: تأسيس مشروع الرهد الزراعي في القضارف. يعاني الرعاة من شحّ المياه فيبيعون القطعان للمزارعين. تتبع الولاية سياسة توطين الرعاة. تنقيب جديد عن الذهب في شرق السودان.

ثمانينيات القرن العشرين: اندلاع الحرب الأهلية في جنوب السودان. موجة جفاف شديدة للغاية فاقمتها المجاعة أدت إلى فقدان ما يقارب ٨٠٪ من مواشي البجا، مما يكشف عن ضعف سياسات التنمية للحكومة العسكرية. ينتقل اللاجئون من إثيوبيا إلى السودان.

١٩٨٦: بعد حكومة انتقالية لفترة قصيرة، عاد الحكم البرلماني. يفوز مؤتمر البجا بمقعد في الانتخابات البرلمانية. ويفوز الحزب الاتّحادي الديمقراطي بأكثر من مقعد في شرق السودان. يتحرّك مؤتمر البجا نحو التحالف مع تضامن قوى الريف السوداني، وهو تحالف للأحزاب من المناطق الحدّية للسودان.

١٩٨٨-٩٠: مجاعة وجفاف

١٩٨٩: تمنح الحكومة البرلمانية قبيلة الرشايدة ناظراً – أي قائد يتمتّع بحقوق في الأراضي – إلّا أنّ رتبة المنصب خُفّضَت لاحقاً.

١٩٨٩: تستولى حكومة عسكرية على السلطة في انقلاب؛ حظر مؤتمر البجا.

١٩٩٠: تأسيس التجمع الوطني الديمقراطي.

١٩٩١: حرب الخليج. يذهب رجال الرشايدة للكويت، حيث توجد مجموعات رشايدة أخرى، للقتال ضد الغزو العراقي. تدعم حكومة الخرطوم العراق. تصير اريتريا مستقلّة. ذُكر أن قال الرئيس البشير لممثلي البجا في بورتسودان أنّهم إذا رغبوا بإنهاء التهميش، فعليهم حمل السلاح.

١٩٩٢: تبدأ بعض مجموعات البجا بالتنظيم لكفاح مسلح.

١٩٩٣: ينضم مؤتمر البجا إلى التجمع الوطني الديمقراطي. تُدرّب اريتريا مقاتلي مؤتمر البجا، ممن يقومون بأول هجوم مسلح لهم – غير ناجح.

١٩٩٤: ترعى الهيئة الحكومية للتنمية (إيقاد)، وهي هيئة إقليمة، عملية السلام في السودان.

١٩٩٥: يعلن مؤتمر البجا الكفاح المسلّح. تدفع محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في أديس أبابا الدول المجاورة للسودان من الجنوب نحو وضع استراتيجية مشتركة لقلب نظام الحكم في الخرطوم.

تسعينيات القرن العشرين: تبيع الحكومة مشاريع زراعية في شرق السودان لمستثمرين أجانب؛ أسامة بن لادن يصير مستثمراً رئيسياً. يُدار التمويل الزراعي في الغالب من قبل البنوك الاسلامية، والتي تستخدم معايير سياسية في تخصيص منح رأس المال. جفاف. الحكومة تُعطي الرشايدة إدارة ومجلس ريفي. يشن الجيش الشعبي لتحرير السودان وغيره من قوّات التجمع الوطني الديمقراطي هجمات على الطرق والبنية التحتية، ويستولي التجمع الوطني الديمقراطي على أراضي على طول الحدود بشكلٍ دوري، في

همشكوريب وطوكر. تستولي الحكومة على مئات المركبات التابعة الى التجار الرشايدة الذين يتاجرون عبر الحدود.

١٩٩٨: تُنهي الحرب بين اريتريا وإثيوبيا تحالفاً إقليمياً كبيراً ضد حكومة الخرطوم. السودان يساند إثيوبيا. يسمح الدستور الجديد للسودان بتشكّل الأحزاب السياسية. تأسيس حزب المؤتمر الوطني باعتباره حزب الحكومة.

١٩٩٩: تأسيس الأسود الحرة الجناح المسلّح للرشايدة. تبدأ الحكومة إنتاج النفط في جنوب السودان وتُنشئ خط لأنابيب النفط يمر عبر شرق السودان. وفيات الأطفال في شرق السودان أكثر من معدل وفيات الاطفال في باقي شمال السودان.

٢٠٠٠: يستولي التجمع الوطني الديمقاطي لفترة وجيزة على كسلا ويهاجم خط أنابيب النفط.

٢٠٠١: بعد حرب اريتريا مع إثيوبيا، يفرّ شباب اريتريين من الخدمة العسكرية والقمع إلى السودان.

٢٠٠٢: تُعقَد جولة جديدة من محادثات السلام للهيئة الحكومية للتنمية (إيقاد) بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والحكومة في كينيا. تُظهر دراسة في ولاية القضارف انخفاض أراضي المراعي من ٧٨ ٪ إلى ١٩٪ في السنوات الستين الماضية. شهدت الزراعة الآلية زيادة بنفس القدر.

٢٠٠٣: يرفض التجمع الوطني الديمقراطي الاشتراك في محادثات الهيئة الحكومية للتنمية (إيقاد). ينتشر التمرد في دارفور؛ ينتقل بعض الثوّار الدارفوريين إلى شرق السودان. تنشر الحكومة قوّاتاً في شرق السودان في الوقت الذي تحارب فيه حركات التمرد في الجنوب ودارفور.

٢٠٠٤: يبدأ التجمع الوطني الديمقراطي محادثات منفصلة مع الحكومة، ينسحب كلٌّ من مؤتمر البجا والأسود الحرّة (الرشايدة) من المحادثات. جفاف في كسلا. يقول ديوان الزكاة التابع للحكومة أنّ معدّلات الفقر في شرق السودان تقترب من ٨٥ ٪.

٢٠٠٥: توقّع الحكومة على اتّفاقية السلام الشامل مع الحركة الشعبية لتحرير السودان. قوّات الأمن تقتل ما يزيد عن ٢٠ متظاهراً في بورتسودان من الذين كانوا يطالبون بالاعتراف بمؤتمر البجا. يشكّل مؤتمر البجا والأسود الحرة (الرشايدة) جبهة الشرق في أسمرا في اجتماع حضرته العديد من المجموعات السياسية السودانية الشرقية. يوقّع التجمع الوطني الديمقراطي اتّفاقية القاهرة مع الحكومة.

٢٠٠٦: تتبادل الخرطوم وأسمرا السفراء، وتستضيف أسمرا محادثات اتّفاقية سلام شرق السودان. تنفّذ حركة العدل والمساواة عمليات عسكرية في شرق السودان. توقّع الحكومة وبعض فصائل دارفور

اتّفاقية سلام دارفور في آيار/مايو، وفي تشرين الأول/اكتوبر توقّع الحكومة وجبهة الشرق اتّفاقية سلام شرق السودان. تخصّص اتّفاقية سلام شرق السودان مناصب حكومية لجبهة الشرق. تنشأ الانقسامات ضمن جبهة الشرق على تخصيص المناصب حول الاختلافات العرقية والفئوية، وتتم تسويتها جزئياً من خلال وساطة اريترية. تقطع صفقة الاتّحاد الأوروبي وليبيا تدفّقات اللاجئين الاريتريين عبر البحر المتوسط، ويبدأ الإتجار باللاجئين الاريتريين إلى اسرائيل.

٢٠٠٧: عُيّن زعيم مؤتمر البجا موسى محمد أحمد مساعداً لرئيس الجمهورية، وعُينت نائب الزعيم آمنة ضرار مستشاراً رئاسياً، كما عُين الأمين العام للأسود الحرة (الرشايدة) مبروك مبارك سليم وزير دولة للنقل.

٢٠٠٨: تحذّر جبهة الشرق من احتمال عودة بعض المقاتلين للحرب إذا لم تُصرف الأموال المتأخرة لدعم اتّفاقية سلام شرق السودان. تترك آمنة ضرار جبهة الشرق، متهمة إياها بالقبليّة، وتشكّل حزب الشرق الديمقراطي.

٢٠٠٩: تتبرع الصين بأموال لصندوق إعادة بناء وتنمية شرق السودان. تصيب الضربات الجوية الاسرائيلية قوافل في شرق السودان. تنتشر حركات المعارضة الشبابية الحضرية في بلدات شرق السودان.

٢٠١٠: ما يزال هناك أعداد صغيرة من المقاتلين الدافوريين المتمردين في شرق السودان. يُضرِب عمّال الموانئ في بورتسودان عن العمل. يجمع مؤتمر مانحين دولي في شأن السودان مبالغ مالية محدودة. يتم تحويل أموال إعادة بناء شرق السودان لبناء السدود، كمشروع وطني. تشهد الانتخابات العامة فوزاً ساحقاً لحزب المؤتمر الوطني في شرق السودان. تردّ الولاية على احتجاجات الطلبة ضد البطالة في كسلا بالعنف.

٢٠١١: ينفصل جنوب السودان بعد الاستفتاء. تأسيس الجبهة الثورية السودانية: وهي تحالف لجماعات معارضة مسلحة، وتنضم لها بعض جماعات مؤتمر البجا. يشتد الإتجار باللاجئين الاريتريين. تصل أصداء الربيع العربي للسودان: تظاهرات يقودها الطلبة في حلفا الجديدة والقضارف وفي كسلا لاحقاً. يشكّل قتل قوّات الأمن للرعاة وجامعي الخشب، مؤشراً خطراً على سبل العيش الريفية.

٢٠١٢: تصبح القضارف مركز رئيسي لتصدير الأغنام للسودان. يتزايد الإتجار باللاجئين الاريتريين بشدّة. تطالب الجماعات المحلية والسياسيون بالسلاح لمساعدتهم في مكافحة الإتجار بالبشر. يتردّد أن

الأسلحة تُهرّب إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة في حين يهرّب البشر إلى اسرائيل. وقد اعتقِل نشطاء معارضون للحكومة في بورتسودان. وتسجل عائدات المزارع انخفاضاً، نتيجة الزراعة التجارية المكثّفة. وتزوّد ولاية القضارف الخرطوم بفائض انتاج الحبوب؛ وقد تحدّي المحافظ للخرطوم بشأن الترتيبات المالية الإقليمية واستقال. ويزعم تقرير الأمم المتحدّة أن هناك سياسيين اريتريين متورطين في التهريب. جنوب السودان يُغلِق إنتاج النفط احتجاجاً على الإخفاق في التوصّل إلى اتّفاقية بشأن تقاسم عائدات النفط مع السودان: انكماش اقتصاد السودان بشدّة، وارتفاع التضخم، وبدء التقشّف. توسيع السودان لإنتاج الذهب بشكلٍ كبير.

٢٠١٣: استخدام أموال إعادة بناء شرق السودان في بناء السد؛ نزوح ١٥٠,٠٠٠ – بحسب ما ذكِر – من موقع السد على حدود ولايتي كسلا والقضارف. تظاهر المئات من مقاتلي مؤتمر البجا السابقين عند مقر لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج في بورتسودان ضد الاخفاقات في التسريح. انضمام الجبهة الشعبية المتحدة للحرية والعدالة، وهي مجموعة مقرّها الشرق، للجبهة الثورية السودانية. السودان الذي يعيش تحت ضغط دولي، يقلل من دعم الوقود، مما يثير احتجاجات عبر المدن الرئيسية في شرق السودان، شهدت قتل المئات. تعِدّ الجبهة الثورية السودانية خططاً عسكرية لدعم الاحتجاجات المضادة للتقشّف. تُغلق الحكومة الإنترنت لمدة ٢٤ ساعة. قتل صبي يبلغ من العمر ١١ عاماً في القضارف عند إعلان الحكومة الترخيص للتعدين والترخيص لمقبرة للمجتمع المحلي، ويقال أنّ السكان المحليين قذفوا الشرطة بالحجارة: جُرح أربعة آخرين، ورفض مستشفى القضارف إدخالهم. ذُكر أن الحكومة تخصص مليوني فدّان في كسلا للمستثمرين العرب. تبنّي السودان مشروع قانون لمكافحة الإتجار بالبشر.

٢٠١٤: تطرح الحكومة حواراً وطنياً على كافّة الفئات التي تلقي السلاح. يُخبر حكّام الولايات الشرقية اجتماع بأمدرمان أنّهم لم يتلقّوا تقريباً أموالاً من الحكومة المركزية لإعادة البناء وأنّ المراكز الصحية التي بنيت من خلال صندوق إعادة البناء أغلقت جميعاً. غياب ممثلي جبهة الشرق عن الاجتماع. اقتراح مؤتمر مانحين ثاني لشرق السودان.

شكر وتقدير

تُعرب منظمة مسح الأسلحة الصغيرة عن امتنانها لكافة الأفراد والمؤسسات التي ساهمت في هذا البحث. أجرى البحث وكتب ورقته باحثان رفيعان ذوي معرفة واسعة بالسودان وبموضوع الورقة، حيث بحث أحدهم وكتب السياق والخلفية التاريخية، وبحث الآخر وكتب القسم الخاص بتنفيذ اتّفاقية سلام شرق السودان. ونفّذ أحد مؤلّفي البحث العمل الميداني بمساعدة ثلاثة مساعدين. تلى ذلك جلسة مراجعة صغيرة للمقابلات وأخلاقيات البحوث النوعية مع كلٍّ من المساعدين. وقد جرى العمل الميداني في الخرطوم وكسلا والقضارف وبورتسودان وأسمرا بين آيار/مايو وحزيران/يونيو لعام ٢٠١٤.

أجريت مقابلات مع مخبرين رئيسيين ومقابلات معمّقة وعُقدت مناقشات مجموعات تركيز مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة. وتشمل هذه الجهات مسؤولين من جبهة الشرق والحكومة السودانية، والدبلوماسيين، ونشطاء مجتمع مدني ونشطاء سياسيين، وموظّفي منظمات غير حكومية محلية ودولية، وغيرهم. وقد قدّم أكاديميون في جامعات الخرطوم وكسلا والقضارف وجامعة الأحفاد توجيهات قيّمة، بما في ذلك معلومات أساسية وأدبيات ذات صلة. كما قدّم اثنان من المراجعين ممن يتمتعون بمعرفة واسعة بالسودان وبموضوع الورقة تغذية استرجاعية مهمة للغاية. وقدّمت حسناء الجمالي دعماً قيّماً في إعداد التسلسل الزمني للأحداث، وقرأ كلٌ من يوديت ليما وايميل ليبرن وعلقا على مسوّدات الورقة، وحرّر ايميل ليبرن الورقة.

أوردنا فقط أسماء أو حدّدنا معلومات الأفراد الذين وافقوا على الإشارة لذلك.

الحواشي

١. وقّع مصطفى عثمان اسماعيل الاتّفاقية نيابةً عن حكومة السودان؛ ووقّع موسى محمّد أحمد، الذي ترأّس جبهة الشرق فيما بعد أصالةً عن نفسه؛ وشهد يماني قِبراب، ضابط للشؤون السياسية في الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة على الاتّفاقية نيابة عن الحكومة الاريترية.

٢. مقابلة مع أفراد من موظفي منظمة غير حكومية تعمل في قطاع الصحة، كسلا، تموز/يوليو ٢٠١٤.

٣. باستخدام بيانات التعداد، عدّل الإحصائيون الرسميون معدّلات الوفيات هبوطاً، رغم أنّ الحكومة ما تزال تستخدم أرقاماً أعلى في تواصلها مع الجهات المانحة. وجدت الدراسات الاستقصائية الحديثة على المجتمعات فيما بعد أنّ معدّلات وفيات الأمومة لبلدة كسلا تبلغ ٠,٧ ٪، بل إنّها تصل إلى معدّلات أعلى في المناطق الريفية. انظر النوري (بدون تاريخ، الحكومة السودانية واليونيسيف (٢٠١٢)؛ صندوق الكويت (٢٠١٠)؛ محمد وآخرون (٢٠١١). وهذه المعدّلات أعلى بشكلٍ كبير من المعدل الوطني الذي يبلغ ٥, ٠٪، انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٢، ص. ٤٦).

٤. بتأسيسه عام ١٩٨٩، شكّل التجمع الوطني الديمقراطي مظلّة لنحو ١٧ حزب سياسي، بالإضافة إلى ٥١ اتّحاد نقابي، و"شخصيات وطنية" مستقلة. وقّعت قوّات المعارضة الميثاق المبدئي للتجمع الوطني الديمقراطي في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩، والذي عُدِّل في آذار/مارس ١٩٩٠ (حسن، ١٩٩٣)، مما يمهدّ الطريق لانضمام الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. [في أواسط التسعينات]، شكّل التجمع حكومة في المنفى وأدارها من مصر واريتريا والمملكة المتحدة. استولى التجمع الوطني الديمقراطي على وأدار العديد من المناطق الواقعة على الحدود السودانية الاريترية والسودانية الإثيوبية في التسعينات. انحلّ التجمع بعد توقيع اتّفاقية السلام الشامل في ٢٠٠٥. وخلال العام ذاته، وقّعت الأحزاب الأعضاء في التجمع الوطني الديمقراطي، باستثناء الحركات التي تمثل شعب شرق السودان، اتّفاقية في القاهرة مع الحكومة السودانية؛ وأصبح أحزابه الأعضاء جزءاً من حكومة الوحدة الوطنية' (علي، يصدر قريباً).

٥. مقابلة مع ممثل لمؤتمر البجا في حكومة ولاية كسلا، كسلا، تموز/يوليو ٢٠١٤.

٦. مقابلة مع عضو قيادة في جبهة الشرق، الخرطوم، حزيران/يونيو ٢٠١٤.

٧. مقابلة مع مسؤول رفيع له معرفة واسعة بصندوق إعادة بناء وتنمية شرق السودان وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج في شرق السودان، الخرطوم، تموز ٢٠١٤.

٨. مقابلة مع حميد حامد، مدير مكتب مبروك مبارك سليم، الخرطوم، حزيران ٢٠١٤؛ مقابلة مع مقاتل سابق في الأسود الحرة (الرشايدة)، الخرطوم، حزيران/يونيو ٢٠١٤.

٩. مقابلات مع ممثلين لجبهة الشرق، وطلاب، ونشطاء مجتمع مدني، وأكاديميين، في الخرطوم وكسلا والقضارف، حزيران/يونيو وتموز/يوليو ٢٠١٤.

١٠. مقابلات مع شخص أخفيت هويته، جامعة كسلا، تموز/يوليو ٢٠١٤؛ وناشط سياسي، كسلا، تموز/يوليو ٢٠١٤؛ أخصائي مجتمع مدني، كسلا، تموز/يوليو ٢٠١٤؛ ناشط مجتمع مدني، الخرطوم، حزيران/يونيو ٢٠١٤؛ شخص أخفيت هويته، الخرطوم، حزيران/يونيو ٢٠١٤؛ مقاتل سابق في الجبهة الشرقية، الخرطوم، حزيران/يونيو ٢٠١٤؛ مقابلة عبر سكايب مع شخص أخفيت هويته، آيار/مايو ٢٠١٤.

١١. مقابلة مع منسّق لجنة التنفيذ المشتركة، الخرطوم، تموز/يوليو ٢٠١٤.

١٢. استغرق زعماء جبهة الشرق عاماً للعودة إلى السودان بعد توقيع اتّفاقية سلام شرق السودان. سافروا جوّاً إلى الخرطوم مباشرةً وخاطبوا اجتماع حاشد في قاعة الصداقة. هتف نشطاء سياسيون من مؤتمر البجا بشعارات ضد الاتّفاقية. اقترح تيسير محمد

أحمد علي، مؤسس مركز دراسات السلام في القرن الإفريقي، أن ينبغي ألّا تسافر جبهة الشرق مباشرةً إلى السودان، بل أن تذهب أولاً إلى ولايات شرق السودان لتقدّم الاتّفاقية لشعب المنطقة وتبني توافق في الآراء بشأن مضمونها. (مقابلة عبر الهاتف مع مراقب اريتري، آيار/مايو ٢٠١٤).

١٣. مناقشة مجموعة تركيز، الخرطوم، حزيران/يونيو ٢٠١٤؛ مقابلات مع نشطاء مجتمع مدني، كسلا، تموز/يوليو ٢٠١٤.

١٤. مقابلة مع ناشط مجتمع مدني، كسلا، تموز/يوليو ٢٠١٤.

١٥. مناقشة مجموعة تركيز، الخرطوم، حزيران/يونيو ٢٠١٤.

١٦. مقابلة مع عضو لجنة عائلات الضحايا، بورتسودان، تموز/يوليو ٢٠١٤.

١٧. مقابلة مع عضو لجنة عائلات الضحايا، بورتسودان، تموز/يوليو ٢٠١٤.

١٨. مقابلة مع عضو لجنة عائلات الضحايا، بورتسودان، تموز/يوليو ٢٠١٤.

١٩. مقابلة مع عضو لجنة عائلات الضحايا، بورتسودان، تموز/يوليو ٢٠١٤.

٢٠. تم الإبلاغ عن هذه المظاهرات على نطاق واسع، انظر، على سبيل المثال، قرفنا (٢٠١٣).

٢١. وفقاً لجلاد (٢٠١٤). كتب صحفي أنّ هذه كانت محاولة من الأسود الحرة (الرشايدة) ليستعرضوا قوّتهم للخرطوم، نظراً لتعرّضهم لضغط شديد من النظام المصري نتيجة دورهم في الإتجار بالبشر، بما في ذلك عبر مصر.

٢٢. كان من الممكن إيجاد الحسابات الرسمية لفواتير الأجور في الولايات الشرقية. لكن في دارفور وجنوب كردفان تشير الحسابات الرسمية إلى أنّ أكثر من نصف إعادة الاستثمار الاتّحادي في الولايات بعد ٢٠٠٣ ذهب لتسديد فواتير الأجور (تحديث بعثة التقييم المشتركة لدارفور، ٢٠١٢، ص. ٤)؛ كلاغمان ووي، ٢٠٠٨، ص. ٤٠).

٢٣. ساهمت العديد من مزارع القطن الكبيرة التي تأسست خلال الحكم التركي المصري في القرن التاسع عشر وتوسّعت من قبل المستعمرين البريطانيين في دلتا القاش ودلتا طوكر في كسلا في تقويض اقتصادات الرعي المحلية (يونغ، ٢٠٠٧، ص. ١٧)، لأنّها حرمت البجا من مورد اعتمدت عليه في الرعي خلال مجاعة شديدة. وبالمثل، كان لبناء السدود على نهر عبطرة لري المشروع الزراعي لحلفا الجديدة آثار ضارة على البجا البشاريين، لأنها 'قلّلت كمية مياه المصب' في مناطقهم؛ انظر بانتوليانو (٢٠٠٦، ص. ٢١٠).

٢٤. انظر أيضاً صالح عمّار، 'التحديات والأولويات للمجتمع المدني في شرق السودان' (بريد إلكتروني مرسَل إلى منظمة الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة، ٢٠١٤).

٢٥. أخبِر الباحثون أنّ طبيباً اختصاصياً كان يعمل ليومين كل أسبوع في المستشفى.

٢٦. مقابلة مع ناشط مجتمع مدني، بورتسودان، تموز/يوليو ٢٠١٤.

٢٧. مناقشة مجموعة تركيز مع شباب من شرق السودان، الخرطوم، حزيران/يونيو ٢٠١٤.

٢٨. مناقشة مجموعة تركيز، القضارف، تموز/يوليو ٢٠١٤.

٢٩. مقابلة مع عامل مجتمع مدني، ولاية كسلا، تموز ٢٠١٤.

٣٠. قال مسؤولو صندوق إعادة بناء وتنمية السودان أنّ زعماء جبهة الشرق لم يتابعوا تنفيذ الاتّفاقية.

٣١. أبو عبيدة دوج هو سكرتير التنظيم والاتّصالات للحركة الإسلامية في القطاع الشرقي، والذي يشمل كسلا والقضارف وبورتسودان (وكالة السودان للأنباء، ٢٠١٤).

٣٢. قال دوج في العديد من المقابلات الصحفية، مع ذلك، أنّ دور صندوق إعادة بناء وتنمية السودان كان تنفيذ المشاريع التي اقترحتها الولايات.

٣٣. مقابلة مع صحفي من شرق السودان حضر الاجتماع، الخرطوم، حزيران/يونيو ٢٠١٤.

٣٤. مقابلة، بورتسودان، تموز/يوليو ٢٠١٤.

٣٥. مقابلة مع صحفي، بورتسودان، تموز/يوليو ٢٠١٤.

٣٦. مقابلة عبر الهاتف مع إحدى المرأتين، تموز/يوليو ٢٠١٤.

٣٧. مقابلة مع حميد حامد، مدير مكتب مبروك مبارك سالم، الخرطوم، تموز/يوليو ٢٠١٤.

٣٨. لمناقشة مشاريع لمعالجة الفقر، وعدم المساواة بين الجنسين، والاستبعاد الاجتماعي (بما في ذلك من خلال برامج المساعدة القانونية، وسبل كسب العيش، ودعم تخطيط الميزانية) المقدّمة في شرق السودان من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من الشركاء، على سبيل المثال، انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٣). وللمعلومات حول مشاريع ضمان التنمية في مجال التغذية والأمن الغذائي في ولاية كسلا، انظر الشؤون الخارجية والتجارة والتنمية كندا (بدون تاريخ)

٣٩. عشرون مقاتلاً ينتمون للحزب الديمقراطي شرق السودان إمّا تمّ دمجهم ضمن القوات المسلحة السودانية أو مُنحوا طرود عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، نتيجة خلافات بين آمنة ضرار وموسى محمد أحمد (مقابلة مع زعيم للحزب الديمقراطي شرق السودان، الخرطوم، حزيران/يونيو ٢٠١٤).

٤٠. مقابلة مع عضو قيادي لأحد أحزاب الجبهة الشرقية، الخرطوم، حزيران ٢٠١٤.

٤١. يقع تحليل هيكل وممارسات الجيش السوداني أو الشرطة أو الأجهزة الأمنية الوطنية خارج نطاق هذا التقرير.

٤٢. مقابلة مع عضو في مؤتمر البجا، كسلا، تموز/يوليو ٢٠١٤؛ مقابلة مع مقاتل سابق من الجبهة الشرقية، الخرطوم، حزيران/يونيو ٢٠١٤.

٤٣. مقابلة مع شيبة ضرار، بورتسودان، تموز/يوليو ٢٠١٤.

٤٤. مقابلة عبر سكايب مع موظف شؤون جنسانية في لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج في السودان خلال وبعد توقيع اتّفاقية سلام شرق السودان، آيار/مايو ٢٠١٤.

٤٥. مقابلة مع مسؤول في الحكومة السودانية، الخرطوم، تموز/يوليو ٢٠١٤.

٤٦. مقابلة مع مسؤول مالي سابق في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، ولاية كسلا، تموز/يوليو ٢٠١٤؛ مقابلة مع حميد حامد، مدير مكتب مبروك مبارك سليم، الخرطوم، حزيران/يونيو ٢٠١٤.

٤٧. مقابلة مع عاملة سابقة في منظمة غير حكومية في مجال حالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، ولاية كسلا، تموز/يوليو ٢٠١٤.

٤٨. مقابلة مع مسؤول في الحكومة السودانية.

٤٩. مقابلة مع مسؤول رفيع المستوى له معرفة واسعة بصندوق إعادة بناء وتنمية شرق السودان وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج في شرق السودان، الخرطوم، تموز/يوليو ٢٠١٤.

٥٠. مقابلة مع مقاتل سابق في الجبهة الشرقية، بورتسودان، ٢٠١٤.

٥١. ذكر مسؤول إحدى لجان نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج أنّ رؤساء الأحزاب السياسية من الذين كانوا جزءاً من اتّفاقية القاهرة بين الخرطوم والتجمع الوطني الديمقراطي قد طلبوا تلقي وتوزيع الطرود التي يُقصَد بها المقاتلين السابقين. ووفقاً لهذا المسؤول، فإن الحكومة قامت بتسليم هذه الطرود، لكن يبدو أنّها لم توزّع على المقاتلين السابقين.

٥٢. مقابلة مع ناشط سياسي، كسلا، تموز/يوليو ٢٠١٤.

٥٣. الآن مؤتمر البجا

٥٤. وفقاً لمجموعة الأزمات الدولية، يأتمر بأمر الشيخ عمر ٢,٠٠٠ مقاتل (مجموعة الأزمات الدولية، ٢٠١٣).

٥٥. مقابلة مع ناشط مجتمع مدني، الخرطوم، حزيران/يونيو ٢٠١٤.

٥٦. مقابلة مع شخص أخفيت هويته، كسلا، تموز/يوليو ٢٠١٤.

٥٧. قال أحد مَن تمت مقابلتهم في الماضي اعتاد الناس على إلقاء النكات على الأعراق المتنوّعة في الشرق، لكن في السنوات الأخيرة، أصبح التسامح نادراً. فعلى سبيل المثال، اجتمع عدد من أفراد قبيلة بني عامر حاملين سيوفهم كرد فعل على نكتة مهينة أطلقها أحد الأشخاص في إحدى المدارس في كسلا (مقابلة مع شخص أخفيت هويته ، كسلا، تموز/يوليو ٢٠١٤).

٥٨. مقابلات مع نشطاء مجتمع مدني ونشطاء سياسيين، الخرطوم، حزيران/يونيو ٢٠١٤، وولاية كسلا، تموز/يوليو ٢٠١٤.

٥٩. هؤلاء لا يحملون جنسية، وهم غالباً أناس محرومون يعيشون في عدد من دول الخليج العربي بما في ذلك: البحرين والكويت والمملكة العربية السعودية. أضاع البدون في الكويت فرصة التسجيل كمواطنين عندما جاؤوا للبلاد عام ١٩٥٠. يُعتَقد أنّ غالبيتهم

من أصول عراقية، رُغم أنّ بعضهم من السعودية. قبل الغزو العراقي على الكويت، شكّلوا غالبية الجيش الكويتي. منذ ٢٠١١، نظّم البدون مظاهرات منتظمة في الكويت مطالبين بجنسية وحقوق. يوجد ما يقارب ١٠٠,٠٠٠ من البدون في الكويت، وهو رقم كبير، بالنظر لحجم سكّان الكويت الذي يبلغ ١,٥ مليون تقريباً (البرازي وفان واس، ٢٠١٤). وقد دفعت الحكومة الكويتية، بحسب ما ذُكِر، أموالاً لدول أخرى، كجزر القمر، مقابل توطين سكّانها من البدون (خُليف، ٢٠١٤).

المراجع

عبّاس وبابكر وبيتر تيلي. ١٩٩١. 'Pastoral Management for Protecting Ecological Balance in Halaib District, Red Sea Province, Sudan.' الشعوب الرحّل، مجلّد. ٢٩، الصفحات ٧٧–٨٦.

عبد العاطي، حسن أ. ٢٠١٣. 'Conflict and Peace Process in Eastern Sudan.' رسالة ماجستير غير منشورة.

--، سارة بافانيلو، سوزان جاسبيرز، أبو آمنة هاشم، محمد إدريس، وسارة بانتوليانو. ٢٠١١. City Limits: Urbanisation and Vulnerability in Sudan: Port Sudan Case Study. لندن: معهد التنمية لما وراء البحار.

عبد الله، أ. ع. ٢٠١٤. 'الانتباهة مع المدير التنفيذي لصندوق إعمار الشرق في إفادات جريئة' صحيفة الانتباهة (الخرطوم)، ٣٠ نيسان.

أبو اليامن، وصالح حمزة، وإنعام مبارك مصطفى، وسيدة عبد الله إبراهيم. بدون تاريخ. "Analysis of Mortality Levels Trends and Differentials Census Data" منشور يستند إلى تعداد ٢٠٠٨، الجهاز المركزي للإحصاء، الخرطوم، متوفّر سابقاً على موقعه الإلكتروني.

أحمد، إيناس. ٢٠٠٥. 'Political Dynamics and the Search for Legitimacy at the Local Level: The Case of Kassala State.' في كاثرين ميلر، تحرير. "Land, Ethnicity and Political Legitimacy in Eastern Sudan (Kassala and Gedaref States)." القاهرة: مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية القانونية والاجتماعية و الخرطوم: معهد الدراسات والبحوث الانمائية.

أحمد، موسى محمد. ٢٠١٠. 'خطاب موسى محمد أحمد في مؤتمر المانحين والمستثمرين الدولي لشرق السودان.' الكويت، ١–٢ كانون الأول/ديسمبر.
<http://www.kuwait-fund.org/eastsudanconference/images/sudan/sudan_speech_ar.pdf>

أحمد – خالد – عبد الله، تماضر. ٢٠١٠. The Lahawiyin: Identity and History in a Sudanese Arab Tribe. دورهام: دار نشر جامعة دورهام.

الأمانة الآمنة لديوان الزكاة. ٢٠١٢. 'تقرير الأداء للعام ٢٠١٢م.'
<http://zakat-chamber.gov.sd/arabic/index.php?option=com_content&view=article&id=157:----2012&catid=27:2012-07-23-15-29-42&Itemid=62>

البرازي، وزهرة، ولاورا فان واز. ٢٠١٤. 'Kuwait Clamps down as Stateless Bidoons Call for Citizenship.' مؤسسة تومسون رويترز. ٢٦ شباط.
<http://www.trust.org/item/20140226122324-yd0no/>

الداقوري، شوقي. ٢٠١٤. 'إضراب المزارعين' Kassaland.net. ١٠ كانون الثاني/يناير.
<http://www.kassalaland.net/phpbb/viewtopic.php?f=1&t=13052&start=0&sid=fdbee1d06a9ce9f3c7a90c52956db04c&view=print>

علي، عبد العظيم أ.، خالد ياسين، وراوية عمر. ٢٠١٤. 'Domestic Violence against Women in Eastern Sudan' BMC Public Health. مجلّد ١٤، رقم ١١٣٦، الصفحات ١–٥.

_____ وآخرين. ٢٠١٣. 'Prevalence of Factors Affecting Female Genital Mutilation among Schoolgirls in Eastern Sudan.' International Journal of Gynecology and Obstetrics، مجلّد ١٢٠، رقم ٣، الصفحات. ٢٨٨–٨٩.

علي، ندى م. يصدر قريبا. "Gender, Race, and Sudan's Exile Politics." ميريلاند: ليكسنغتون بوكس.

صحيفة الانتباهة (الخرطوم). ٢٠١٤. 'التمويل يهدّد إدماج ٤٥٠٠ مسرَّح بالشرق.' كانون الأول/ديسمبر.

المجهر (الخرطوم). ٢٠١٤. 'شباب الحفاير بكسلا يغلقون طرق الخرطوم – بورتسودان عدّة ساعات بسبب الخبز.' ٤ آب/أغسطس.

النوري، محمد حامد. بدون تاريخ Maternal Mortality Analysis. منشور يستند إلى تعداد عام ٢٠٠٨، الجهاز المركزي الإحصائي، الخرطوم، متوفّر سابقاً على موقعه الإلكتروني.

Alrakoba.net. ٢٠١٣. 'بيان هام من منسوبي جبهات الشرق.'
<http://www.sudaress.com/alrakoba/1030297>
--. ٢٠١٥. 'بيان صحفي مشترك بين الجبهة الثورية ومؤتمر البجا' (باللغة العربية).
<http://www.alrakoba.net/news-action-show-id-150254.htm>
صحيفة الصحافة (الخرطوم). ٢٠١٤. 'مسلّحون يهاجمون باصات وعربات ملّاكي قرب كسلا'. ٤ آب/أغسطس.
الصباح، محمد صبح السالم. ٢٠١٠. 'خطاب نائب دولة الكويت لرئيس مجلس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية، د. محمّد صبح سالم الصباح.' مؤتمر المانحين والمستثمرين الدولي لشرق السوان، الكويت، ١-٢ كانون الأول/ديسمبر.
<http://www.kuwait-fund.org/eastsudanconference/images/sudan/sudan_speech_ar.pdf>
التغيير. ٢٠١٣. 'العاملون في تشييد منازل المهجّرين بسبب خزان ستيت يضربون عن العمل.' ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر. <https://www.altaghyeer.info/ar/2013/news/1960/>
-- . ٢٠١٤. 'رئيسة منتدى شروق بالقضارف: أغلقنا المقر لغياب الحريات.' ٢ أيلول/سبتمبر.
عمّار، صالح. ٢٠١٢. 'East Sudan: The Untold Story' Alrakoba.net
<http://www.alrakoba.net/news-action-show-id-55441.html>
--. ٢٠١٤. 'التحديات والأولويات للمجتمع المدني في شرق السودان.'
أبو آمنة، أبو محمّد. ٢٠١١. 'Why Pakash and Baru'ut?' Alrakoba.net'. ٢٠ كانون الثاني/يناير.
<http://www.alrakoba.net/articles-action-show-id-4591.htm>
عسال، منزول. ٢٠١٣. 'Six Years after the Eastern Sudan Peace Agreement: An Assessment' في جنّار م. سوربو وعبد الغفّار م. أحمد، طبعات. "Sudan Divided: Continuing Conflict in a Contested State". نيويورك: بالغرايف ماكميلان.
-- وسامية أ. م. علي. ٢٠٠٧. " Eastern Sudan: Challenges Facing the Implementation of the Peace Agreement in Gedaref State". بريتوريا: معهد دراسات الأمن.
باس، ساسكيا. ٢٠١٢. " From Civilians to Soldiers and from Soldiers to Civilians: Mobilization and Demobilization in Sudan". أمستردام: دار نشر جامعة أمستردام.
بدل، رافاييل ك. ١٩٨٦. 'Oil and Regional Sentiment in the South' في مدّثر عبد الرحمن وآخرون. طبعات. Sudan since Independence: Studies of the Political Development since 1936. الديرشوت: قوير.
بشرى، إيمان. ٢٠٠٥ 'Local-level Political Dynamics in Kassala State: The Rashayda' . في كاثرين ميلير،. Land, Ethnicity and Political Legitimacy in Eastern Sudan (Kassala and Gedaref States). القاهرة: مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية القانونية والاجتماعية والخرطوم: معهد الدراسات والبحوث الانمائية.
Business Anti-Corruption Portal. 2014. 'Sudan Country Profile: Business Corruption in Sudan.'
<http://www.business-anti-corruption.com/country-profiles/sub-saharan-africa/sudan/snapshot.aspx>
--. بدون تاريخ. 'Sudanese Public Anti-corruption Initiatives.' <http://www.business-anti-orruption.com/country-profiles/sub-saharan-africa/sudan/initiatives/public-anti-corruption-initiatives.aspx>
كالكينز، ساندرا. ٢٠١٤. 'Gaining Access to Land: Everyday Negotiations and Rashaida Ethnic Politics in North-eastern Sudan' في جورغ جيرتيل، وريتشارد روتينبيرغ، وساندرا كالكينز، طبعات. Disrupting Territories: Land, Commodification and Conflict in Sudan. وودبريدج: جيمس كيري.

-- وإنريكو إيل. ٢٠١٤. 'Territories of Gold Mining: International Investment and Artisinal Extraction in Sudan.' في جورغ جيرتيل، وريتشارد روتينبيرغ، وساندرا كالكينز، طبعات. Disrupting Territories: Land, Commodification and Conflict in Sudan. وودبريدج: جايمس كيري.
الجهاز المركزي للإحصاء. ٢٠٠٩. الكتاب الإحصائي السنوي لعام ٢٠٠٩. الخرطوم: الجهاز المركزي للإحصاء.
لجنة تقييم وتحسين أداء صندوق إعادة بناء وتنمية شرق السودان. بدون تاريخ. تقرير لجنة تقييم وتقويم صندوق إعادة بناء وتنمية شرق السودان. تقرير غير منشور في ملف لدى منظمة الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة.
تحديث بعثة التقييم المشتركة لدارفور. ٢٠١٢. 'Budget Trends and Fiscal Management' تشرين الأول/اكتوبر.
ديكاياليت، وفرانكويس، وباتريك د. مولين، ومنصف غوين. ٢٠٠٣. تقرير الوضع الصحي في السودان. البنك الدولي/AFTH3. آب/أغسطس.
وحدة تنفيذ السدود. ٢٠١٢. 'مشروع نهري عطبرة وستيت.' <http://www.diu.gov.sd/en/Setet_Dam.htm>
عجيمي وعمر وعبد الغفار م. أحمد. ٢٠٠٩. 'Peace and Development in Sudan: Research Challenges and Priorities.' في عبد الغفّار م. أحمد وليف منجر، طبعات. Peace in Eastern Sudan: Some Important Aspects for Consideration. بيرجين: بريك، الصفحات ٩٥-١٢٤.
إهريت، كريستوفر. ٢٠٠٢. "The Civilizations of Africa: A History to 1800" أوكسفود: جيمس كيري.
اتّفاقية سلام شرق السودان بين الحكومة السودانية وجبهة الشرق.. ٢٠٠٦. أسمرا، ١٤ تشرين الأول/اكتوبر.
الشؤون الخارجية والتجارة والتنمية كندا (بدون تاريخ). 'Project Profile: Integrated Food Security Project in Kassala' <http://www.acdi-cida.gc.ca/cidaweb%5Ccpo.nsf/projEn/A034994001>
حركة الأسود الحرة وحركة العدل والمساواة. ٢٠٠٤. اتّفاقية بين حركة الأسود الحرة وحركة العدل والمساواة السودانية. أسمرا، ١٥ تموز/يوليو.
<http://web.archive.org/web/20060718212301/http://www.sudantribune.com/article_impr.php3?id_article=4077>
جلاد، ثوبية هاشم. ٢٠١٤. 'Human Trafficking in Eastern Sudan'. أطروحة ماجستير، جامعة الأحفاد للبنات.
قرفنا. ٢٠١٣. 'Sudan: Rising Death Toll of Peaceful Protesters and Internet Blackout' أيلول/سبتمبر.
<http://www.girifna.com/8702>
حكومة الوحدة الوطنية/حكومة جنوب السودان. ٢٠٠٧. مسح أسر السودان. الخرطوم: وزارة الصحة الاتّحادية/الجهاز المركزي للإحصاء وجوبا: وزارة الصحة/ مركز جنوب السودان للتعداد السكاني والإحصاء والتقييم.
حكومة السودان واليونيسيف (صندوق الأمم المتحدة للطفولة). ٢٠١٢. السودان ٢٠٠٩-٢٠١٢.
<http://www.unicef.org/about/execboard/files/Sudan_-_CRR_-_2009-2012_with_summary.pdf>
حسن، س. ١٩٩٣. 'The Sudan National Democratic Alliance (NDA): The Quest for Peace, Unity and Democracy' Issue: A Journal of Opinion، مجلّد ٢١، رقم. ½، الصفحات ١٤-٢٥.
هيومان رايتس واتش. ٢٠١٠. 'Sudan: Flawed Elections Underscore Need for Justice' ٢٦ نيسان/ابريل. <http://www.hrw.org/news/2010/04/25/sudan-flawed-elections-underscore-need-justice>
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. ٢٠٠٤. Local Governance to Secure Access to Land and Water in the Lower Gash Watershed, The Sudan: Land and Water Governance Case Study Gash Sustainable Livelihoods Regeneration Project. روما: إيفاد.
مجموعة الأزمات الدولية. ٢٠٠٦. Sudan: Saving Peace in the East. تقرير أفريقيا رقم. ١٠٢. بروكسل/نيروبي: مجموعة الأزمات الدولية. ٥ كانون الثاني/يناير.

--. ٢٠١٣. Sudan: Preserving Peace in the East. تقرير أفريقيا رقم. ٢٠٩. بروكسل: مجموعة الأزمات الدولية. ٢٦ كانون الثاني/يناير.
صندوق النقد الدولي. ٢٠١٢. Sudan: Selected Issues Paper. تقرير دولة لصندوق النقد الدولي رقم. ١٢/٢٩٩. واشنطن، العاصمة: صندوق النقد الدولي. تشرين الثاني/نوفمبر.
إريتون، فرانكويس. ٢٠٠٥. 'A Demographic Profile of Kassala and Gedaref States' في كاثرين ميلر،تحرير. "Land, Ethnicity and Political Legitimacy in Eastern Sudan (Kassala and Gedaref States)". القاهرة: مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية القانونية والاجتماعية والخرطوم: معهد الدراسات والبحوث الانمائية.
جاكوبسن، فرود ف. ١٩٩٨. Theories of Sickness and Misfortune among the Hadandowa Beja of the Sudan: Narratives as Points of Entry into Beja Cultural Knowledge. لندن ونيويورك: كيغان باول إنترناشيونال.
لجنة التنفيذ المشتركة (لجنة تنفيذ اتّفاق سلام بين حكومة السودان وجبهة الشرق). ٢٠١٠. أسمرا، ١٤ تشرين الأول/اكتوبر.
كيبريب، غايم. ١٩٩٦. People on the Edge of the Horn: Displacement, Land Use and the Environment in the Gedaref Region, Sudan. أكسفورد: جيمس كيري.
خالد، منصور. ٢٠١٠. War and Peace in Sudan: A Tale of Two Countries. أبينغدون: روتليدج.
خُليف، داهليا. ٢٠١٤. 'Kuwait's Stateless Offered Nationality not Their Own' Middle East Eye. ١١ تشرين الثاني/نوفمبر <http://www.middleeasteye.net/in-depth/features/kuwaits-stateless-offerednationality-not-their-own-415185571#sthash.vLzMf1G3.dpuf>
كلوغمان، وجيني، وأسبجورن وي. ٢٠٠٨. South Kordofan: A Growth Diagnostic. MDTF-National Sector Policy Note. الصندوق الاستئمائي المتعدّد المانحين – وطني، الصندوق الاستئمائي المتعدّد المانحين الخاص بالسودان، الأمانة الفنية، الخرطوم. ٣١ آذار/مارس.
<http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDS ContentServer/WDSP/IB/2009/05/13/000333037_20090513014006/Rendered/PDF/484190WP0South10Box338903B01PUBLIC1.pdf>
صندوق الكويت. ٢٠١٠. 'ولاية كسلا.' مؤتمر المانحين والمستثمرين لشرق السودان، الكويت، ١-٢ كانون الأول/ديسمبر.
<http://www.kuwait-fund.org/eastsudanconference/index.php?option=com_content&task=view&id=128&Itemid=294>
ماكينون، إي. ١٩٤٨. 'Kassala Province' في جي. دي. توثيل، طبعة. Agriculture in The Sudan. لندن: دار نشر جامعة أوكسفورد.
ميلر، كاثرين. ٢٠٠٥. 'Power, Land and Ethnicity in the Kassala-Gedaref States: An Introduction' في كاثرين ميلر، طبعة "Land, Ethnicity and Political Legitimacy in Eastern Sudan (Kassala and Gedaref States)". القاهرة: مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية القانونية والاجتماعية والخرطوم: معهد الدراسات والبحوث الانمائية.
محمّد، وعبد الله أ.، ومحجوب ح. النور، والطيب إ. محمّد، وسامح أ. أحمد، وأحمد إ. عبد الفتّاح. ٢٠١١. 'Maternal Mortality in Kassala State: Community-based Study Using Reproductive Age Mortality Survey (RAMOS)' BMC Pregnancy and Childbirth، مجلّد ١١، رقم ١٠٢، الصفحات ١-٦. <http://www.biomedcentral.com/1471-2393/11/102>
محمّد، جعفر بامكّار. ٢٠٠٧. سلسلة مقالات عن البجا. بورتسودان: مركز دراسات ثقافة البجا، جامعة البحر الأحمر.
محمّد مصطفى إدريس. بدون تاريخ. 'آثار عامل الجوار على النزاعات الداخلية: شرق السودان نموذجان.' أطروحة ماجستير، أكاديمية السودان للعلوم، الخرطوم.
مورتون، جون. ١٩٨٩. 'Ethnicity and Politics in Red Sea Province, Sudan. African Affairs'، المجلد ٨٨، الرقم ٣٥٠، الصفحات ٦٣-٧٦.

لجنة الانتخابات الوطنية. بدون تاريخ 'نتائج الانتخابات' (باللغة العربية). <http://nec.org.sd>
نيبلوك، تيم'1985–1898 .'Class and Power in the Sudan: The Dynamics of Sudanese Politics .. 1987
الباني: دار نشر صني.
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. ٢٠١٣. 'Sudan: Combating Human Trafficking in the East'
<http://www.unocha.org/sudan/topstories/sudan-combating-human-trafficking-east>
أونور، محمد علي. ٢٠١٣. 'قراءة في تقرير المراجع العام حول صندوق تعمير الشرق.' الصحافة (الخرطوم). ١٨ آذار/مارس.
بانتوليانو، سارة. ٢٠٠٦. 'Comprehensive Peace? An Analysis of the Evolving Tension in Eastern Sudan' Review of African Political Economy، مجلّد ٣٣، رقم ١١٠، الصفحات ٧٠٩–٢٠.
باول، أندرو. ١٩٥٤. A History of the Beja Tribes of the Sudan. كامبردج: دار نشر جامعة كامبردج.
راديو دابانغا. ٢٠١٤. '٣١ آذار/مارس. EU, Italy Launch Health Programme in Eastern Sudan'
<https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/eu-italy-launch-health-programmein-eastern-sudan>
فان ريسين، وم.، وم. إستيفانوس، وسي. ريجكين. ٢٠١٣. The Human Trafficking Cycle: Sinai and Beyond. مسوّدة. أويستيرويجك: وولف ليغال.
<http://www.eepa.be/wcm/dmdocuments/Small_HumanTrafficking-Sinai2-web-3.pdf>
سالم، مبروك مبارك. ١٩٩٦. طنايا عبس بين اليوم والأمس في السعودية، الكويت، مصر، السودان، اريتريا. القاهرة: مركز فجر.
سيريلز، ستيفين. ٢٠٠١٢. Feasting on Famines: Food Insecurity and the Making of the Anglo-Egyptian Sudan، ١٨٨٣–١٩٥٦. منتريال: دار نشر جامعة ماك جيل.
سوربو، جي. م. ١٩٨٥. Tenants and Nomads in Eastern Sudan: A Study of Economic Adaptations in the New Halfa Scheme. أوبسالا: المعهد الاسكندنافي للدراسات الأفريقية.
--. ١٩٩١. 'Systems of Pastoral and Agricultural Production in Eastern Sudan' في جي. م. كارياغ، The Agriculture of The Sudan. طبعة. أوكسفورد: دار نشر جامعة أوكسفورد.
وكالة السودان للأنباء. ٢٠١٤. 'الحركة الإسلامية تشكّل المرحلة الأولى من عمليات البنيان المرصوص.' ١٢ حزيران/يونيو.
مركز جنوب السودان للتعداد السكاني والاحصاء والتقييم. ٢٠١٠. Food and Nutrition Security Assessment in Sudan: Analysis of 2009 National Baseline Household Survey. جوبا: مركز جنوب السودان للتعداد السكاني والاحصاء والتقييم.
طلحاني، غادة. ١٩٧٥. Egypt's 'Civilizing Mission': Khedive Isma'il's Red Sea Province, ١٨٦٥–١٨٨٥. شيكاغو: دار نشر جامعة إلينوي.
ذمم، هينز–ألريتش. ١٩٧٩. Development Projects in the Sudan: An Analysis of Their Reports with Implications for Research and Training in Arid Land Management. طوكيو: دار نشر جامعة الأمم المتحدة.
منظمة الشفافية الدولية. ٢٠١٤. 'السودان.' مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٤.
<http://www.transparency.org/country#SDN_DataResearch_SurveysIndices>
برنامج الأمم المتحدة الانمائي. ٢٠١٢. تقرير عام ٢٠١٢ حول التنمية البشرية الوطنية للسودان. الخرطوم: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السودان.
--. ٢٠١٣. Vision Achievements: Innovations Stories. الخرطوم: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السودان.
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ٢٠١٣. 'Smuggling, Trafficking, and Kidnapping in Eastern Sudan and Khartoum' بيان حقائق. <http://www.unhcr.org/52b018f49.html>
--. 2015. UNHCR Country Operations Profile—Sudan. <http://www.unhcr.org/pages/49e483b76.html>

الأمم المتحدة (مجموعة الأمم المتحدة لمراقبة الصومال واريتريا) . ٢٠١١. تقرير مجموعة مراقبة الصومال واريتريا بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٩١٦ (٢٠١٠). S/2011/433. نيويورك: مجلس الأمن.
--. ٢٠١٢. تقرير مجموعة مراقبة الصومال واريتريا بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٢٠٠٢ (٢٠١١). نيويورك: مجلس الأمن.
--. ٢٠١٣. تقرير مجموعة مراقبة الصومال واريتريا بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٢٠٦٠ (٢٠١٢). نيويورك: مجلس الأمن.
وزارة الخارجية الأمريكية. ١٩٩٦. 'US State Department Issues Factsheet on Bin Ladin' <http://usembassy-israel.org.il/publish/press/state/archive/august/sd4_8-15.htm>
--. ٢٠٠٦. 'Sudan and Its Nine Neighbours, Part 2 of 4: The Highland States—Ethiopia and Eritrea' ١٤ آيار/مايو. <https://wikileaks.org/plusd/cables/06KHARTOUM1123_a.html>
دي وال، أليكس. ٢٠٠٤. 'The Politics of Destabilisation in the Horn، ١٩٨٩—٢٠٠١' في أليكس دي وال، طبعة Islamism and Its Enemies in the Horn of Africa. ملومينغتون: مطبعة جامعة إنديانا.
منظمة الصحة العالمية. ٢٠٠٦. Health System Profile: Sudan. المرصد الصحي الإقليمي، المكتب الإقليمي. <http://hinfo.humaninfo.ro/gsdl/healthtechdocs/documents/s17309e/s17309e.pdf>
يونغ، جون. ٢٠٠٧. The Eastern Front and the Struggle against Marginalization. جنيف: منظمة الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة.
يونغ، وليام سي. ٢٠٠٨. 'The Rasha-y ida Arabs vs. the State: The Impact of European Colonialism on a Small-scale Society in Sudan and Eritrea' Journal of Colonialism and Colonial History، مجلّد ٩، رقم. ٢.
يوسف، ومحمد أحمد، وياسين حجابي، وعادل سيد أحمد. بدون تاريخ. Migration Analysis. إصدارة تستند إلى تعداد ٢٠٠٨، الجهاز المركزي للإحصاء، الخرطوم، متوفّر سابقاً على موقعه الإلكتروني.

مسح الأسلحة الصغيرة

يشكل مسح الأسلحة الصغيرة مركزاً عالمياً مرموقاً، مهمّته توليد المعارف المحايدة المستندة على الأدلة والمعارف السياسية ذات الصلة بجميع جوانب الأسلحة الصغيرة والعنف المسلح. وهي المصدر الدولي الرئيسي للخبرات والمعلومات والتحليل بشأن الأسلحة الصغيرة وقضايا العنف المسلح، وتُعتبر مصدراً للحكومات وواضعي السياسات والباحثين وغيرهم من أصحاب المصالح. ويقع مقرها في جنيف، سويسرا، في المعهد العالي للدراسات الدولية ودراسات التنمية.

ومنذ تأسيسها عام ١٩٩٩، تتلقى منظمة مسح الأسلحة الصغيرة الدعم من الوزارة الاتحادية السويسرية للشؤون الخارجية والمساهمات الحالية أو الحديثة من حكومات أستراليا وبلجيكا والدنمارك وفنلندا وفرنسا وألمانيا وهولندا ونيوزلندا والنرويج والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، فضلاً عن المساهمات التي تتلقاها من الاتّحاد الأوروبي. ويعرب المركز عن امتنانه للدعم الماضي الذي تلقّاه من حكومات كندا وأسبانيا والسويد، فضلاً عن الدعم من المؤسسات ومن العديد من الهيئات داخل منظومة الأمم المتحدة.

تمتلك منظمة مسح الأسلحة الصغيرة كادراً ذي خبرة في مجال دراسات الأمن والعلوم السياسية والقانون والاقتصاد ودراسات التنمية وعلم الاجتماع والعلوم الجنائية؛ وتتعاون مع شبكة من الباحثين والمؤسسات الشريكة والمنظمات غير الحكومية والحكومات في أكثر من ٥٠ دولة.

منظمة الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة
المعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية
Maison de la Paix, Chemin Eugene Rigot 2E
١٢٠٢ جنيف
سويسرا

هاتف ٥٧٧٧ ٩٠٨ ٢٢ ٤١+
فاكس ٢٧٣٨ ٧٣٢ ٢٢ ٤١+
البريد الإلكتروني sas@smallarmssurvey.org
الموقع الإلكتروني www.smallarmssurvey.org

التقييم الأساسي للأمن البشري

التقييم الأساسي للأمن البشري للسودان وجنوب السودان هو مشروع بحثي متعدّد السنوات تُديره منظمة مسح الأسلحة الصغيرة، وهو مشروع بحثي مستقل للمعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية. أُعِدّ التقييم الأساسي للأمن البشري بالتعاون مع الحكومة الكندية، وبعثة الأمم المتحدة في السودان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والشركاء غير الحكوميين. من خلال التوليد والنشر النشط للبحوث التجريبية المناسبة، ويدعم المشروع مبادرات الحد من العنف، بما في ذلك برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، وخطط الحوافز لعمليات تجميع الأسلحة المدنية، وإصلاح قطاع الأمن وتدخلات مكافحة الأسلحة عبر السودان. ويقدّم التقييم الأساسي للأمن البشري أيضاً توجيهات ذات صلة بالسياسات المتعلقة بمعالجة انعدام الأمن.

تُصمّم أوراق عمل التقييم الأساسي للأمن البشري لتقديم تحليل متعمّق للقضايا التي تتعلق بالأمن في السودان وعلى امتداد حدوده. ويولّد التقييم الأساسي للأمن البشري أيضاً تقارير، تقدّم مقتطفات من المعلومات الأساسية في الوقت المناسب وبشكل سهل للقارئ. وتتوفّر السلسلتان باللغتين الإنجليزية والعربية على www.smallarmssurveysudan.org

يتلقّى التقييم الأساسي للأمن البشري دعماً مالياً مباشراً من وزارة الخارجية الأمريكية، ووزارة الشؤون الخارجية للدنمارك، والوزارة النرويجية للشؤون الخارجية، ومعهد السلام الأمريكي. وقد تلقّى المشروع الدعم في الماضي من صندوق السلام والأمن العالمي التابع لإدارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية كندا، ووزارة الخارجية الهولندية، و Global Conflict Prevention Pool التابع لحكومة المملكة المتحدة، فضلاً عن مجموعة إزالة الألغام الدنماركية والصندوق الوطني للديمقراطية. وتتلقى الدراسة الاستقصائية دعماً إضافياً من سويسرا، والذي بدونه لم يكن يمكن الاضطّلاع بالتقييم الأساسي للأمن البشري. للمزيد من المعلومات، يرجى التواصل:

يوديت ليمّا، منسّق مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري
الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة، المعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية
Maison de la Paix, Chemin Eugene Rigot 2E
١٢٠٢ جنيف، سويسرا

البريد الإلكتروني lemma@smallarmssurvey.org
الموقع الإلكتروني http://www.smallarmssurveysudan.org

إصدارات التقييم الأساسي للأمن البشري لمسح الأسلحة الصغيرة

سلسلة اصدارات

التقارير الموجزة

العدد ١، سبتمبر / أيلول ٢٠٠٦

تهديدات مستمرة: اضطراب الأمن البشري في ولاية البحيرات، جنوب السودان، منذ توقيع اتفاق السلام الشامل

العدد ٢، أكتوبر / تشرين الأول ٢٠٠٦

المجموعات المسلحة في السودان: قوات الدفاع عن جنوب السودان في أعقاب إعلان جوبا

العدد ٣ (الإصدار الثاني)، فبراير / شباط ٢٠٠٧

دراسة تحليلية لنزع سلاح المدنيين بولاية جونقلي: التجارب والتداعيات الأخيرة

العدد ٤، ديسمبر / كانون الأول ٢٠٠٦

لا حوار ولا تعهدات: أخطار الآجال الأخيرة الممنوحة للدبلوماسية بالنسبة إلى دارفور

العدد ٥، يناير / كانون الثاني ٢٠٠٧

اتساع دائرة الحرب حول السودان: انتشار المجموعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى

العدد ٦، أبريل / نيسان ٢٠٠٧

عسكرة السودان: مراجعة أولية لتدفق الأسلحة وحيازتها

العدد ٧، يوليو / تموز ٢٠٠٧

الأسلحة والنفط ودارفور: تطور العلاقات بين الصين والسودان

العدد ٨، سبتمبر / أيلول ٢٠٠٧

الاستجابة للحروب الرعوية: استعراض مساعي الحد من العنف في السودان وأوغندا وكينيا

العدد ٩، فبراير / شباط ٢٠٠٨

تداعيات الصدى: عدم استقرار تشاد ونزاع دارفور

العدد ١٠، مارس / آذار ٢٠٠٨

لا "مشتركة" ولا "مدمجة": الوحدات المشتركة المدمجة ومستقبل اتفاق السلام الشامل

العدد ١١، مايو / أيار ٢٠٠٨

حلفاء ومنشقون: آخر مستجدات إدماج المجموعات المسلحة وأنشطة القوى العاملة بالوكالة

العدد ١٢، أغسطس / آب ٢٠٠٨
الانجراف إلى الحرب: انعدام الأمن والعسكرة في جبال النوبة

العدد ١٣، سبتمبر / أيلول ٢٠٠٨
لا منزلة، آفاق قليلة: كيف خذل السلام المقاتلات والنساء المرتبطات بالقوات والمجموعات المقاتلة الجنوب سودانيات

العدد ١٤، مايو / أيار ٢٠٠٩
تضارب الأولويات: تحديات حكومة جنوب السودان الأمنية والاستجابات الأخيرة

العدد ١٥، ديسمبر / كانون الأول ٢٠٠٩
العرض والطلب: تدفق الأسلحة وحيازتها في السودان

العدد ١٦، أبريل / نيسان ٢٠١٠
الأعراض والأسباب: انعدام الأمن وشيوع ضعف التنمية في ولاية شرق الاستوائية

العدد ١٧، مايو / أيار ٢٠١١
الإخفاقات والفرص: إعادة النظر في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان

العدد ١٨، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١١
الاقتتال على الغنائم: حركات التمرد المسلحة في منطقة أعالي النيل الكبرى

العدد ١٩، أبريل / نيسان ٢٠١٢
السعي إلى السلاح: تدفق الأسلحة وحيازتها في جنوب السودان

العدد ٢٠، سبتمبر / أيلول ٢٠١٢
الأعمال تجري كالمعتاد: تدفق الأسلحة إلى دارفور ما بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٢

العدد ٢١، أكتوبر / تشرين الأول ٢٠١٢
جاري وعدوي: العنف القبلي في جونقلي

العدد ٢٢، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٣
البندول يتأرجح: صعود وهبوط الميليشيات المتمردة في جنوب السودان

العدد ٢٣، مارس / آذار ٢٠١٥
إجراءات إحترازية: تدابير الأمن المحلية في أعالي النيل الكبرى

أوراق العمل

العدد ١، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠٠٦
قوات الدفاع عن جنوب السودان عشية إعلان جوبا
بقلم جون يونغ

العدد ٢، فبراير / شباط ٢٠٠٧
العنف واستهداف الضحايا في جنوب السودان: ولاية البحيرات في فترة ما بعد اتفاق السلام الشامل
بقلم ريتشارد جارفيلد

العدد ٣، مايو / أيار ٢٠٠٧
جبهة الشرق والكفاح ضد التهميش
بقلم جون يونغ

العدد ٤، مايو / أيار ٢٠٠٧
حدود بالاسم فقط: تجارة الأسلحة والمجموعات المسلحة على حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان
بقلم جوشوا ماركس

العدد ٥، يونيو / حزيران ٢٠٠٧
الجيش الأبيض: مقدمة واستعراض
بقلم جون يونغ

العدد ٦، يوليو / تموز ٢٠٠٧
انقسموا هزموا: تشرذم المجموعات المتمردة في دارفور
بقلم فيكتور تانر وجيروم توبيانا

العدد ٧، يوليو / تموز ٢٠٠٧
توترات الشمال–الجنوب وآفاق العودة إلى الحرب
بقلم جون يونغ

العدد ٨، سبتمبر / أيلول ٢٠٠٧
جيش الرب للمقاومة في السودان: تاريخ ولمحات
بقلم ماركيه شوميروس

العدد ٩، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠٠٧
المجموعات المسلحة على حدود السودان الشرقية: استعراض وتحليلات
بقلم جون يونغ

العدد ١٠، ديسمبر / كانون الأول ٢٠٠٧
ثورة المنظمات شبه العسكرية: قوات الدفاع الشعبي
بقلم ياغو سالمون

العدد ١١، ديسمبر / كانون الأول ٢٠٠٧
العنف والتعرض للأذى بعد نزع سلاح المدنيين: قضية جونقلي
بقلم ريتشارد غارفيلد

العدد ١٢، أبريل / نيسان ٢٠٠٨
حرب تشاد–السودان بالوكالة و(دارفور) تشاد: الخيال والحقيقة
بقلم جيروم توبيانا

العدد ١٣، يونيو / حزيران ٢٠٠٨
مخلفات العنف: انعدام الأمن في ولايتي الاستوائية الوسطى وشرق الاستوائية السودانيتين
بقلم ماركيه شوميروس

العدد ١٤، يوليو / تموز ٢٠٠٨
قياس الخوف وانعدام الأمن: منظورات في العنف المسلح في شرق الاستوائية وتوركانا الشمالية
بقلم كلير مك ايفوي وريان موري

العدد ١٥، سبتمبر / أيلول ٢٠٠٨
صراع وأسلحة وعسكرة: ديناميات مخيمات المشردين داخليا في دارفور
بقلم كليا كاهن

العدد ١٦، يناير / كانون الثاني ٢٠٠٩
طلقات في الظلام، حملة نزع سلاح المدنيين في جنوب السودان لعام ٢٠٠٨
بقلم آدم أوبراين

العدد ١٧، يونيو / حزيران ٢٠٠٩
ما بعد "الجنجويد": فهم ميليشيات دارفور
بقلم جولي فلينت

العدد ١٨، سبتمبر / أيلول ٢٠٠٩
الالتفاف حول القانون: تدفق الأسلحة إلى السودان في مرحلة ما بعد اتفاق السلام الشامل
بقلم مايك لويس

العدد ١٩، يناير / كانون الثاني ٢٠١٠
الخطابة والواقع: فشل حل الصراع في دارفور
بقلم جولي فلينت

العدد ٢٠، أبريل / نيسان ٢٠١٠
مستقبل غامض: النزاع المسلح في جنوب السودان
بقلم كلير ماكفوي وإيميل ليبرن

العدد ٢١، يونيو / حزيران ٢٠١٠
توقعات غير واقعية: التحديات الحالية لإعادة إدماج جنوب السودان
بقلم جولي برثفيلد

العدد ٢٢، أكتوبر / تشرين الأول ٢٠١٠
الحرب الأخرى: الصراع العربي الداخلي في دارفور
بقلم جولي فلينت

العدد ٢٣، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٠
الحاجة إلى المراجعة: مراحل تحول الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٠ وما بعد ذلك
بقلم ريتشارد راندز

العدد ٢٤، فبراير / شباط ٢٠١١
نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) في السودان: إنجازات متواضعة بعد فوات الأوان؟
بقلم راين نيكولز

العدد ٢٥، مارس / آذار ٢٠١١
نبذ المتمردين: الأبعاد المحلية والإقليمية للتقارب بين تشاد والسودان
بقلم جيروم توبيانا

العدد ٢٦، يونيو / حزيران ٢٠١١
خلق الوقائع على الأرض: ديناميات الصراع في أبيي
بقلم جوشوا كريز

العدد ٢٧، يونيو / حزيران ٢٠١٢
مهمة قيد الإنجاز: تطوير قوات الأمن في جنوب السودان حتى فبراير / شباط ٢٠١٢
بقلم جون أ. سنودن

العدد ٢٨، يوليو / تموز ٢٠١٢
دارفور المنسية: أساليب قديمة ولاعبون جدد
بقلم كلاوديو غراميزي وجيروم توبيانا

العدد ٢٩، أبريل / نيسان ٢٠١٣
حرب جديدة وأعداء قدامى: آليات الصراع في جنوب كردفان
بقلم كلاوديو غراميزي وجيروم توبيانا

العدد ٣٠، فبراير/شباط ٢٠١٤
الخطوط الفاصلة: الرعي والصراع على طول الحدود بين السودان وجنوب السودان
بقلم جوشوا كريز

العدد ٣١، ماي/مايو ٢٠١٤
الطريق المسدود: الصراع في ولاية النيل الأزرق
بقلم كلاوديو غراميزي

العدد ٣٢، أكتوبر/تشرين الأول
اقتفاء الأثر: تعقب الأسلحة والذخائر في السودان وجنوب السودان
بقلم جونا ليف وإميل ليبرن

العدد ٣٣، يوليو /تموز
الجبهة الثورية السودانية نشأتها وتطورها
بقلم أندرو مكوتشين

العدد ٣٤ أكتوبر / تشرين أول
الحدود المتنازع عليها:
النزاع المستمر حول الحدود بين السودان وجنوب السودان ،٢٠١٥

العدد ٣٥ ديسمبر / تشرين ثاني
حقيقية لكنها هشة: إدارية البيبور الكبرى، اعداد كلوديو توديسكو

إصدارات أخرى لمنظمة مسح الأسلحة الصغيرة

أوراق عرضية

1. Re-Armament in Sierra Leone: One Year After the Lomé Peace Agreement, by Eric Berman, December 2000
2. Removing Small Arms from Society: A Review of Weapons Collection and Destruction Programmes, by Sami Faltas, Glenn McDonald, and Camilla Waszink, July 2001
3. Legal Controls on Small Arms and Light Weapons in Southeast Asia, by Katherine Kramer (with Nonviolence International Southeast Asia), July 2001
4. Shining a Light on Small Arms Exports: The Record of State Transparency, by Maria Haug, Martin Langvandslien, Lora Lumpe, and Nic Marsh (with NISAT), January 2002
5. Stray Bullets: The Impact of Small Arms Misuse in Central America, by William Godnick, with Robert Muggah and Camilla Waszink, November 2002
6. Politics from the Barrel of a Gun: Small Arms Proliferation and Conflict in the Republic of Georgia, by Spyros Demetriou, November 2002
7. Making Global Public Policy: The Case of Small Arms and Light Weapons, by Edward Laurance and Rachel Stohl, December 2002
8. Small Arms in the Pacific, by Philip Alpers and Conor Twyford, March 2003
9. Demand, Stockpiles, and Social Controls: Small Arms in Yemen, by Derek B. Miller, May 2003
10. Beyond the Kalashnikov: Small Arms Production, Exports, and Stockpiles in the Russian Federation, by Maxim Pyadushkin, with Maria Haug and Anna Matveeva, August 2003
11. In the Shadow of a Cease-fire: The Impacts of Small Arms Availability and Misuse in Sri Lanka, by Chris Smith, October 2003
12. Small Arms in Kyrgyzstan: Post-revolutionary Proliferation, by S. Neil MacFarlane and Stina Torjesen, March 2007, ISBN 2-8288-0076-8, also in Kyrgyz and Russian (first printed as Kyrgyzstan: A Small Arms Anomaly in Central Asia?, by S. Neil MacFarlane and Stina Torjesen, February 2004)

13. Small Arms and Light Weapons Production in Eastern, Central, and Southeast Europe, by Yudit Kiss, October 2004, ISBN 2-8288-0057-1
14. Securing Haiti's Transition: Reviewing Human Insecurity and the Prospects for Disarmament, Demobilization, and Reintegration, by Robert Muggah, October 2005, updated, ISBN 2-8288-0066-0
15. Silencing Guns: Local Perspectives on Small Arms and Armed Violence in Rural South Pacific Islands Communities, edited by Emile LeBrun and Robert Muggah, June 2005, ISBN 2-8288-0064-4
16. Behind a Veil of Secrecy: Military Small Arms and Light Weapons Production in Western Europe, by Reinhilde Weidacher, November 2005, ISBN 2-8288-0065-2
17. Tajikistan's Road to Stability: Reduction in Small Arms Proliferation and Remaining Challenges, by Stina Torjesen, Christina Wille, and S. Neil MacFarlane, November 2005, ISBN 2-8288-0067-9
18. Demanding Attention: Addressing the Dynamics of Small Arms Demand, by David Atwood, Anne-Kathrin Glatz, and Robert Muggah, January 2006, ISBN 2-8288-0069-5
19. A Guide to the US Small Arms Market, Industry, and Exports, 1998–2004, by Tamar Gabelnick, Maria Haug, and Lora Lumpe, September 2006, ISBN 2-8288-0071-7
20. Small Arms, Armed Violence, and Insecurity in Nigeria: The Niger Delta in Perspective, by Jennifer M. Hazen with Jonas Horner, December 2007, ISBN 2-8288-0090-3
21. Crisis in Karamoja: Armed Violence and the Failure of Disarmament in Uganda's Most Deprived Region, by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0094-6
22. Blowback: Kenya's Illicit Ammunition Problem in Turkana North District, by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0098-9
23. Gangs of Central America: Causes, Costs, and Interventions, by Dennis Rodgers, Robert Muggah, and Chris Stevenson, May 2009, ISBN 978-2-940415-13-7
24. Arms in and around Mauritania: National and Regional Security Implications, by Stéphanie Pézard with Anne-Kathrin Glatz, June 2010, ISBN 978-2-940415-35-9 (also available in French)
25. Transparency Counts: Assessing State Reporting on Small Arms Transfers, 2001–08, by Jasna Lazarevic, June 2010, ISBN 978-2-940415-34-2
26. Confronting the Don: The Political Economy of Gang Violence in Jamaica, by Glaister Leslie, November 2010, ISBN 978-2-940415-38-0
27. Safer Stockpiles: Practitioners' Experiences with Physical Security and Stockpile

Management (PSSM) Assistance Programmes, edited by Benjamin King, April 2011, ISBN 978-2-940415-54-0

28. Analysis of National Reports: Implementation of the UN Programme of Action on Small Arms and the International Tracing Instrument in 2009–10, by Sarah Parker, May 2011, ISBN 978-2-940415-55-7
29. Blue Skies and Dark Clouds: Kazakhstan and Small Arms, by Nicolas Florquin, Dauren Aben, and Takhmina Karimova, May 2012, ISBN 978-2-9700771-5-2
30. The Programme of Action Implementation Monitor (Phase 1): Assessing Reported Progress, by Sarah Parker with Katherine Green, August 2012, ISBN 978-2-9700816-2-3
31. Internal Control: Codes of Conducts within Insurgent Armed Groups, by Olivier Bangerter, November 2012, ISBN 978-2-9700816-8-5

تقارير خاصة

1. Humanitarianism under Threat: The Humanitarian Impact of Small Arms and Light Weapons, by Robert Muggah and Eric Berman, commissioned by the Reference Group on Small Arms of the UN Inter-Agency Standing Committee, July 2001
2. Small Arms Availability, Trade, and Impacts in the Republic of Congo, by Spyros Demetriou, Robert Muggah, and Ian Biddle, commissioned by the International Organization for Migration and the United Nations Development Programme, April 2002
3. Kosovo and the Gun: A Baseline Assessment of Small Arms and Light Weapons in Kosovo, by Anna Khakee and Nicolas Florquin, commissioned by the United Nations Development Programme, June 2003
4. A Fragile Peace: Guns and Security in Post-conflict Macedonia, by Suzette R. Grillot, Wolf-Christian Paes, Hans Risser, and Shelly O. Stoneman, commissioned by United Nations Development Programme, and co-published by the Bonn International Center for Conversion, SEESAC in Belgrade, and the Small Arms Survey, June 2004, ISBN 2-8288-0056-3
5. Gun-running in Papua New Guinea: From Arrows to Assault Weapons in the Southern Highlands, by Philip Alpers, June 2005, ISBN 2-8288-0062-8

6. La République Centrafricaine: Une étude de cas sur les armes légères et les conflits, by Eric G. Berman, July 2006, ISBN 2-8288-0073-3
7. Small Arms in Burundi: Disarming the Civilian Population in Peacetime (Les armes légères au Burundi : après la paix, le défi du désarmement civil), by Stéphanie Pézard and Nicolas Florquin, co-published with Ligue Iteka, in English and French, August 2007, ISBN 2-8288-0080-6 ISSN 1661-4453
8. Quoi de neuf sur le front congolais ? Evaluation de base sur la circulation des armes légères et de petit calibre en République du Congo, par Robert Muggah et Ryan Nichols, publié avec le Programme des Nations Unies pour le Développement–République du Congo, décembre 2007, 2-8288-0089-X
9. Small Arms in Rio de Janeiro: The Guns, the Buyback, and the Victims, by Pablo Dreyfus, Luis Eduardo Guedes, Ben Lessing, Antônio Rangel Bandeira, Marcelo de Sousa Nascimento, and Patricia Silveira Rivero, a study by the Small Arms Survey, Viva Rio, and ISER, December 2008, ISBN 2-8288-0102-0
10. Firearms-related Violence in Mozambique, a joint publication of the Ministry of the Interior of Mozambique, the World Health Organization–Mozambique, and the Small Arms Survey, June 2009, ISBN 978-2-940415-14-4
11. Small Arms Production in Brazil: Production, Trade, and Holdings, by Pablo Dreyfus, Benjamin Lessing, Marcelo de Sousa Nascimento, and Jĺio Cesar Purcena, a joint publication with Viva Rio and ISER, Septemer 2010, ISBN 978-2-940415-40-3
12. Timor-Leste Armed Violence Assessment: Final Report, edited by Robert Muggah and Emile LeBrun, October 2010, ISBN 978-2-940415-43-4
13. Significant Surpluses: Weapons and Ammunition Stockpiles in South-east Europe, by Pierre Gobinet, a joint publication of the Regional Approach for Stockpile Reduction, the US Department of State's Office of Weapons Removal and Abatement, and the Small Arms Survey, December 2011, ISBN 978-2-9700771-2-1
14. Enquête nationale sur les armes légères et de petit calibre en Côte d'Ivoire: les défis du contrôle des armes et de la lutte contre la violence armée avant la crise postélectorale, by Savannah de Tessières, a joint publication of the United Nations Development Programme, the Commission Nationale de Lutte contre la Prolifération et la Circulation Illicite des Armes Légères et de Petit Calibre, Côte d'Ivoire, and the Small Arms Survey, April 2012, ISBN 978-2-9700771-6-9

15. Capabilities and Capacities: A Survey of South-east Europe's Demilitarization Infrastructure, by Pierre Gobinet, a joint publication of the Regional Approach for Stockpile Reduction, the US Department of State's Office of Weapons Removal and Abatement, and the Small Arms Survey, April 2012, ISBN 978-2-9700771-7-6
16. Availability of Small Arms and Perceptions of Security in Kenya: An Assessment, by Manasseh Wepundi, Eliud Nthiga, Eliud Kabuu, Ryan Murray, and Anna Alvazzi del Frate, a joint publication of Kenya National Focus Point on Small Arms and Light Weapons, and the Small Arms Survey, with support from the Ministry of Foreign Affairs of Denmark, June 2012, ISBN 978-2-9700771-8-3
17. Security Provision and Small Arms in Karamoja: A Survey of Perceptions, by Kees Kingma, Frank Muhereza, Ryan Murray, Matthias Nowak, and Lilu Thapa, a joint publication of the Danish Demining Group and the Small Arms Survey, September 2012, ISBN 978-9700816-3-0
18. Costs and Consequences: Unplanned Explosions and Demilitarization in South-east Europe, by Jasna Lazarević, a joint publication of the Regional Approach for Stockpile Reduction, the US Department of State's Office of Weapons Removal and Abatement, and the Small Arms Survey, November 2012, ISBN 978-2-9700816-7-8
19. Making a Mark: Reporting on Firearms Marking in the RECSA Region, by James Bevan and Benjamin King, a joint publication of Regional Centre on Small Arms in the Great Lakes Region, the Horn of Africa and Bordering States, and the Small Arms Survey; with support from the US Department of State's Office of Weapons Removal and Abatement, April 2013, ISBN 978-2-9700856-1-4
20. In Search of Lasting Security: An Assessment of Armed Violence in Nepal, by Mihaela Racovita, Ryan Murray, and Sudhindra Sharma, a joint publication of the Interdisciplinary Analysts, and the Small Arms Survey's Nepal Armed Violence Assessment project, supported by Australian Aid, AusAID, May 2013, ISBN 978-2-9700856-3-8
21. Identifying Sources: Small-calibre Ammunition in Côte d'Ivoire, by Holger Anders, a joint publication of the Small Arms Survey and the Integrated Embargo Monitoring Unit of the United Nations Operation in Côte d'Ivoire, June 2014, ISBN 978-2-940548-02-6

سلسلة الكتب

Armed and Aimless: Armed Groups, Guns, and Human Security in the ECOWAS Region, edited by Nicolas Florquin and Eric G. Berman, May 2005, ISBN 2-8288-0063-6

Armés mais désoeuvrés: groupes armés, armes légères et sécurité humaine dans la region de la CEDEAO, edited by Nicolas Florquin and Eric Berman, co-published with GRIP, March 2006, ISBN 2-87291-023-9

Targeting Ammunition: A Primer, edited by Stéphanie Pézard and Holger Anders, copublished with CICS, GRIP, SEESAC, and Viva Rio, June 2006, ISBN 2-8288-0072-5

No Refuge: The Crisis of Refugee Militarization in Africa, edited by Robert Muggah, co-published with BICC, published by Zed Books, July 2006, ISBN 1-84277-789-0

Conventional Ammunition in Surplus: A Reference Guide, edited by James Bevan, published in cooperation with BICC, FAS, GRIP, and SEESAC, January 2008, ISBN 2-8288-0092-X

Ammunition Tracing Kit: Protocols and Procedures for Recording Small-calibre Ammunition, developed by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0097-0

The Central African Republic and Small Arms: A Regional Tinderbox, by Eric G. Berman with Louisa N. Lombard, December 2008, ISBN 2-8288-0103-9

Security and Post-Conflict Reconstruction: Dealing with Fighters in the Aftermath of War, edited by Robert Muggah, published by Routledge, January 2009, ISBN 978-0-415-46054-5

'*L'insécurité est une autre guerre': Analyse de la violence armée au Burundi,* by Stéphanie Pézard and Savannah de Tessières, April 2009, ISBN 978-2-940415-12-0

'*Insecurity Is Also a War': An Assessment of Armed Violence in Burundi,* by Stéphanie Pézard and Savannah de Tessières, published by the Geneva Declaration Secretariat, October 2009, ISBN 978-2-940415-20-5

The Politics of Destroying Surplus Small Arms: Inconspicuous Disarmament, edited by Aaron Karp, published by Routledge, July 2009, ISBN 978-0-415-49461-8

Primed and Purposeful: Armed Groups and Human Security Efforts in the Philippines, by Soliman M. Santos, Jr., and Paz Verdades M. Santos, co-published with the South–South Network for Non-State Armed Group Engagement, April 2010, ISBN 978-2-940415-29-8